وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة في إطار نيل شهادة الماستر أكاديمي في ميدان علوم سياسية
تخصص علاقات سياسية

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الفرنسية من منظور اقتصادي (من سنة 2000 إلى سنة 2017)

من إعداد الطالبة:
قنيع وهيبة

تحت إشراف الدكتور :
د/ بوصيلة محمد عبد الغفور

اللجنة المناقشة

الأستاذ : .....**ذويب العيد**.....رئيسا.

الدكتور : .....**بوصيلة محمد عبد الغفور**.....مشرفا و مقررا.

الأستاذ : .....**مرزوق مولاي** .....مناقشا.

السنة الجامعية: 2018/2017

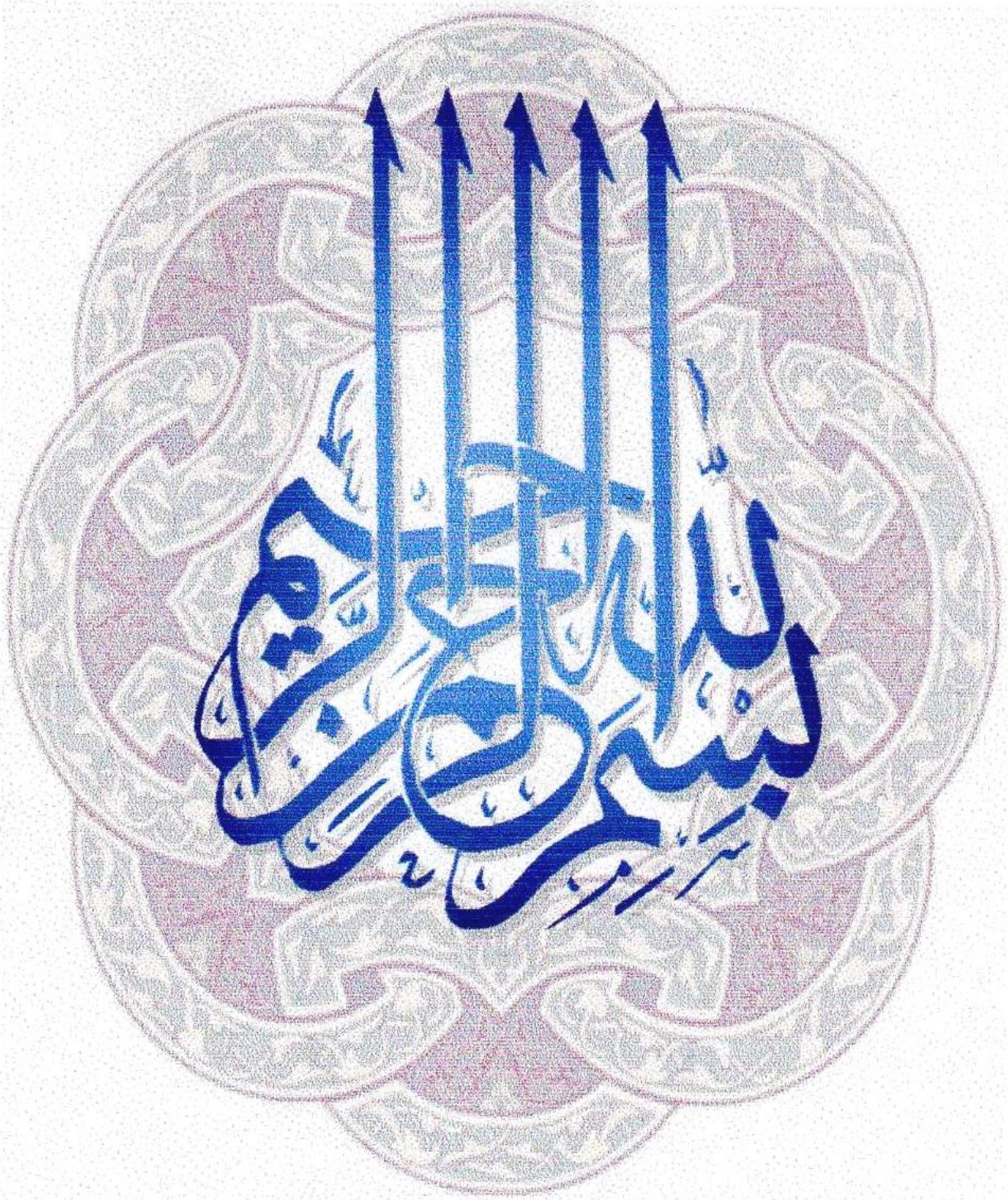
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ... آمين...

الإهداء

عرفانا و حبا و اعتزازا بهما, اهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمان , اللذان علماني كيف اسير في دروب الحياة و كيف اتغلب على عقباتها , حفظهما الله و امدهما بالصحة و العافية.

الى اللذين سخروا انفسهم من اجل نجاحي اللذين كانوا عونا و سندا لي , الى رفقاء الحياة اخوتي و اخواتي , الى صديقتي الغالية , التي لم تبخل علي يوما بتقديم يد العون و المساعدة أم الخير.

الى كل الاهل و الاحباب و الاصدقاء و الزملاء اهدي هذا العمل المتواضع.

وهيبـــة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل , فالحمد لله حتى يرضى و الحمد للحمد لله اذا رضي و الحمد لله بعد الرضى , اشكره وحده لا شريك له كما ينبغي بجلال وجهه و عظيم سلطانه و كبريائه .

و عملا بقوله صلى اله عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله , و من اسدى اليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له " , اتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور بوصيلة محمد عبد الغفور , لقبوله الاشراف على مذكرتي , و على صبره و حلمه و على نصائحه و توجيهاته القيمة التي لم يبخل علي بها , فجزاه الله كل خير.

الشكر الموصول ايضا الى اعضاء لجنة المناقشة الفاضلة على قبولهم مناقشة و اثراء هذا العمل , كما اتوجه بالشكر الخالص الى كل اساتذتي في قسم العلوم السياسية.

كما اتوجه بخالص الشكر و الامتنان الى اخي الغالي عبد القادر الذي كان عونا و سندا لي في انجاز هذا العمل .

الفهرس

ملخص:

تناولت هذه الدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي ، وذلك بناء على المعطيات التاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية التي تمتد إلى فترات ما قبل الاستعمار، و الاستعمار الفرنسي للمنطقة والعلاقات الجزائرية الفرنسية في مرحلة ما بعد الاستقلال , ودراسة السلوك الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر من منطلق التعاملات الاقتصادية ومؤشرات حجم الاستثمار و التبادل التجاري بين الجزائر و فرنسا. إلى جانب التطرق للإطار القانوني للعلاقات الجزائرية الفرنسية و ذلك من خلال دراسة أهم اتفاقيات التعاون ما بين البلدين. سواء الاتفاقيات التي كانت في إطار ثنائي أو الاتفاقيات التي كانت في إطار جماعي و تطرقت الدراسة كذلك إلى أهم القضايا والملفات التي ما زالت تهدد مصير العلاقات ما بين البلدين .

في نفس السياق تتطرق الدراسة إلى تأثير التنافس الدولي على مكانة فرنسا بالنسبة للجزائر, و كيف استطاعت فرنسا مواجهة المنافسة الدولية على المنطقة التي طالما اعتبرتها مركز نفوذ خاص بها إلى جانب التطرق لمستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية في ظل اشتداد المنافسة الدولية التي قد تنعكس على طبيعة العلاقة ما بين البلدين.

Abstract

This study has dealt with the economic algerian- french relations according to the historical relations between Algeria and France that extends to the period before colonialism, and according to the study of the external french behaviour towards Algeria based on the economic deals and the indicators of the volume of the investments and commercial exchanges between Alegria and France. In addition, this study has dealt with the statutory relations between Alegria and France through the study of the most important cooporation deals between the two countries either dual deals or collective ones .

Further more, this study has dealt with the most essencial cases and files that still threaten the relations between the two countries, at the same time, this paper has mentioned the impact of the international concurrence on the position of France to Alegria , and how France could face the internation concurrence on the erea that has always considered it as its center of power . Besides , the study of the future of the economic algerian french relations under the excessive international concurrence that could go the opposite way between the two countries.

الفهرس	الرقم:
بسملة	
دعاء	
الإهداء.	أ
الشكر والعرفان:	ب
مقدمة:	1
الفصل الاول : البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الفرنسي	
تمهيد:	11
المبحث الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية من الحكم العثماني (1518 الى 1962)	12
المطلب الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (1518 – 1830)	12
المطلب الثاني : الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 – 1954)	15
المطلب الثالث : ثورة الفاتح من نوفمبر (1954 – 1962)	19
المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال	26
المطلب الاول : بنية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال	26
المطلب الثاني : الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر بعد الاستقلال	29
المطلب الثالث : التعاون الفرنسي الجزائري بعد الاستقلال	31
خلاصة الفصل:	36
الفصل الثاني : الفصل الثاني : مؤشرات و مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر و فرنسا.	
تمهيد:	38

المبحث الاول : الاطار القانوني للعلاقات الجزائرية الفرنسية	39
المطلب الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الثنائية	39
المطلب الثاني : العلاقة الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الاوروميتوسطية	42
المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية تجاه الجزائر	49
المطلب الاول : موقع فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية	49
المطلب الثاني : السياسة المالية الفرنسية في الجزائر	52
المطلب الثالث : الاستثمارات الفرنسية في الجزائر	55
المبحث الثالث : القضايا المتحكمة على العلاقات الجزائرية الفرنسية	60
المطلب الاول : القضايا التاريخية المؤثرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية	60
المطلب الثاني : تأثير الملفات الامنية على العلاقات الجزائرية الفرنسية	65
المطلب الثالث : الملفات الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية	71
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث : مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل المنافسة الدولية	
تمهيد:	78
المبحث الاول : تأثير التنافس الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية	79
المطلب الاول : تأثير المنافسة الامريكية على مكانة فرنسا في الجزائر	79
المطلب الثاني : تأثير المنافسة الصينية على مكانة فرنسا في الجزائر	86
المطلب الثالث : تأثير المنافسة الروسية على مكانة فرنسا في الجزائر	92
المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية	96
المطلب الاول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الخطي)	97
المطلب الثاني : تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الاصلاحي)	103
المطلب الثالث : تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الثوري)	107
خلاصة الفصل.	112
الخاتمة.	113
قائمة المراجع.	118
فهرس الجداول و الاشكال.	125

مقدمة

مقدمة

اولا : موضوع الدراسة

تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، السياسية و الأمنية والاقتصادية وكذا الثقافية ،من اهم مواضيع العلاقات الدولية التي يجب ان يسلط عليها الضوء، الى جانب انها تمثل موضوعا مهما في اطار العلاقات الاورو-متوسطية ، وعلى مدار العهود التاريخية السابقة تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بفترات من الحروب و الصراع تارة ، و فترات من السلم والتعاون تارة اخرى ، بداية من بروز الجزائر في العهد العثماني كقوى دولية كبرى في البحر الأبيض المتوسط ،وانتهاء بفترة ما بعد الاستقلال .

حيث عملت فرنسا بعد نهاية الحرب الباردة على بناء استراتيجية جديدة اتجاه الجزائر، وذلك لإبقائها ضمن فلكها الاقتصادي و السياسي وكذا الثقافي ،باتباع اليات اليات جديدة تعتقد انها اكثر فائدة و جدوة من الاستعمار القديم و التقليدي .

المحافظة على الجزائر كشريك استراتيجي يعد من اهم ركائز السياسة الخارجية الفرنسية ،وهذا الاهتمام لم يتغير بتغير السلطة في فرنسا ، و أيا كان على راس الحكم ومهما كانت توجهاته الفكرية و العقائدية يصعب عليه التخلي عن الجزائر كشريك ،وهذا في اطار سياسة ثابتة لم تتغير .

ادت التحولات الدولية التي تلت هذه الفترة الى تحول منطق الصراع العسكري بين الفواعل الدولية ، الى منطق التنافس الاقتصادي القائم على استغلال الموارد و تعظيم الثروات ، وعلى اثر ذلك سعت الفواعل الدولية الى التغيير من استراتيجياتها و ذلك بمحاولة اقامة وجود لها في المناطق التي تحتل موقع استراتيجي و الغنية بالثروات ، من بين اهم هذه المناطق الجزائر حيث سعت هذه الفواعل الى اقامة علاقات تعاون معها ،الامر الذي اثار مخاوف وحفيظة الطرف الفرنسي من فقدان مكانته بالنسبة للجزائر ، وهو الامر الذي اصبح يشكل اهم التحديات التي تهدد مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية . خاصة في ظل التحول الدولي اتجه منطق التنافس الاقتصادي القائم على استغلال الموارد و معظم الثروات من ناحية. و محاولة سعي بعض القواعد الدولية الاخرى اقامة علاقات تعاونية مع الجزائر من جهة اخرى

ثانيا : اهمية الدراسة

تكن اهمية هذه الدراسة في كونها ستعالج موضوعا محوريا فيحقل العلاقات الدولية ، وهو العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي ،الى جانب تسليط الضوء على اهم التحديات و التعقيدات التي واجهت هذه العلاقة ،

كما ترجع اهمية هذه الدراسة في محاولتها الكشف عن الاسباب و العوامل التي تقف امام اقامة علاقات اساسها الاحترام المتبادل بين الطرفين ، الى جانب تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية في جانبها الاقتصادي من خلال التطرق لنسبة التبادلات التجارية و الاستثمارات ما بين الطرفين ، الى جانب ان اهمية هذه الدراسة تعود الى ابراز عامل المنافسة الدولية في الجزائر ،خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية و الصين الى جانب روسيا ،وكيف ساهمت في زيادة اهتماما فرنسا في تكثيف التعاون مع الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي ،وذلك من خلال تطوير استراتيجياتها والياتها الانفرادية بالرغم من وجودها في اطار الاتحاد الأوروبية .

ثالثا : دوافع اختيار الموضوع

اختياري للعلاقات الجزائرية الفرنسية في جانبها الاقتصادي كموضوع للدراسة يعود لعدة اعتبارات ، منها ماهي ذاتية و منها ماهي موضوعية .

أ- الدوافع الذاتية

- من أهم الاسباب الذاتية التي دفعتني للخوض في هذا الموضوع و التعمق فيه هي الرغبة في كشف الخلفيات و الابعاد الكامنة وراء العلاقات الجزائرية الفرنسية ،و اهم العوامل التي تقف حجرة عثرة في قيام علاقات متوازنة بين البلدين .

- ومن بين الاسباب الذاتية كذلك هي رغبتي في دراسة موضوع يدور حول منطقة انتمي اليها ،الى جانب الشح و النقص الكبيرين فيما يخص المادة العلمية و الدراسات المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في بعدها الاقتصادي ،لذلك كان هدفي هو ان يكون هذا العمل اضافة بسيطة للدراسات المهتمة في بهذا التخصص .

ب – الدوافع الموضوعية

تعود الاسباب الموضوعية لاختياري هذا الموضوع الى انا مسالة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية تثير العديد من القضايا و المواضيع التي تستلزم الدراسة و التحليل .

- الى جانب انا هذه الدراسة خصصت للبحث في البعد الاقتصادي للعلاقات ما بين البلدين ،و الذي اصبح يمثل اهم الابعاد التي تتمحور حولها العلاقات ما بين الدول ومن خلال ه اصبحت تقاس مكانة و دور الدول على المستوى الدولي .
- الى جانب انا موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية يصب في اطار مجال العلوم السياسية عامة ،والعلاقات الدولية وبذلك يدخل في اطار تخصصي .

رابعا : اهداف الدراسة

أ- الاهداف العلمية

- معرفة انجع الاستراتيجيات التي اتخذتها فرنسا للحفاظ على علاقاها الاقتصادية مع الجزائر في اطار التنافس الدولي المحتدم .
- محاولة اثراء المكتبات الجزائرية فيما يخص موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في الوقت الراهن
- التوصل الى نتائج ذات فائدة علمية يمكن الاستفادة منها و الاستعانة بها و الرجوع اليها من قبل الباحثين في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

ب- الاهداف العملية

- تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على العديد من التساؤلات المطروحة امام الباحثين فيما يتعلق بموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، و محاولة معرفة و الكشف عن اهم العوامل و التحديات التي تشكل و مازالت عائقا امام تور العلاقات الثنائية ما بين البلدين في المجال الاقتصادي .

خامسا : المشكلة البحثية

لطالما مثلت الجزائر هدفا بالنسبة لفرنسا و التي حاولت بكل الطرق و الوسائل الاستحواذ عليها ،وهذا تجسد في احتلالها لها و محاولة جعلها منطقة خاصة بها ،وبعد استقلال الجزائر واخذها سيادتها لم تفرط فرنسا في المنطقة التي تعتبر مركز مهم للثروات و الموار التي تفتقدها ، وعليه حاولت فرنسا بكل الطرق و الاستراتيجية المحافظة على الجزائر و بناء علاقات معها ،واخذت العلاقة بين الطرفين مسارا جد متطور وذلك في مختلف ابعادها ،كما اتسمت بنوع من التبعية احيانا و نوع من التعاون احيانا اخرى ،الامر الذي صعب على المحللين و الباحثين في هذا المضوع تحديد طبيعة العلاقة ،هل هي علاقة تبعية جسدها الاستعمار ام انها علاقات اساسها التعاون فرضته التحولات الدولية التي افرزت تهديدات مشتركة ،وكذا استراتيجيات ومصالح مشتركة ولفهم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي .

الى أي مدى اثر المجال الاقتصادي باعتباره مجالا خصبا و استراتيجيا ولما له من تبعات على قطاعات عدة ،على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل القى العامل التاريخي بضلاله على صيرورة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية من خلال بلورة طبيعتها؟

2- الى اي مدى استطاعت الاطر القانونية ضبط وصياغة العلاقات الجزائرية الفرنسية في جانبها الاقتصادي؟

3- كيف يمكن لنا من خلال سبر اغوار العلاقة بين الجزائر و فرنسا التنبؤ بالمنحى الذي ستتبلور من خلاله العلاقة بينهما مستقبلا ؟

الفرضيات

1- يشكل البعد التاريخي حجرة عثرة امام تحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية في الوقت الراهن .

2- يمثل الاطار القانوني احد اهم الطرق لتعزيز و توثيق التعاون الاقتصادي ما بين البلدين .

3- تعتبر التحولات الاقليمية و الدولية و اشتداد التنافس ما بين الفواعل الدولية من اهم المحفزات لإحداث نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

سادسا : مجالات الدراسة

نظرا الى لتوسع العلاقات الجزائرية الفرنسية و الممتدة عبر التاريخ ،يتطلب علينا اقامة حدود لهذه الدراسة .

أ – الاطار الزمني

ترتكز هذه الدراسة على الفترة الزمنية المعاصرة ،لكن ذلك لا يمنع من الرجوع بالعلاقات ما بين البلدين الى بداياتها وذلك بهد الالمام بالموضوع من كل جوانبه ، وذلك بتتبع العلاقات ما بين الجزائر وفرنسا في مرحلة قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر ،ومعرفة السلوك الفرنسي اتجاه الجزائر في الفترة الاستعارية ،ثم الطبيعة التي اتخذتها العلاقة ما بعد الاستقلال وصولا الى مرحلة الثمانينات ،ليتم التركيز اكثر في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 الى 2017 ،و ذلك لاعتبارات جيوسياسة منها ارتفاع نسبة الهجرة غير القانونية ، وارتفاع اسعار النفط ،الى جانب التهديدات الارهابية العابرة للحدود ،و الانفتاح الاقتصادي للسوق الجزائرية على الاسواق العالمية ،كما انه وخلال هذه الفترة حدثت العديد من التحولات على المستوى الدولي و التي انعكست بدورها على العلاقات ما بين الجزائر وفرنسا الامر الذي دفعنا الى محاولة دراسة وتحليل هذه التحولات وتأثيرها على مستقبل العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين .

ب - الاطار المكاني

يتمحور موضوع الدراسة حول العلاقات الجزائرية الفرنسية ،حيث انا الجزائر بفضل موقعها ومكانتها التي تمثل جزء من النظام الاقليمي العربي ، و التي تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تعتبر بوابة افريقيا منطقة النفوذ الفرنسي ومستعمرة سابقة ،كما انا فرنسا تعتبر احد دول الاتحاد الاوروبي وعضو دائم في مجلس الامن و كذا الحلف الاطلنطي ،وهي تقع في الضفة الشمالية للمتوسط ،ولهذا التقارب بين البلدين يجعل مصلحتهما مشتركة احيانا واحيانا اخرى متقاطعة .

ج - الاطار الموضوعي

يدخل موضوع الدراسة في اطار العلاقات البينية ، وهي تركز على المجال الاقتصادي و ماله من تداعيات ،اجتماعية و اقتصادية و سياسية ،و بالتالي قياس مؤشرات درجة التبعية بين الطرفين من اجل الوصول الى معرفة طبيعة العلاقة ،هل هي علاقة ندية ام علاقة تقوم على اساس مصلحي يركز على استخدام وسائل الضغط غير الدرجة في العلاقات الدولية .

سابعا : الدراسات السابقة

باعتبار ان المعرفة العلمية تتميز بصفة التراكمية ،هذا يجعل الباحث خلال دراسة بحثه يرجع الى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ،و في هذا الصدد تم الاطلاع على مختلف البحوث و الدراسات التي عالجت موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وذلك في مختلف ابعاده ومنها البعد الاقتصادي الذي هو محور دراستي
و من بين هذه المراجع مجموعة من الكتب و الدراسات التي تم الاستفادة منها و العمل بها , نذكر من بينها :

1-كتاب , **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، عن مؤلفه **عمار بوحوش ،الصادر عن دار العرب الاسلامي سنة 1997**، حيث تناول هذا الكتاب اهم التطورات و الاحداث السياسية التي وقعت في الجزائر من 20 قرنا منذ الزمن كما تعرض للجذور التاريخية للجزائر منذ القدم الى غاية استعادة السيادة الوطنية للبلاد سنة 1962 ،ومن خلال 12 فصلا تطرق اليه في دراسته حاول تلخيص التاريخ الطويل الذي مرت به الجزائر الى غاية ان اصبحت دولة قائمة بحد ذاتها

2-كتاب **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830** في جزئه الثاني ،عن مؤلفه ، **مولود قاسم نايت بلقاسم** ،الصادر عن **شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع** ،حيث تطرق من خلال هذا الكتاب الى نشأة العلاقات الجزائرية الفرنسية ، واهم المعاهدات التي رسخت هذه العلاقات ، الى جانب تطرقه الى النوايا العدوانية الفرنسية ضد الجزائر ،منذ القرن الثالث عشر وبداية الاطماع في هذه المنطقة ،وصولا الى اعلان فرنسا الحرب على الجزائر .

3- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان **ـالعلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسة اليمين المتطرف 2002 -2010 ،سنة 2011 للطالب بشلاغم الجيلالي** ،يتناول من خلالها حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا و الاستثمار الاجنبي في الجزائر ،و عالج الباحث ايضا في اطار هذه الدراسة تأثير حزب اليمين المتطرف على مستقبل العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا .

4- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان ـابعاد **السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة ـ للطالبة بيرم فاطمة** ،حيث عالجت من خلالها الباحثة الخلفية التاريخية و الفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية ،و العلاقات الاقتصادية الثنائية و الجماعية بين فرنسا و الدول المغاربية , إضافة الى الاستراتيجية و المبادرات الامنية الفرنسية في المنطقة المغاربية .

ثامنا : الاطار المفاهيمي

1- التعاون: لا يمكن الوقوف امام تعريف موحد و شامل للتعاون ، كون ان هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون ، الا ان هذه التعاريف تختلف باختلاف توجهات الباحثين ، اذ قد يعبر التعاون عن ذلك الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية ، وقد يشمل مفهوم اوسع كان يتضمن التعاون العديد من المجالات ،أي لا ينحصر في الميدان الاقتصادي ، و على العموم يمكن القول ان التعاون يعبر عن تلك الروابط بين دولتين او اكثر ،وذلك وفق شروط معينة لبلوغ اهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة ، و المؤكد انا التعاون لا يؤدي حتما الى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن المفاهيم الأخرى كالشراكة و التكامل[1].

ـالشراكة : هي العلاقات التي تكون قائمة على اساس الاشتراك بين دولتين او اكثر على المستوى الحكومي ، و ذلك بهدف توفير المنتجات لأغراض السوق المحلية او للتصدير على ان تقوم الاطراف المشاركة بالمساهمة فيه ، و ذلك بتنصيب العناصر اللازمة لقيامها كالعمل و راس المال و المهارة الفنية ، بحيث تسعى كال منها الى تحقيق اهدف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية ،فيما يعرفها البعض الاخر على انها احدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول ، كما انها تمثل احد اهم الاليات الاساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي و الاقليمي[2].

2 - التنافس : لا يمكن وضع تعريف شامل للتنافس بحيث ان هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحث بشان التنافس في العلاقات الدولية الو التنافس الدولي ،ويمكن القول ان

---

[1] شكري محمد عزيز , **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية** , (الكويت : عالم المعرفة , 1978) , ص 5 .

[2] شكري محمد عزيز , المرجع السابق , ص 5 .

التنافس الدولي يقصد به الاختلافات الموجودة في المجتمع الدولي وهي اختلافات تضم و تأخذ صورة النزاع ، اذا لم يتم معالجتها ، فالدول تسعى دائما الى تعظيم مكاسبها وفقا لمصالحها الوطنية بشكل قد يتضارب مع مصالح دول اخرى مما يولد حالة من التنافس ، و قد يشمل التنافس مجالا محددا و قد يتعداه الى التنافس في مجالات متعددة ،كالتنافس الاقتصادي و السياسي و الحضاري خاصة اذا كانت الدول محل التنافس متباينة ايديولوجيا او متباينة في الجانبين الاقتصادي و السياسي[1].

3- الارشيف : هو مصطلح يطلق على مجموعة من الوثائق التي تكونت بشكل عضوي بغض النظر عن موادها، شكلها ، او تواريخها ، انتجت او تسلمت من قبل شخص مادي او معنوي ، سواء يقوم بخدمة عامة او خاصة كدليل على نشاطها ، وتحفظ بواسطة مالكها او ورثته للحاجة الحالية اليها[2] .

- **جرائم الحرب** :وهي الجرائم الخطيرة التي نصت عليها اتفاقيات جنيف ، وهي الجرائم التي تشمل مخالفة قوانين و اعراف الحرب ،وتتمثل هذه الجرائم في الانتهاكات الانسانية و الاغتيالات و سوء معاملة الاسرى او تدمير المدن[3] .

تاسعا : الاطار النظري

1--**النظرية الواقعية :**تعتبر النظرية الواقعية من النظريات التفسيرية التي تقوم على اساس تفسير الواقع كما هو عليه ، و يشكل مفهوم القوة و المصلحة الوطنية و الامن القومي جوهر الفكر الواقعي ، وتقوم هذه النظرية على اساس ركيزة اساسية وهي بقاء الدولة و الزيادة من قوتها ، وهكذا تصور النظرية الواقعية العلاقات الدولية بوصفه صراع من اجل القوة و النفوذ بين الدول ، و التي لا تعنيها الا مصلحتها الوطنية بالدرجة الاولى[4] ، ويرى الواقعيون ان الصدقات بين الدول تقوم على التقاء المصالح و انا هذه الصداقات تزول بزوال هذه المصالح ، وفيما يتعلق بصنع القرار في اطار السياسة الخارجية يركز الواقعيون على ان الغاية من وراء اتخاذ القرار من قبل صناع القرار السياسي دائما ما تكون وراء مصلحة وطنية تهدف الى ابقاء الدولة و الحفاظ على مصالحها[5] .

2- **اقتراب الدور :** ينطلق اقتراب الدور من دراسة السلوك وذلك بالتركيز على مفهوم او متغير الدور في مجال السياسة الخارجية ، حيث ان صانع السياسة الخارجية يفترض انا دولته ملزمة بتبني او انجاز المهام على مستوى النظام الاقليمي وكذا الدولي ،فهو يصور دول العالم و كأنها تلعب ادوارا او وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعا كانت او تعاونا[6] .

عاشرا : الاطار المنهجي

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح , **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** , ص 37 .

[4] محمد عبد المطلب الخشن , **الوضع القانوني لرئيس دولة القانون الدولي العام** , الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر , 2005 ص 309 .

[3] المرجع نفسه , ص 309 .

[4] محمد منذر , **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة** ,(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع , 2002)

[5] عبد الناصر جندلي , **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** , (الجزائر : دار الخلدونية , 2007,ص 141

[6] سفيان صخري , **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** , جريدة اليوم الجزائرية , عدد 277 , الجزائر , 25 مارس 2007 , ص 8.

1-المنهج التاريخي : تم في هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج التاريخي لان البحث في طبيعة هذه العوامل ،يستدعي من الباحث دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية ، و ماهي الابعاد التي طبعت هذه العلاقات ، و الذي يعرف بانه ذلك البحث الذي يصف و يسجل ما مضى من وقائع واحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على اسس علمية ومنهجية دقيقة ،بهدف التوصل الى حقائق و تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل[1].

2-المنهج الوصفي : يكون الاستعانة بالمنهج الوصفي في هذا النوع من الدراسة بهدف جمع المعلومات وعرضها بدقة ،اذ يقوم هذا المنهج على توضيح الوضع الذي تقع وتدور فيه الاحداث و الظواهر ،كما ان المنهج الوصفي لا يكتفي بوصف الواقع و انما يتعداه الى محاولة تقديم تحليل و تفسير لهذه الظواهر ، وذلك بهدف الوصول الى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع ، او التوصل الى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي الذي يجري فيه[2].

3- المنهج الاحصائي : يظهر هذا المنهج من خلال الدراسة لتحليل ظاهرة التعاون ما بين الجزائر و فرنسا تحليلا رقميا , و ذلك من خلال استعراض بعض الجداول و البيانات التي تسهل قياس مدى درجة التعاون ما بين البلدين في المجال الاقتصاد .

5-المهنج القانوني : الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية و موادها , و باعتبار ان العلاقات الجزائرية الفرنسية تجسدت في اطار قانوني و طبقا لمواد دستورية معينة يتوجب الاطلاع عليها من اجل معرفة الاطراف و الهيئات الفاعلة فيها .

6-المنهج التحليلي المستقبلي : الذي يمكننا من استشراق مستقبل العلاقات بين الجزائر و فرنسا و المسار الذي تتخذه العلاقة الاقتصادية للطرفين في المستقبل .

الحادي عشر : صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات و من اهم الصعوبات التي واجهتني :

- قلة المراجع المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي .
- ذيق الوقت المخصص للدراسة , حيث لم يكن هناك وقت كافي للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع .
- صعوبة ايجاد انجع النظريات و المقاربات المنهجية التي تتلاءم مع دراسة الموضوع في ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية و التي ادت الى بروز نظريات جديدة في حقل العلاقات الدولية .

الثاني عشر: تقسيم الدراسة :

في اطار موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في البعد الاقتصادي تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول , تم في **الفصل الاول** من هذه الدراسة الى التطرق في الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية من العهد العثماني 1518 الى غاية الاستعمار

---

[1] محمد شلبي , **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم , المناهج , الاقترابات و الادوات** , (الجزائر : دار هومة , 1997) , ص 35.

[2] المرجع نفسه ص 71.

الفرنسي سنة 1830 مرورا بالحقبة الاستعمارية الى غاية حرب التحرير 1954 , وصولا الى فترة الاستقلال 1962 و ما بعدها , و بعده و ذلك من خلال تناول مختلف الابعاد التي اتخذتها هذه العلاقة خلال هذه الفترة الزمنية سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الثقافي .

و تم في **الفصل الثاني** ادراج مؤشرات التعاون الاقتصادي ما بين الجزائر و فرنسا , و ذلك ابتداء من التطرق الى الاطار القانوني لهذه العلاقة من خلال ابراز اهم الاتفاقيات القانونية ما بين الطرفين سواء في اطار جماعي او اطار متعدد الاطراف , كما تناول الفصل الثاني السياسة الاقتصادية لفرنسا اتجاه الجزائر و الي تم فيه التطرق الى طبيعة العلاقات الاقتصادية من خلال ابراز مجالات التعاون ما بين الطرفين ذلك من خلال ابراز نسبة المبادلات التجارية و الاستثمارات و كذا المعاملات المالية ما بين الطرفين , اما **الفصل الثالث** فتم التطرق فيه الى مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التنافس الدولي , حيث تناول هذا الفصل اهم التحديات التي تؤثر على مكانة فرنسا بالنسبة للجزائر في اطار بروز فواعل دولية تنافس فرنسا في هذه المنطقة , و من بين اهم هذه الفواعل , امريكا و الصين و روسيا , و في نهاية هذا الفصل تم التطرق لأهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية , و تم دراسة ثلاث سيناريوهات محتملة لما ستؤول عليه العلاقات ما بين البلدين في ظل بيئة دولية متحولة .

الفصل الأول

يتناول الفصل الاول البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الفرنسية , و ذلك منذ ان كانت الجزائر تابعة للخلافة العثمانية سنة 1815م الى غاية نهاية القرن العشرين , و تطرق هذا الفصل لأهم المحطات التاريخية لهذه الفترة , وذلك بهدف معرفة العوامل و المتغيرات الرئيسية المؤثرة في تلك العلاقات , و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين , يتضمن المبحث الاول العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ فترة الحكم العثماني1815م الى فترة الاستقلال 1962م , و يتوزع هذا المبحث الى ثلاث مطالب , يدرس المطلب الاول العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (1815-1830) , بينما المطلب الثاني فتم فيه دراسة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1954) , اما المطلب الثالث فتناول فترة ثورة التحرير الوطني وصولا الى الاستقلال الجزائري سنة 1962.

اما المبحث الثاني فيعرف العلاقات الجزائرية الفرنسة من الاستقلال (1962) الى غاية العقد الاخير من القرن العشرين , و تم فيه دراسة العوامل و المتغيرات المؤثرة في تطور هذه العلاقات , و ذلك من خلال ثلاث مطالب , حيث تم في المطلب الاول بينية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال , بينما المطلب الثاني فخصص لدراسة الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر بعد الاستقلال , بينما المطلب الثالث فقد تم التطرق فيه الى التعاون ما بين فرنسا و الجزائر ما بعد الاستقلال.

المبحث الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية من الحكم العثماني الى الاستقلال

يتناول هذا المبحث العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الفترة الاستعمارية الى غاية فترة الاستقلال, اين تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب .

تم الحديث في المطلب الاول عن العلاقات بين البلدين من فترة الحكم العثماني (1518) الى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830) و خصص المطلب الثاني للحديث عن فترة الاحتلال الفرنس للجزائر (1830) الى غاية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر (1954) بينما يتناول المطلب الثالث ثورة التحرير الوطني الى غاية الاستقلال (1954-1962) و ما نتج عن علاقات بين البلدين.

المطلب الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (1518-1830)

كانت الجزائر تمثل قوة عظمى استطاعت ان تفرض مكانتها و قوتها على الدول الاوروبية , و ذلك منذ التحاقها بالخلافة العثمانية سنة 1518م , و نظرا للمكانة التي كانت تتمتع بها كان ملك فرنسا في تلك المرحلة **"فرانسوا الاول"** يستنجد بالأساطيل العثمانية و الجزائرية ضد هجومات شركات الملك الاسباني على الشواطئ الفرنسية[1].

كانت العلاقات بين الجزائر و فرنسا في البداية مقتصرة على العلاقات التجارية , حيث كانت بمرسيليا منذ القرن الثالث عشر ميلادي , علاقات تجارية بالسواحل المغاربية , حيث عقد حكام مرسيليا في بداية القرن الرابع عشر معاهدة تجارتهم مع ملك بجاية خالد ابن زكريا.

بعدها اخذت العلاقات ما بين البلدين مسارا جديدا , و ذلك ابتداء من سنة 1534م , حيث تطورت العلاقات و ازدادت وثوقا من خلال مبادرة من فرنسا , و التي كانت حريصة على اكتساب الجزائر كحليف نظرا للمكافحة التي كانت تتمتع بها في تلك الفترة , و عليه توسعت هذه العلاقات لتشمل التعاون في المال الدبلوماسي و كذا السياسي[2].

---

[1] يحي بوعزيز, علاقات الجزار الخارجية مع دول و مماليك اوروبا (1500-1830), (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1980), ص 15

* فرانسوا الاول دي كليفز , (2سبتمبر1516-13 فيفري 1561 كان قائدا في الجيش الملكي الفرنسي, هو اول دوق نيفيز, شارك في قمع مؤامرة امبواز في 1560, هو ابن وحيد لشارل الثاني دي كليفز, و في 1539 اصبح دوق نيفير, و توفي في 13 فيبراير 1561.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830, ج1, (الجزائر: دار الامة, 2007) , ص ص 8- 9

و في اطار التعاون الدبلوماسي تم عقد المعاهدة الثلاثية ما بين خير الدين رئيس الدولة الجزائرية في تلك الفترة , و ملك فرنسا فرانسوا الاول* , الى جانب مبعوث السلطان العثماني سليمان القانوني , حيث توجه على اثرها السفير الفرنسي الاول الى الجزائر ثم اسطنبول , و بذلك عين اول قنصل فرنسي الى الجزائر سنة 1538[1] .

عندما كانت العلاقات بين الطرفين يسودها الخلاف و التوتر كانت فرنسا تلجأ الى الحوار لحل النزاع مع الجزائر , معتمدة في ذلك على وساطة السلطان العثماني في القسطنطينية و هو ما تم تحقيقه و الاتفاق عليه يوم 19 سبتمبر 1628 , و بالرغم من أن العلاقات بين الجزائر و فرنسا سادها السلام و ازدهرت بموجبها التجارة بين البلدين , الا ان هذه العلاقات شهدت حالة من التدهور و التراجع و ذلك بسبب الخيانة و الخداع من الجانب الفرنسي لحرصه على مصالحه الشخصية مما ادى لتازم العلاقات و تدهورها خلال اغلب فترات هذه الحقب من الزمن[2].

و بموجب التعاون التجاري بين الجزائر و فرنسا أنشا فرنسا انطلاقا من معاهدة 1513م مركزا تجاريا في مدينة القالة لتصدير الحبوب , و خاصة القمح , و لصيد المرجان و تصديره الى فرنسا و ذلك سنة 1561م[3].

تجسدت العلاقات التجارية ما بين البلدين في الاوقات العصيبة التي كانت تمر بها الدولة الفرنسية خصوصا في فترة الثورة الفرنسية و كذا الحروب العديدة الخارجية التي كانت مع الاوروبيين بالإضافة

الى التوترات الداخلية , و كانت الجزائر منذ بداية القرن 1 تمثل حليفا قويا لفرنسا في حروبها ضد شاركان و عليه تعددت المساعدات الجزائرية لفرنسا[4] قبل الثورة الفرنسية في (14 جويلية 1789) .

و تمثلت هذه المساعدات في :

- المساعدات العسكرية و البحرية و هذه المساعدات كانت قبل الثورة الفرنسية و كذلك لم تنقطع بعد الثورة .

---

[1]. يحي بوعزيز المرجع نفسه , ص ص 70-75 .

[2] يحي بوعزيز, المرجع السابق , ص ص 70-75.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم, المرجع السابق ص 10

[3] جيلاني بشلاغم, العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرق,(2002,2010),رسالة ماجيستير, (جامعة ابي بكر بلقايد, تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية,2011) , ص 27.

- المساعدات الدبلوماسية و كانت بعد الثورة الفرنسية و المساعدات الاقتصادية التي كانت هي الاخرى بعد الثورة الى جانب المساعدات المالية و كذلك المساعدات الاستراتيجية[1].

و فيما يخص المساعدات العسكرية فقد قامت الجزائر بتقديم مساعدات عسكرية للجيش الفرنسي من الحبوب و الخيول الجيدة و كثير من المواد الاخرى.

و في غير من المواقف كانت الجزائر تمارس ضغوطها الدبلوماسية و التجارية و البحرية على اعداء فرنسا , و في الفترة التي كانت فرنسا تعاني من الحصار الاقتصادي , قدمت الحكومة الجزائرية في سنة 1993 لفرنسا قرضا ماليا للأهالي في الموانئ الجزائرية[2] .

ان العلاقات بين الجزائر و فرنسا , مثلما كانت علاقات يسودها التعاون , الا انها اتخذت جانب صراعي و عدواني من الطرف الفرنسي , و تجسد ذلك بعد تولي نابوليون السلطة في فرنسا , الا ان فرنسا حرصت دائما على تجديد الاتفاقيات السلم و ابرام المعاهدات التجارية و الاقتصادية , و لكن دون الاكتفاء من نواياها العدوانية التي تكنها للجزائر , و ذلك الذي حدث سنة 1827م بإعلان الحصار الشامل على الجزائر لمدة 3 سنوات بالرغم من ان البرلمان الفرنسي كان معارضا لهذه الجملة مع الجزائر , و لكن هذه المعارضة لم تصل لأية نتيجة تم في 5 جويلية 1830 احتلال الجزائر رسميا و توضيح اتفاقية التسليم[3]..

المطلب الثاني : الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1954)

ارجعت العديد من الدراسات و البحوث المختصة في تاريخ الجزائر ان سبب اقدام فرنسا على استعمار الجزائر هو حادثة المروحة في افريل 1827 , الا ان حقيقة الامر ان لهذا الغزو عدة اسباب

منها ما هو خفي و كامن , فهناك عدة جهات فرنسية تعاونت فيما بينها لقلع الجذور العربية و الاسلامية للشعب الجزائري و التحكم في خيراته و اذلاله , حتى يبقى خاضعا لهم الى الابد[4].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم, المرجع نفسه , ص 12.

[2] جيلاني بشلاغم, المرجع نفسه, ص 27 .

[3] سعد الله ابو القاسم , محاضرات في تاريخ الجزائر الحديثة (بداية الاحتلال), الجزائر: عالم المعرفة للنشر و التوزيع, ط2 , 2009), ص29.

[4] عمار بوحوش , التاريخ السياسي للجزار من البداية الى غاية 1962 , (الجزائر: دار الغرب الاسلامي,ط1 , 1997) ص 81

و عليه سنقوم في التفصيل عن الاسباب الحقيقية لاحتلال الجزائر

الفرع الاول : الاسباب الحقيقية لإحتلال الجزائر

اولا: الاسباب السياسية , تكمن الاسباب السياسية في انهيار حكومة الرياس في الجزائر التابعة للإمبراطورية العثمانية و محاولة الدول الاوروبية الاستيلاء على غنيمة تقدر ب 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي , كما ان شارل العاشر ملك فرنسا كان يرغب في خلق التعاون مع روسيا في حوض البحر الابيض المتوسط , و ذلك بهدف التغلب على السيطرة البريطانية في هذه المنطقة , و التمركز في ميناء الجزائر الذي كان يعتبر في نظر الملك الفرنسي تابع للإمبراطورية العثمانية المنهارة.
ثانيا: الاسباب العسكرية , اما الاسباب العسكرية فتمثلت في انهيار الجيش الفرنسي في اوروبا و فشله في احتلال مصر و الانسحاب منها , و ذلك تحت ضربات القوات الانجليزية سنة 1815م و تحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في في اوروبا , و ادت بملك فرنسا بالاعتماد على سياسة التوسع في افريقيا , كما عمل الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر و تحقيق انتصار باهر فيها , و كان هدفه هو ضمان عدم الانقلاب ضده في فرنسا , و كان له ما اراده حيث انشغل الجيش الفرنسي باحتلال الجزائر , و اقام سلطة عسكرية فيه امتدت الى غاية 1954.

ثالثا: الاسباب الاقتصادية : لعبت الاسباب الاقتصادية دورا قويا و بارزا في اقدام فرنسا على احتلال الجزائر , و يظهر ذلك من خلال الدراسة التي نشرها تاليران في جويلية 1797, تحت عنوان محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها عن طريق انشاء مستعمرات جديدة في الطروف الحالية[1].

و في عهد نابليون بونابرت طلبت حكومة فرنسا من قنصلها في الجزائر ان يقدم لها المعلومات الدقيقة و المتعلقة بمشروع احتلال الجزائر.

و بموجب هذه الحقائق , فقد تصادف الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية الى التوسع و العثور على اسواق جديدة و مواد خام لهم , مع رجال الجيش الفرنسي الذين كانوا يبحثون عن ترقية مناصبهم و تعزيز مكانتهم في المجتمع الغربي , هذا الى جانب مجموعة كبيرة من التجار الذين كانوا متحمسين لفكرة احتلال الجزائر و ذلك بهدف النهب و الاستيلاء على الاراضي الخصبة و زراعة العنب و البحث عن الذهب في المناجم الجزائرية[2] .

[1]. المرجع نفسه, ص ص 84-85 .
[2] عمار بوحوش, المرجع السابق , ص 85 .

رابعا : الاسباب الدينية , تكمن الاسباب الدينية في ذلك التعاون ما بين الدولة العثمانية الاسلامية و الدولة الجزائرية الداعمة و المدافعة عن الاسلام , هذا دفع الدول المسيحية في اوروبا الى التعاون فيما بينها لضرب هذا التعاون و القضاء على المسلمين في الجزائر و كذا في اسطنبول , كما تظهر نية فرنسا في احتلال الجزائر في التقرير الذي رفعه كليرمون وزير الحربية الفرنسية الى مجلس الوزراء الفرنسي المؤرخ في 1827/10/14 , و الذي قال فيه " انه من الممكن و لو بمضي الوقت ان يكون لنا الشرف في ان نمدنهم و ذلك بجعلهم مسيحيين .

تظهر نفس النية كذلك من خلال خطاب ملك فرنسا شارل العاشر* الذي اعلن من خلال الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2 مارس 1830بأن " ان التعويض الهائل الذي اريد الحصول عليه و انا انتقم لشرف فرنسا يتحول بمعونة الله لفائدة المسيحية[1]

نستخلص من خلال كل ما تم التعرض اليه ان هناك العديد من الاسباب الحقيقية التي دفعت بفرنسا الى غزو الجزائر , و احتلالها و ان حادثة المروحة ما هي الا ذريعة لمحاصرة العاصمة الجزائرية و اجبار الداي على الاستسلام , و هذا ما حدث بالفعل و انتهى باحتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830

الفرع الثاني : نتائج الاحتلال الفرنسي للجزائر

من النتائج المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر فذكر :

- كان من ابرز تداعيات الاحتلال الفرنسي على الجزائر هو سقوط مدينة الجزائر في يد الجيش الفرنسي اطافة الى توقيع معاهدة الاستسلام من المارشال دو برومون , و الذي سجن بتاريخ 5 جويلية 1830.

- و من بين التداعيات كذلك نذكر دخول الجيش الفرنسي الى مدينة الجزائر و سيطرته على ممتلكات البلاد و ثوراتها و كذلك الاستيلاء على اموال بيت المال و عدم تسديد الديون التي كانت على الحكومة الفرنسية .

- تحويل المساجد الى مستشفيات و مساكن لجيوش الحملة و تحويل بعضها الى محلات ,و التضييق على رجال الدين و الاستيلاء على الاملاك الوقفية و جعلها ملك لخزينة الدولة الفرنسية .

---

[1] محمود احسان الهنداوي , الحوليات الجزائرية, (دمشق: العربي للإعلان و النشر و الطباعة و التوجيه, 1977), ص 84 .

* شارل العاشر : يعد الملك شارل العاشر واحد من ملوك ال بوربون الذين حكموا فرنسا و كان هو اخر ملك منهم , و هو ملك ولد في فرساي , حيث يعتبر هذا الملك حفيد لويس الخامس عشر اخو لويس الثامن عشر .

- تخريب و تدمير ممتلكات و مباني الجزائريين بهدف البحث على كنوز , بالإضافة الى الضغط عليهم و دفعهم الى التنازل على ممتلكاتهم لصالح الاوروبيين.

كما تأكدت بشاعة الفرنسيين عندما قاموا بالاستيلاء على الثروات و خيرات الجزائر , من طرف لجيش الفرنسي الذي قام بتهريبها الى فرنسا .

كما ان معاهدة الاستسلام المبرمة بين الداي حسين و المارشال دوبرومون ادت الى اخضاع الطريق الجزائري , بمعنى الاستسلام حيث يفترض الغاء الوجود القانوني للدولة الجزائرية مما يؤدي الغاء سيادتها على اراضيها و من ثم الحاقها بالدولة الفرنسية , كما جشعت الحكومة الفرنسية الاوروبيين و اليهود على الاستيطان في الجزائر و ذلك تحت حماية الجيش الفرنسي , هؤلاء المستوطنون جاؤوا الى الجزائر لتأسيس حياة جديدة بعدما تعرض له من جراء الازمات الاقتصادية و العنف السياسي في اوروبا خلال الفرنسيين التاسع عشر و العشرين و اعتبرتهم فرنسا بمثابة حراس المهمة الحضارية و المدنية في الجزائر .

الفرع الثالث : اساليب الكفاح الجزائري ضد الاستعمار

بالرغم من سقوط حكومة الاتراك بالجزائر و تجذر الاحتلال الفرنسي في الاراضي الجزائرية , الا ان الشعب الجزائري لم يخضع و لم يستسلم لهذا الغزو , و تجند لمقاومة فرنسا بالرغم من قلة الامكانيات المتاحة لهذا الشعب الاعزل.

من بين الاساليب التي قام بها لمواجهة الاحتلال و مقاومته نجد :

1- الكفاح المسلح : رأى الشعب الجزائري ضرورة القيام بالكفاح ضد الفرنسيين و عدم الخضوع لإرادتهم , فبدأ كفاحهم و كان في شكل مقاومات شعبية حاولوا من خلالها التحدي لهذا الاستعمار, و تركزت المقاومة الجزائرية في البداية في الارياف محاولة ضمان بقاء الدولة و التحدي للعمليات التي كان يقوم بها المحتل الا ان هذه المقاومة لم تنجح ذلك نظرا لعاملين[1].

اولهما عدم توازن القوة و تشتت الثورات جغرافيا , مقارنة بالجيش الفرنسي الذي كان منظما , و بالرغم من فشلها في طرد المحتل اي انها استطاعت ان تحافظ على بقاء المجتمع الجزائري.

2- الكفاح السياسي: في هذه المرحلة تطورت المقاومة الشعبية و اتخذت طريقا جديدا , قد يكون افضل من سابقه , مع الحفاظ في ذات الوقت بالأسلوب الاول و تمثل هذا الاسلوب

[1] ساعو حورية , العلاقات الفرنسية الجزائرية (دراسة مقاومة بين فكرة حكم جاك سيراك و نيكولا ساركوزي) , اطروحة دكتوراه ,(جامعة شلف , كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2018) ص ص 52-53 .

في المقاومة السياسية و الثقافية حيث و مع بداية القرن العشرين غير الشعب الجزائري استراتيجية كفاحه و نضاله و عزم على

اللجوء الى الاساليب السلمية , بمقابل ايقاف اشكال الكفاح المسلح و هنا بدأت فتتشكل الاحزاب باستمرار اهداف مشابهة في اشكالها و محتوياتها و كانت هذه الاهداف مرنة حتى تتكيف مع الظروف المحيطة بالصراع و هنا تطورت المقاومة الجزائرية الى شكل اخر منطلقة من المدن , حيث تم تشكيل الاحزاب و التنظيمات السياسية و اعتمدت ادوات و اساليب سلمية في مقاومة المستعمر[1], و لكن شكل اندلاع الحرب العالمية الثانية منعرجا كبيرا اين ادى اندلاعها الى تغيير جذري على المستوى العالمي و كذلك على النظام الاستعماري و قد انعكست مشاركة الجزائريين في هذه الحرب على مسار الحركة الوطنية داخل و خارج الجزائر اين سمحت للمناضلين السياسيين بالاطلاع على الاوضاع و التغيرات الدولية و سمحت لهم بالاتصال بممثل حلف الشمال الاطلسي و التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج[2] .

اما احداث ماي فقد شكلت منعرجا خطيرا في تاريخ الجزائر و كذا في مسار الحركة الوطنية , حيث تأكد للشعب الجزائري ان الاسلوب السياسي و السلمي لن يحقق لهم الاستقلال.

و عليه لجأت الحركة الوطنية الى الكفاح المسلح و امنت بضرورة العودة له و رأت فيه الوسيلة الوحيدة للتعامل مع اكثر اشكال الاستعمار استبدادا , و من هنا بدأت مسيرتها النضالية لأخذ استقلال الجزائر و ضمان حرية شعبها و ذلك لا يكون الا بالقوة كما اخذت منها بالقوة و تنتج عن هذا كله قيام شورة الفاتح من نوفمبر 1954

المطلب الثالث : ثورة الفاتح من نوفمبر (1962-1954)

في اول نوفمبر 1954م , اندلعت الثورة الجزائرية , و تم شن هجومات في اماكن عديدة من التراب الجزائري , و على الاخص منطقة الاوراس , و كانت هذه الهجومات من طرف مجموعة من الثوار المسلحين ببنادق الصيد و اسلحة بسيطة , و هذه الهجومات تركزت في المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الدرك الوطني و الشرطة والثكنات و محطات توليد الكهرباء و تحولت اللجنة الثورية للوحدة و استعمل الى منطقة

يوضح فيه ضرورة قيام الثورة التي بموجبها يتحقق الاستقلال .

[1] ابو القاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954 ,(بيروت: دار الغرب الاسلامي , ط4 , 1992) , ص16.
[2] المرجع نفسه, ص 53.

و بموجب هذا الاعلان تجندت مختلف الحركة الوطنية و الاحزاب السياسية , كما حصلت الثورة على دعم شعبي واسع .

- تحققت الثورة الجزائرية في فترة قصرة من اندلاعها العديد من الانتصارات في مختلف المواقع و القوات الفرنسية.

نتيجة لهذه الانتصارات اعلنت السلطات الفرنسية حالة طوارئ و وصفت هذه الاخيرة العمليات التي قام بها الثوار انها محاولات للتمرد و العصيان , الا ان الثورة التحريرية و ما تحققه من هزائم كبيرة للقوات العسكرية اثبتت قوتها و قدرتها على مواجهة المستعمر , و هذا ادل في الاخير الى اعتراف فرنسا كثورة شاملة[1]

الفرع الاول : اسباب قيام الثورة

لقد اشتركت العديد من الاسباب في اندلاع الثورة الجزائرية منها ما هو وطني و منها ما هو عربي و منها ما هو عالمي .

- الوطنية : لقد ساهمة الظروف الداخلية التي تعرض لها الشعب الجزائري في ظل الاستعمارية بشكل واسع في قيام الثورة منها انعدام المساوات بين المواطنين الجزائريين و الاوروبيين و انتهاك حقوقهم , بحيث نجد ان الاوروبيين لهم كامل الحق في اختيار ممثليهم في البرلمان الاوروبي , بينما الجزائريين فهم ممتنعون من ممارسة هذا الحق.

الى جانب نمو الوعي السياسي لدى قيادات الحركة الوطنية و كذلك الشعب الجزائري , و اقناعهم بأن العمل و النضال السياسي و السلمي ليس هو الاسلوب الذي يجلب لهم الاستقلال و عليه و من خلال هذا الوعي بدأ الشعب بالاستعداد لقيام الثورة[2].

الاسباب الاقليمية و الدولية :

- تجسدت ثلاثة عوامل مشجعة على القيام الثورة الجزائرية و اندلاعها .

- اعلان الرئيس الامريكي ويلسون 1917 , و تضمن هذا الاعلان عن 14 مبدأ و من بينها و أهمها مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها , الى جانب القرار الذي اصدرته عصبة الامم , و التي اقرت في لائحتها العامة السند الثامن بالتزام الشيوعيين في الدول الامبريالية بدعم حركات التحرر في المستعمرات.

و ادت هذه الظروف التاريخية الى بروز فكرة التحرير و الاستقلال من خلال القيام بالثورات التي مثلت الطبقة الوحيدة للاستقلال و هذا ما امن به الشعب الجزائري و طبقه[3] .

الفرع الثاني : استراتيجية فرنسا في ردع الثورة

[1] محمد عبد الغفور بوصلية, الحركات الوطنية في المغرب العربي, انظر الرابط : www.onefd.edu.dz/3ass/hichier/pdf/324histaire..../f324-hi2.dac.tdir cette page.
تمت زيارة الموقع بتاريخ: 15 فيفري 2018 على الساعة: 15:15 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] عمار بوحوش, مرجع سابق, ص 369.

[3] ساعو حورية, مرجع سابق, ص 57.

كان رد فعل السلطات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية عنيفا جدا من الناحية السياسية و كذا العسكرية , بحيث عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإفشالها و القضاء عليها فشرعت في مصادرة الصحف الوطنية و القبض على المناضلين و المتعاطفين في القضية الجزائرية , و ادخلت الالاف من الجزائريين بين السجون و المعتقلات و مراكز التعذيب اللاإنسانية و اللاأخلاقية.

و لما فشلت خطط الاستعمار في ملاحقة الثوار المناضلين و القضاء عليهم بادرت جنرالات فرنسا في محاولة اثارة مختلف التيارات الوطنية ضد بعضها البعض بهدف احباط الكفاح المسلح[1].

و قامت بالاستعانة بالخونة من الحركة لمساعدتهم في مهمتهم التدميرية , كما سلحت بعض الجزائريين و بعثتهم ليندسوا في صفوف جيش التحرير للقيام بأعمال اجرامية ضد الشعب الجزائري و الى جبهة التحرير , الا ان هذه العملية لم تنجح لأن الاشخاص المبعوثين ابلغوا قادة الجيش بالخطة و لإعطاء صيغة شرعية لهذه الاعمال الاجرامية و الوحشية.

عمدت حكومة ادغار قور الى اصدار قانون الطوارئ الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 3 افريل 1955 و منع بموجبه السلطات العسكرية الضوء الاخضر لقمع ثورة التحرير الوطنية الجزائرية .

و لم يقف الاستعمار الفرنسي على هذا الحد من الانتهاكات و التدمير و التعذيب الذي مارسه بحق شعب اعزل بحيث قام بإعدام الكثير من المجاهدين في سجون سركاجي و الحراش و لمبيز.

و لتوسع نطاق حربها الإبادية ضد الشعب الجزائري استعمل الضباط الفرنسيون , في انهم الذين اكتسبوها في حربهم ضد الفيتنام , فقام الجيش الفرنسي بعمليات تمشيط واسطة النطاق مدخل ضمن مخطط شال و ذلك من خلال قصف الجبال و القرى بالطيران و المدفعية بقنابل ممنوعة دوليا و القتل الجماعي و انتهاك الحرمات باغتصاب النساء و تطبيق سياسة الارض المحروقة , يعرف الغابات بوصفها ملجأ للمجاهدين , و تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يقضي بمعاقبة كل سكان القرية حالة تعاونهم مع المجاهدين[2].

و عندما ادرك المسؤولون الفرنسيون ان سياسة القمع غير مجدية و ان الشعب بالرغم من كل ما تعرض له من قمع و انتهاكات و تعذيب لم يغير موقفه من الثورة , قررت على اثرها السلطات الفرنسية انتهاج سياسة جديدة تتمثل في ادخال اصلاحات سياسية و ادارية في الجزائر , و في الوقت نفسه يقومون بتوجيه ضربات قوية للثوار اينما كانوا , و هذا يقصد فرضية العسكريين الذين كانوا يعتقدون ان استعمال القوة ضد الثوار بدون قيود, هو الاسلوب الفعال لقمع المناضلين و هكذا اقام **" فرانسوا ميتران*** " وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع اصلاحات سياسية و ادارية الى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 5 جانفي 1955 و هذا المشروع يتمثل في اقامة المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر و ذلك بهدف تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين و تنصيبهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي.

كما اقدم وزير الداخلية في برنامجه دمج رجال الشرطة في الجزائر في نظام فرنسا بباريس , و ذلك يقصد اخضاع قوات الامن في الجزائر الى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية , كما

---

[1] عمورة عمار, المرجع السابق, ص ص 199-200.
[2] نفس المرجع, ص 200.

اقترح وزير الداخلية الفرنسية من خلال هذا المشروع الغاء نظام البلديات المختلطة , وذلك بهدف تطبيق قانون واحد يحكم الجميع[1].

اما على الصعيد الاقتصادي فقامت السلطات الفرنسية بتوظيف الجانب الاقتصادي لإغراء الشعب و وقفه للتخلي عن الثورة , خاصة و ان ظروف الشعب الجزائري كانت مزرية و مدمرة تماما و عليه قام الوالي العام جاك سوستيل من تقديم مشروع اصلاحات بتاريخ 1 جوان 1955 , و هذا المشروع كان هدفه الظاهر هو تحسين ظروف حياة الجزائريين و لكن هدفه الكامل هو عزل الثورة عن شعبها و مناضلوها , ولكن في المقابل ادرك الشعب الجزائري ان هذه الاصلاحات ما هي الا اساليب من نوع اخر اعتمد عليها المستعمر للقضاء على الثورة و هذا اكدته الاحداث التي وقفت في 20 اوت 1955.

كما ان هذه الصلاحيات بقيت معارضة من جانب المستوطنين الاوروبيين بحيث اتهموا جاك سوتيل بنيته في التفاوض مع الشعب الجزائري و الثوار الجزائريين.

و بعد فشل الاسلوب السياسي للتصدي للثورة , جاء اسلوب الترغيب من خلال طرح ديغول لمشروع قسنطينة المتمثل في اقامة مشروع اقتصادي لمدة خمس (5) سنوات و الهادف في الحقيقة في اقامة قوة موالية لفرنسا داخل الشعب الجزائري.

و عليه و من خلال هذه الاساليب العسكرية و الادارية و الاقتصادية و كذا القانونية التي اعتمدت عليها السلطات الفرنسية كانت تحاول من خلالها هذه الاخيرة تحويل الجزائر الى مستعمرة استيطانية و تجسيد فكرة الجزائر فرنسية[2].

الفرع الثالث : نتائج الثورة التحريرية الجزائرية

من اهم نتائج ثورة التحرير الوطني نذكر :

1- تأسيس الحكومة المؤقتة : من ابرز مظاهر و تداعيات ثورة الفاتح من نوفمبر هي تأسيس الحكومة المؤقتة و الاعتراف بها بحيث و بعد مرور 1416 يوما على قيام ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 جاء بيان في وقت واحد و ذلك بالقاهرة و تونس و الرباط , تم الاعلان فيه عن انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس و نائبه كريم بلقاسم[3].

بعد قيامها مباشرة اعترفت بها كل من الحكومة العراقية و الجمهورية العربية المتحدة و في 28 سبتمبر اعلنت الحكومة المؤقتة انها في حالة حرب مع فرنسا , و في الفترة اللاحقة من قيامها اعترفت بها العديد

* فرانسوا ميتران (1916-1996) : هو رجل سياسي فرنسي شغل منصب ريس الجمهورية الفرنسية لفترتين رئاسيتين بين عامي 1981-1995 كان ينتمي الى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب امينها العام.

[1] عمار بوحوش, مرجع سابق ص ص 407- 408

[2] ساعو حورية, مرجع سابق, ص 66.

[3] عمار بوحوش, مرجع سابق, ص 475.

من الدول الافرواسياوية الى جانت الدول الاشتراكية , و بموجب قيام الحكومة المؤقتة اصبحت القضية الجزائرية ذات بعد دولي , و لقيت دعما ماديا و كذا معنويا , على المستويين العربي و الدولي[1].

و اصبحت بذلك الدولة الجزائرية قائمة و معترف بها بالرغم من معارضة فرنسا لها , و بدأ نشاط الحكومة بتأسيس الادارة التي تتولى شؤون هذه الوزارات و قام الوزراء برحلات حول العالم لتبليغ رسالة الثورة و شرح اهدافها و مساعيها[2]التي تتجسد كلها في تحقيق الاستقلال .

2- سقوط الجمهورية الرابعة :

و في نفس العام من قيام الحكومة المؤقتة في الجزائر , تم سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا , و تولى الجنرال ديغول الحكم و ذلك في ماي 1958 , و بالرغم من سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة , و بالمقابل قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول , الا ان موقف فرنسا لم يتغير و ذلك بكون الجزائر تزال فرنسية.

و بمجرد تولي ديغول الحكم شرع في وضع المخططات و رسم السياسات التي يمكن من خلالها القضاء نهائيا على الثورة[3].

و من اهم ما جاء به ديغول هو سياسة تقرير المصير للجزائريين و ذلك في 16 سبتمبر 1959. الا ان جبهة التحرير الوطني ادركت خفايا هذه السياسة , بحيث كان هدفها اهو اضعاف الثورة و تشتيها و تقسيم الجزائر الى شمال و جنوب , و بالحال حصول فرنسا على صحراء الجزائر و الاستفادة من خيراتها و ثرواتها[4].

و بالموازاة مع الكفاح المسلح الذي كان قائما و لم يتوقف , صرح ديغول في 23 اكتوبر على الثوار الجزائريين ما عرف بسلم الشجعان , و لكن هذه السلام لم يذل استجابة وطنية , بل تصاعد الكفاح المسلح في كافة انحاء الجزائر ضد المواقع الفرنسية , و ازدادت قوة الثورة الجزائرية[5], و توالت الانتصارات على المستعمر الفرنسي.

و بالرغم من السياسات و الخطط التي اتبعها ديغول بهدف اضعاف الثورة الجزائرية الا انها كلها فشلت امام التفاف الشعب الجزائري حول الثورة و ايمانهم بهدفها و بقيت الجماهير ثائرة مصممة على تحقيق استقلالها .

و في نهاية المطاف و نتيجة لما تعرضت له فرنسا من ضغوطات داخلية و خارجية و حكم الدول لحق تقرير المصير للشعب الجزائري اي جانب دعم الشعب الجزائري للثورة و دعمهم لها بالغالي و النفيس

---

[3] محمد عبد الغفور حصيلة, الحركات الوطنية في المغرب العربي, انظر الرابط :
www.onefd.edu.dz/3ass/hichier/pdf/324histaire..../f324-hi2.dac.tdir cette page.
تمت زيارة الموقع بتاريخ 16 فيفري 2018 على الساعة 18:53 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] ساعو حورية, مرجع سابق, ص 68

[3] ابو قاسم سعد الله, اراء في تاريخ الجزائر, ج2,(د.ب.ن: دار البصائر, 2007) ص 211

[4] جيلاني بشلاغم مرجع سابق, ص 44.

[3] محمد عبد الغفور بوصيلة, الحركات الوطنية في المغرب العربي, انظر الرابط :
www.onefd.edu.dz/3ass/hichier/pdf/324histaire..../f324-hi2.dac.tdir cette page.
تمت زيارة الموقع بتاريخ 16 فيفري 2018 على الساعة 20:56 بالتوقيت المحلي الجزائري.

ادى كل هذا الى خضوع فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لأجل تقرير مصير الشعب الجزائري في نيل استقلاله.

و في يوم 1 جويلية 1962 تقدم الشعب الجزائري لصناديق الاقتراع من اجل الاستفتاء , و بموجبه عبر ستة (6) ملايين ناخب جزائري عن رغبتهم في استقلال الجزائر وعدم الارتباط مع فرنسا[1], و بعد فرز الصوات كانت نتيجتها ان صوت5.975.581 بنعم لاستقلال الجزائر مقابل 16.534 بـ لا و عليه اعلنت اللجنة التنفيذية المؤقتة المكلفة بالاستفتاء نتائج الاقتراع و ذلك يوم 3 جويلية 1962 فخرج الشعب الجزائري يتظاهر في الشوارع و في نفس اليوم اعترفت فرنسا بصفة رسمية باستقلال الجزائر و تم تحديد يوم في 5 جويلية 1962 كمؤكد رسمي لإعلان الاستقلال.

و هكذا و بعد مضي 132 سنة من الوجود الاستعماري بالجزائر , و بعد معركة شرسة دامت سبع (7) سنوات عمت كل مناطق و ارجاء الوطن بحيث لا يكاد يخلو منبر من ارض الجزائر من دم شهيد و استشهد خلال هذه المعركة اكثر من مليون شهيد نالت الجزائر استقلالها[2].

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسة بعد الاستقلال تغييرا جذريا وذلك على مختلف المستويات , الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و كذا الثقافية و كانت العلاقات ما بين البلدين بعد الاستقلال متذبذبة فأحيانا كانت تتسم بالتعاون و احيانا اخرى كان يغيب هذا التعاون و ذلك راجع لطبيعة الدولية المتغيرة و التي انعكست على طبيعة العلاقات ما بينهما.

و في هذا المبحث تم الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال و تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب , تناول المطلب الاول نسبة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال , انما المطلب الثاني فقد خصص للاستراتيجية الفرنسية المتبعة تجاه الجزائر بعد الاستقلال , بينما تم الحديث في المطلب الثالث عن علاقة التعاون ما بين فرنسا و الجزائر.

المطلب الاول : بنية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

سنحاول في هذا المطلب اعطاء صورة حول الوضع الذي كان عليه الاقتصاد الجزائري عتبة الاستقلال , و كيف كان تصرف الحكومة الاولى امام هذا الوضع الحرج .

الفرع الاول : وضع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الاولى سنة 1962وضعا جد صعبا , بحيث ان سبع (7) سنوات من الحرب و التخريب و الدمار الذي مارسه الاستعمار , دمر البنية التحتية و الهياكل الاقتصادية لا سيما سنوات 1961 و 1962 و عليه تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة و ازدادت تعقيدا و

[1] عمار بوحوش , مرجع سابق, ص 460.
[2] عمورة عمار, مرجع سابق, ص 209.

واجهت رعودا بسبب هروب الرأسماليين الفرنسيين و كذا هجرة المعمرين الذين يحتلون مراكز التوجه و التقرير في جميع المجالات[1]

كما غادر البلاد ما يقارب مليون اطار تقني قبل اعلان الاستقلال و هذا ادى الى حدوث فراغ في الاطارات و اعمال المحترفين, منها حوالي 500.000 اطار سياسي و 35000 اطار متوسط و 100.000 عامل مهني , و هذا اثر على الاقتصاد و الادارة عموما.

و عند مغادرة الاوروبيين الجزائر حولوا معهم مدخراتهم و رؤوس الاموال , ففي سنة 1962 و في شهر واحد فقد تم تسجيل حول البنوك حوالي 750 مليون فرنك , و هذا ادى الى انعدام الائتمان و نتج عن هذا كله قلة القروض و بالتالي قلة الاستثمارات[2].

و الواقع انه في عام 1962, كانت الجزائر وريثة اقتصاد موجه كليا نحو الخارج , و مصمم للاستجابة الى حاجات الوطن الام (فرنسا) و الاوروبيين الذين كانوا يبحثون فيها , ففي النصف الاول من القرن العشرين ادى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي الى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي كانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنفة , و تكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة , و الى جانب قطاع حديث يمتلكوه كبار المستثمرين من المستوطنين , حاول قطاع تقليدي ضعيف الانتاج تلبية معيشة السكان المحليين .

و بقية الجزائر حتى عتبة الاستقلال بلدا زراعيا , فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 28 % من الانتاج الكلي و نصف القطاع الصناعي ليس الا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية[3].

الفرع الثاني : الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات

شهد الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال العديد من المراحل , بحيث انتجت الجزائر فيها سياسة اقتصادية اشتراكية , اذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سيادتها , و قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها و ذلك راجع كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا بالدرجة الاولى , و للقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على ايرادات من قطاع المحروقات , كما اتبعت الحكومة الجزائرية العديد من السياسات و ذلك بهدف تحسين مستوى معيشة افرادها.

و تمثلت هذه السياسات في :

- الاعتماد على القطاع الصناعي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية[4], بحيث رأت الدولة الجزائرية ان الحل الوحيد لتنمية الاقتصاد و القضاء على المشكلات الاجتماعية هو اقامة مؤسسات صناعية تعمل من

---

[1] عبد الحميد براهمي, المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, د.ط 1996), ص26.

[2] ساعو حورية, مرجع سابق, ص 71.

[2] بن جامين ستورا , تاريخ الجزار بعد الاستقلال, ترجمة صباح ممدوح كعدان, (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, د.ط,2012), ص 12

[4] كربالي بغداد, نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر , مجلة العلوم الانسانية, العدد الثامن, جانفي 2005

جهة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد و من جهة اخرى تحسين مستوى الدخل للفئات الاجتماعية , كما انها اسندت لهذه المؤسسات الصناعية مهمة تلقين اساليب جديدة من التحديث في مجال الصناعات[1].

ومن بين السياسات المعتمدة كذلك تصميم وسائل الانتاج, و كذلك الاهتمام بالدرجة الاولى بالسوق الوطنية و محاولة تطويرها .

و في هذا الصدد شهدت الجزائر مرحلتين لتحقيق التنمية:

- مرحلة القرار المستقل التي تمدد من 1962 الى 1993 و التي تميزت بارتفاع ايرادات المحروقات و خاصة البترول خلال 1981/1973 .

- مرحلة القرار الغير مستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية.

الفرع الثالث : الاقتصاد الجزائري و الاصلاحات

قامت الدولة الجزائرية و ابتداء من سنة 1988 بعمليات الاصلاحات و لكن في البداية كانت الاصلاحات تسري بصورة محتشمة , و تم التصديق على جملة من القوانين كانت تهدف في مجملها الى اصلاح مؤسسات الدولة , الا ان المنافع المتوقعة هي تلك الاجراءات تصحيحية الاقتصاد الوطني تحقق في مجملها كونها تؤخذ في اطارها العام , و عليه تدهورت الوضعية الاقتصادية و نتج عن ذلك :

- انخفاض اجمالي الناتج الاصلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط خلال 1991/1986

- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية , و ذلك راجع الى القوانين المفروضة على الاسعار , و تصريح العمال , و هذا ادى الى ذهاب الكفاءات الى القطاعات الاخرى , خاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية من مرحلة الاصلاحيات الذاتية بحالة من عدم الاستقرار السياسي و كذا الاقتصادي و الامني نتيجة ظاهرة الارهاب التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات و من جهة ثانية ارتفاع المديونة التي تمتص حوالي 80% من ايرادات المحروقات , و في ضل الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني كان المخرج امام السلطات الجزائرية في تلك الفترة هو العودة الى الصندوق التقليدي لإبرام العقود , و اعادة جدولة الديون التي كانت سابقا حلا مرفوضا.

ان دخول الجزائر في هذه المشاريع الاصلاحية يهدف الى احداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية , و بالتالي تحقيق التنمية .

اي ان هذه المشاريع الاصلاحية لم تستطع تحقيق اهدافها , و هذا يتضح جليا تتبع المسار الذي عرفه الاقتصاد الوطني , قد خول البلاد في سياسة اعادة جدولة الديون ادى الى تدهور قيمة الدينار و الزيادة

[1] مراد مولاي حاج, واقع و مصير السياسة الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر المستقلة, انظر الرابط www.unv-chlef.dz/eds/wp.content/uplads.
تم زيارة الموقع يوم 15 فيفري 2018 على الساعة 12:34 زوالا بالتوقيت المحلي الجزائري.

في التضخم و فرض نوع من التدابير على النظام من اجل الاصلاح الاقتصادي و هذا الاصلاح كانت عواقبه وخيمة على الفئات العمالية التي وجدت تقسمها مطرودة و مرغمة على ترك مناصب عملها[1].

المطلب الثاني : الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر بعد الاستقلال

نظرا لأهمية الجزائر و مكانتها فقد اتجهت السياسة الخارجية لفرنسا على سياسة التعاون الاقتصادي و كذا الثقافي مع الجزائر , و تقوم الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر على فلسفة القوة و الهيمنة في مواجهة التنافس الدولي.

الفرع الاول : ركائز السياسة الخارجية الفرنسية

تقوم السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز و التي بدأت معالمها على يد شارل ديغول , هذه الركائز تأكدت بشكل اكثر خضوعا مع تعاقب رؤساء فرنسا.

و تواعد هذه الركائز على ان لفرنسا دور خاص في النظام الذي يجب ان تلعبه[2].

وينبع جوهر تطورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789 , هذه الاخيرة مثلت حدثا كثيرا ليس فقط بالنسبة لفرنسا فقط و انما الى كامل انحاء اوروبا و على اثرها اصبحت فرنسا صاحبة حضارة و رسالة يجب نشرها في كافة انحاء العالم على مس تطوراتها.

كما تركز السياسة الخارجية للجنرال شارل ديغول , على مبدأين اساسين هما , العظمة و الاستقلال و يعتبر فرنسا ان لها من الامكانيات ما يؤهلها للعب دور عالمي.

ان السياسة العظمى لدى شارل ديغول كانت اكثر من القوة المادية , و قد سار رؤساء الجمهورية الخامسة على النهج الذي سطره , بحيث صور الفرنسيون انفسهم كمنصب مثالي بالنية لبقية شعوب العالم[3].

كما ارتكزت سيادتها الخارجية على مفهوم الاستقلالية و المقصود بها شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها و حرة كذلك في اتخاذ قراراتها دون الرضوخ لضغوطات الاخرين , و بالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية احد اهم ركائز و ثوابت سياستها الخارجية و الذي عملت على الحفاظ عليها منذ القدم , و هذا ظهر في تعاملاتها مع محيطها الخارجي , و هذه الوجيزة شكلت محورا اساسيا لفهم و تفسير السياسة الخارجية الفرنسية , و التي باتت اعتقادا راسخا لكل السياسيين الفرنسيين مهما اختلفت توجها تهم السياسة[4].

الفرع الثاني : مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية

---

[1] كربالي بغداد, المرجع السابق

[2] مراد مولاي حاج, واقع و مصير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر المستقلة, انظر الرابط:
www.unv-chlef.dz/eds/wp.content/uplads.
تم زيارة الموقع يوم 15 فيفري 2018 على الساعة 16:20 زوالا بالتوقيت المحلي الجزائري.

[3] جيلاني بشلاغم, مرجع سابق, ص 70.

[4] بيرم فاطمة, ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة, مذكرة ماجيستير,(جامعة الحاج لخضر , باتنة, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2009-2010) ص 35.

يتركز اهتمام فرنسا بالجزائر في اطار سيادتها الخارجية بدرجة كبيرة على الخصائص الاستراتيجية للمنطقة , و ذلك بكل ابعادها الجيوبوليتيكية الاقتصادية و السياسية , و لكن خصوصية علاقة فرنسا بالجزائر تضيف لها عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الاولى دون غيرهم , اهمها كامل القرب الجغرافي , و تزداد اهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الارث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت هذه العلاقة طيلة قرون عديدة[1].

بالإضافة الى اهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر فهي كذلك تتمتع بالعديد من الموارد الاقتصادية الهامة , و التي زادت من اهميتها بالنسبة لفرنسا , فالجزائر تعتبر من اكبر منتجي الغاز و النفط في العالم و ذلك بامتلاكها ثرواتها الطبيعية , بحيث يعتبر قطاع المحروقات هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري , اذ يمثل نحو 95% من عائدات البلاد من التصدير , كما انها تعتبر ثالث اكبر مورد لفرنسا بالغاز[2].

ان ادراك فرنسا لمكانة الجزائر الجيوسياسية ادى بها الى الحرص على التعاون معها , حيث ان الجزائر لعبت دورا مهما و بارزا فيما يتعلق بدول العالم الثالث , و هذا الدور اكتسبته عند ترأسها للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 .

كما ان مواقفها الداعمة لحركات التحرر ضد الاستعمار و ممارسات التمييز العنصري في دول جنوب افريقيا و كذا فلسطين المحتلة جعلها تحظى بتقدير الشعوب المستضعفة[3].

هذا الدور الذي لعبته الجزائر عزز من مكانتها الدبلوماسية في المناسبات الاولية, ان التعاون الجزائري الفرنسي كان يمثل لفرنسا وسيلة القيم الفرنسية في العالم الثالث , و بالتالي تعاظم مكانة فرنسا العالمية , و التي تمثل اهم الركائز التي تقوم عليها سياستها الخارجية التي تسعى لتحقيقها , كما ان هذا التعاون كان بمثابة الوسيلة التي تسعى تعزز فرنسا من خلالها استقلالها عن القوى العظمى و هذا يمثل كذلك احد اهم الركائز التي تقوم عليها سياستها الخارجية .

من جهة ثانية مثل التعاون مع فرنسا بالنسبة للجزائر الوسيلة الوحيدة لنيل استقلالها الوطني , على الرغم من الاثار السلبية التي تترتب على هذا التعاون باعتباره يمثل نوع من الاستعمار الجديد .

و رغم ذلك فإن التعاون بين الطرفين مثل سبيلا لمناهضة نظام القوى العظمى الذي يحد من حرية التحرك و العمل في الساحة الدولية , و عليه فإن ادراك فرنسا للتغيرات الجذرية الحاصلة على المستوى الدولي , الى جانب تراجع مكانتها العالمية , جعلها تعتمد على سياسة خارجية جديدة , تتركز على القوة الناعمة من خلال اعتمادها على سياسة التعاون الاقتصادية و الثقافية , و عليه وجدت فرنسا في التعاون مع الجزائر سبيلا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية و الثقافية.

المطلب الثالث : علاقة التعاون الجزائري الفرنسي بعد الاستقلال

كان التعاون بين فرنسا و الجزائر بعد الاستقلال ناتجا عن مساهمة عوامل عدة , بالإضافة الى عامل القرب الجغرافي ما بين البلدين , لعب العامل التاريخي دورا محوريا في هذه العلاقة , حيث شكل العامل

---

[1] حسان بوقناطر, السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, د.ط, 1987), ص 107

[2] بم فاطمة المرجع نفسه, ص 95.

[3] جيلاني بشلاغم, مرجع سابق, ص 73.

التاريخي الذي تمثل في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا في الجزائر و ذلك طيلة الفترة الاستعمارية , الى جانب غني الجزائر بالعديد من الثروات الطبيعية في مجال الطاقة و التي كانت فرنسا بأمس الحاجة اليها , مدركة اهميتها في تطوير اقتصادها , و ابراز مكانتها و قدراتها على التنافس مع الدول الاخرى , الى جانب اتفاقيات التعاون التي ساهمت في اعطاء شكل جديد من اشكال الاستعمار و المتمثل في التبعية الاقتصادية و الثقافية لفرنسا و قد شكلت استراتيجية التعاون العنصر الثابت في العلاقات ما بين البلدين , و هذا بالرغم من كل الازمات السياسية و الاقتصادية التي تعرضت لها[1]

ايمانا منه من ان الحرب لن تحقق شيئا لفرنسا , صرح ديغول بأن فرنسا عليها ان تغير من موقفها في تعاملها الدول الاخرى , حيث يرى الجنرال ديغول على ان فرنسا يجب ان تقيم علاقات تعاون مع البلدان التابعة لها , بدلا من العلاقات الاستعمارية.

و بهذا يكون الجنرال ديغول قد دخل في مرحلة جديدة , و هي منح حق تحرير مصير الشعب الجزائري , و تم التوصل لهذا القرار من اتفاقيات ايفيان و التي بموجبها حصلت الجزائر على استقلالها[2].

هذه الاتفاقيات قد عملت على ضمان مصالح فرنسا في الجزائر عن طريق اقامة علاقة خاصة بين البلدين و بهذا يكون الجنرال ديغول قد نظم سبل تعاون مع فرنسا و الجزائر و التي بموجبها حصلت فرنسا على العديد من الامتيازات فيها.

و ابتداء من فترة الاستقلال كانت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر خاتمة على اساليب التعاون و هذا ما صرح به احد المفكرين الفرنسيين " ان التعاون في السياسة الخارجية اصبح جزءا ضمنيا فيها , و هذا ما يعطينا مكانة اكبر اهمية على غرار العديد من الدول[3], و عليه امتد التعاون ما بين البلدين ليغطي مجمل العلاقات القائمة بينهما[4].

بذل المسؤولون الفرنسيون بعد ذلك العديد من المحاولات للحفاظ على العلاقات القائمة ما بين البلدين , كما بذلوا العديد من المحاولات للحيلولة دون تردي علاقاتهم مع الجزائر و ذلك بالرغم من الخلافات التي ظهرت حول بعض القضايا و لا سيما النفط.

شمل التعاون ما بين فرنسا و الجزائر ما بعد الاستقلال العديد من المجالات نذكر منها :

اولا: التعاون الاقتصادي و التجاري

رغم الخلافات و الازمات التي ميزت العلاقات ما بين فرنسا و الجزائر , الا ان الطرف الفرنسي كان دائم الحضور على المستوى الاقتصادي و ذلك حتى بعد عملية تأميم المؤسسة الاقتصادية , ظلت رغم ذلك حاضرة باسم الشركات الفرنسية .

و في الوقت الذي انتجت فيه الجزائر سياسة العقود مع الشركات و المؤسسات الاجنبية , كانت فرنسا اكثر المستفيدين من هذه العقود , و تكرس ذلك في التمويل بالمواد الغذائية و بالرغم من وجود العديد من

---

[1] ساعو حورية, مرجع سابق, ص 77

[2] مسعود صالح, السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1981 الى الان (دراسة مستقبلية), (الجزائر طاكسيج كوم, د.ط, 2009), ص 156

[3] بلعيد منيرة, السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002, مذكرة ماجيستير,(جامعة منتوري قسنطينة, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2005) ص 16.

[4] Salah mouhoubi, la politique de coopératio,algéro-francais (bilan et perspetive) O.P.U, 1986, p 17

المصنعين الكوريين و الصينيين , نجد السوق الجزائرية تسع نسبة 80% من السيارات الفرنسية الى جانب 80% من الادوية المستهلكة[1].

و كانت فرنسا تستورد من الجزائر مواد زراعية و مواد منجمية و تصدر لها بالمقابل مواد مصنعة كالأقمشة و مواد كيمياوية صيدلانية , اجهزة و الات النقل , و يبين ان الجزائر كانت تستورد من فرنسا كميات مواد مصنعة لتغذية السكان الامر الذي يقطع كل سنة من ارباحها البترولية[2].

و الجدول الاتي يوضح ذلك :
الجدول رقم 1 يوضح تطور المبادلات التجارية الفرنسية – الجزائرية (بمليون فرنك)

السنوات	الصادرات الفرنسية	الواردات الفرنسية	الناتج الفرنسي	مجمل التغطية
1970	3214	3539	-415	%89
1972	2383	1702	+681	%140
1974	6178	4806	+1372	%129
1976	7034	3315	+3719	%212
1978	6913	3204	+3709	%215.8
1980	11098	7265	+3833	%153

المصدر: Salah mouhoubi, op, cit 200

يوضح هذا الجدول , افة و لمدة عشر سنوات يرتفع الاستيراد الفرنسي من الجزائر , بالمقابل التصدير الفرنسي للجزائر ازداد ثلاث مرات , و هذا يدل عل انه بالرغم من الخلافات و الازمات التي ميزت العلاقات ما بين البلدين الا ان المبادلات ما بين طرفين تزداد بصورة مستمرة , و هذا يوضح الاختراق الفرنسي للسوق الجزائرية.

ثانيا : العلاقات المالية

قامت فرنسا بتقديم مساعدات مالية للجزائر و ذلك في شكل قروض , و ذلك ضمن سياسة تعاونية لتنمية الدول الافريقية ضمن ما اسمته فرنسا , و كان الهدف الكامن وراء هذه المساعدات المقدمة هو محاولتها للحفاظ على نفوذها التاريخي .

[1]. عبد الله بلحبيب, السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة (1992-1997), (الادن: دار الراية للنشر و التوزيع, د.ط, 2012), ص107 .

[2]Salah, op, cit , p 200

الا ان هذه المساعدات المالية تضاءلت خلال فترة السبعينات و ذلك عندما قامت الجزائر بعملية التأميم و التي بموجبها دخلت العلاقات ما بين فرنسا و الجزائر المرحلة المعقدة[1], و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم -2- المساعدات الفرنسية للاستثمار في الجزائر بـ (مليون فرنك)

السنوات	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
اعانات نهائية	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	140
مساعدات خام	651	713	176	131	24	6	11	36	174	108
المجموع	2037	2039	833	729	439	268	241	263	286	248

المصدر: Salah mouhoubi, op, cit 86,

من خلال هذا الجدول يتضح تراجع متزايد في القروض لكل سنة و ذلك راجع الى سياسة التأميم التي اتبعتها الجزائر , و استمرت هذه الاعانات في الانخفاض و ذلك من سنة 1975 حيث كانت المساعدات في البداية تقدر ب 148 مليون فرنك , اما في سنة 1980 اصبحت هذه الاعانات تقدر بـ 108 مليون فرنك , و لكن بالرغم من تناقص هذه المساعدات الا انها استمرت و لم تنقطع , خاصة خلال سنوات الثمانيات في الفترة التي اشتدت فيها الازمة الاقتصادية الجزائرية و اصبحت هذه المساعدات المالية ضرورية اكثر من الوقت الماضي , بحيث ان كل زيارة للرؤساء الفرنسيين الى الجزائر او زيارات الرؤساء الجزائريين الى فرنسا تكون مرفقة بمساعدات مالية من فرنسا و قدرت المدفوعة للخزينة الجزائرية سنة 1993 ب 8 مليار فرنك فرنسي , و بذلك تكون فرنسا قد اسست قواعد اقتصادية و مالية متينة مع الجزائر , و ذلك ضمانا منها للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة[2].

ثالثا : التعاون العلمي و الثقافي في احتضان فرنسا الاف الطلبة الجزائريين , اثناء الاستعمار , وذلك لم يتوقف احتضان الطلبة بل استمر حتى بعد الاستقلال , حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ في ذهاب الطلاب الجزائريين الى فرنسا , وذلك نتيجة ارتفاع عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا , بالمقابل افتقار الجزائر كدولة مستقلة حديثا لبنية تعليمية تستوعب هذا الدعم من الطلبة , الامر الذي دفعهم الى اللجوء الى الجامعات الفرنسية.

و في اطار التعاون و المساعدات الثقافية الفرنسية قامت هذه الاخيرة بمنح الطلبة اي جانب تقديم قروض للجزائر في اطار تكوين هذه الفئة من الطلبة , و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم -3- المساعدات الفرنسية للجزائر بـ (مليون دولار امريكي)

[1] بلعيد منيرة, مرجع سابق, ص 21
[2]. المرجع نفسه, ص 20 .

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
المساعدات	31.9	37.1	40.8	39.7	39	41.3	42.4

Ander nouschi, la France , et le monde arabe depuis 1998 : et réalités d'une ambition , p 78

و ابتداء من سنوات الثمانينيات قلة هذه المساعدات , و ذلك راجع الى تأسيس العديد من المدارس و الجامعات في الجزائر , و بالتالي اصبحت الدولة الجزائرية قادرة على استيعاب جزء كبير من هؤلاء الطلبة , نتج عن هذه الاوضاع انخفاض نسبة هجرة الطلبة الى فرنسا , و ذلك باستثناء بعض التخصصات التي لم تستطع الجزائر توفيرها في الجامعات .

ان حرص فرنسا على التعاون الثقافي و العلمي مقابل انعدام الاطارات الوطنية القادرة على النهوض بالمنظومة التعليمية في الجزائر جعل من الجزائر نظاما تابعا للنظام التعليمي الفرنسي , فكانت كل المناهج و البرامج التعليمية الجزائرية امتدادا للمناهج و البرامج الفرنسية و تجسد ذلك خصوصا في المرحلة الانتقالية[1].

لقد استطاعت فرنسا ان تجعل من لغتها تحتل المرتبة الثانية في الجزائر و ذلك بعد اللغة العربية التي نجدها تطفى على العديد من المؤسسات الجزائرية فنجدها اكثر تداولا من اللغة العربية فهي لا تزال لغة العلوم و التكنولوجيا و التجارة و الفنون و الطب و الاعلام و الصحافة[2] .....الخ.

حرصت الجزائر بعد استقلالها على تطوير علاقاتها التعاونية في مجال الثقافة و التعليم , و عقدت في هذا الاطار العديد من الاتفاقيات , كرست في اغلبها المصالح الفرنسية في الجزائر , اين هدفت فرنسا من خلال هذه تكوين طبقة من النخب الفرانكفونية ساهمت في ربط و تعزيز العلاقات الثقافية و العلمية بين الجزائر و فرنسا و كانت هذه النخبة بمثابة يد فرنسا في الجزائر , حافظون على مصالحها الاقتصادية و التجارية[3].

و الواقع ان التعاون في المجال الثقافي امر شائك و معقد فإذا كان هذا المفهوم يعني التبادل بين حضارتين بنيتين مختلفتين فإنه يمكن القول ان التعاون الجزائري الفرنسي ما هو الا مساعدات تقدمها فرنسا للجزائر من اجل ضمان حضورها و سيطرتها الثقافية[4].

---

[1] عبد العالي دبلة, الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد و المجتمع و السياسة, (القاهرة دار الفجر, ط1, 2004), ص 107

[2] جيلاني بشلاغم, مرجع سابق, ص 81.

[3] بلعيد منيرة, مرجع سابق, ص 23

[4] عبد العالي دبلة, المرجع السابق, 115

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج انا العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها في فتَّة الحكم العثماني في

الجزائر ، ومرورا بفتَّة الاحتلالئ الفرنسي وصولا لفتَّة الاستقلائ وما بعدنا ، بسيزت بالتغتَ الدستمر في طبيعتها ،

بحيث شهدت نذه العلاقة فتَّات من السلم والحرب ، وفتَّات من التعاوف و النزاع ، وبالرغم من كل ذلك كانت

العلاقات مابتُ البلدين بررركها بشكل كبتَ الدصالح الوطنية لكلا الطرفتُ ، كما أنها كانت تتأثر بدحددات البيئة

الداخلية السياسية والاقتصادية ، إلذ جانب تأثرنا الكبتَ بالبيئة الداخلية كّ

كما بسيزت العلاقات ما بتُ البلدين بعد الاستقلائ باستمرارنا دوف قطيعة ، وذلك راجع إلذ إدرائ كلا

الطرفتُ لدكانة ودور الطرؾ الأخر ، ومنذ استقلالذا وع تغتَ قادتها حرصت الجزائر على دعم العلاقات التعاونية

مع نظتَتها فرنسا، ومن جهتها حرصت فرنسا ومنذ استقلائ الجزائر على عد قطع نذه العلاقة ، وعملت على

توسيع العلاقة معها ، وسالعت لرموعة من العوامل في استمرار علاقات التعارف ما بتُ البلدين ، فقد سمحت

اتفاقيات ايفياف على تكريس شكل جديد من أشكائ الاستعمار والدتمثل في التبعية الاقتصادية و الثقافية لفرنسا

، وعليو شكلت سياسة التعاوف العنصر الدائم و الحاضر في العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بعد الاستقلائ بالرغم

من الهزات و الازمات السياسية و الاقتصادية تعرضها للعديد من الهزات والأزمات السياسية والاقتصادية كّ

الفصل الثاني

خطة الفصل الثاني

الفصل الثاني :مؤشرات و مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر و فرنسا.

المبحث الاول : الاطار القانوني للعلاقات الجزائرية الفرنسية

- المطلب الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الثنائية
- المطلب الثاني : العلاقة الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الاورومتوسطية

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية تجاه الجزائر

- المطلب الاول : موقع فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية
- المطلب الثاني : السياسة المالية الفرنسية في الجزائر
- المطلب الثالث : الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

المبحث الثالث : القضايا المتحكمة على العلاقات الجزائرية الفرنسية

- المطلب الاول : القضايا التاريخية المؤثرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية
- المطلب الثاني : تأثير الملفات الامنية على العلاقات الجزائرية الفرنسية
- المطلب الثالث : الملفات الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية

تمهيد:

ان الحديث عن مؤشرات و مجالات التعاون الاقتصادي القائمة بين الجزائر، يقودنا اولا و قبل كل شيء الى الحديث عن الجانب القانوني لهذه العلاقة ، اين تم وصعها في الاطار القانوني و الحديث عن اهم اتفاقيات الشراكة و التعاون ما بين الطرفين سواء تلك التي كانت على مستوى ثنائي او الاتفاقيات التي تمت في اطار متعدد الاطراف .

كما يتناول هذا الفصل الحديث عن السياسة الاقتصادية الفرنسية اتجاه الجزائر ، و هنا سوف يتم الحديث عن السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ، و ما هي اهم الاستراتيجيات التي اتخذتها فرنسا في هذا الخصوص. كما ان الحديث عن الاستثمار الفرنسي في الجزائر و دراسة اهم مؤشراته سيجعلنا ندرك السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر و ذلك من خلال الارقام و الاحصائيات و النسب التي تحتلها الاستثمارات الفرنسية في الجزائر و مدى التقارب او التباعد ما بين الطرفين في هذا الميدان ، من جانب اخر سيتم التطرق كذلك الى التجارة الخارجية الفرنسية و اهم التغييرات التي طرأت على ركائزها بعد التحولات في الساحة الدولية و كيف اثرت هذه الاخيرة على علاقاتها الخارجية خاصة مع الجزائر .

من جهة اخرى سيتطرق هذا الفصل للحديث عن اهم الملفات التي تحكمت و ما زالت تتحكم في العلاقات ما بين البلدين بحيث و بالرغم من التقارب الحاصل في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، الا ان هذه العلاقات لا تدخل من الخلافات، و هنا سيتم تناول ابرز الملفات التاريخية و كذا الاقتصادية الى جانب الملفات الاجتماعية و دراسة تداعيات على العلاقات الجزائرية الفرنسة .

و عليه يسعى هذا الفصل لفهم الاسس التي تقوم عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية و البحث فيما اذا احدثت تغييرات جوهرية ثوابت هذه العلاقة و ما هي اهم القضايا المتحدثة في ملف العلاقات ما بين الطرفين .

المبحث الاول : الاطار القانوني للعلاقات الجزائرية الفرنسية .

في اطار دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية ، يشكل الجانب القانوني عنصرا اساسيا بين الطرفين ، و يتجسد ذلك في مختلف الاتفاقيات و المعاهدات التي حددت اسس الشراكة و التعاون خاصة في الجانب الاقتصادي ما بين البلدين سواء في اطار شراكة ثنائية او متعددة الاطراف و في هذا المبحث سنتناول الاطار القانوني لهذه العلاقة و عليه قسمت دراسة هذا المبحث الى مطلبين ، يتناول المطلب الاول العلاقات الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الثنائية بينما المطلب الثاني يدرس العلاقة ما بين الطرفين في اطار الشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الاول : العلاقات الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الثنائية.

في هذا المطلب يتم الحديث في الجانب القانوني الذي اتخذته العلاقات الثنائية ما بين الجزائر و فرنسا .

لم يظهر مفهوم الشراكة الجزائرية الفرنسية ، الا بموجب الاتفاقية المبرمة بين البلدين و التي تم التوقيع عليها من الجانب الجزائري ، و ذلك في 4 ديسمبر 2007 غير انه و من الاصح التطرق الى بداية العلاقات الثنائية بين البلدين.

الفرع الاول : اتفاقية ايفيان و بداية التعاون الجزائري الفرنسي.

لقد جاءت اتفاقية ايفيان لتقر التعاون ما بين البلدين ، و جاء ذلك في الفصل الثالث من الاعلان العام الذي اقر مفاوضات ايفيان بتقريره حلين للقضية الجزائرية و ذلك عن طريق تقرير المصير او البقاء في ظل السيادة الفرنسية ، من جانب اخر جاء الحل الثاني ، متمثلا في الاستقلال و التعاون ، و في حالة اختيار الحل الثاني تكون الجزائر ملزمة بهذا الاعلان و ما يحتويه من بنود و قرارات ، و بذلك يكون التعاون بين البلدين عبارة عن ضريبة الاستقلال ، فالاستقلال يلزم التعاون[1]، و بذلك لم تكن الجزائر مخيرة ، بل كانت مجبرة على اختيار التعاون مع فرنسا.

[1] عميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، اطروحة دكتوراه، (جامعة: بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق 2014-2015)، ص ص 12- 13 .

و في هذا الاطار ينص الاعلان المبدئي المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي بين الجزائر و فرنسا في المجال الاقتصادي و المالي يتم عن طريق تعاقدي.

كما تقصد ديباجة هذا الاعلان المبادئ الاساسية القائم عليها هذا التعاون كالاتي : في حالة اختيار الجزائر حالة الاستقلال عليها الالتزام بضمان المصالح الفرنسية و الحقوق المكتسبة .

من جانب اخر يجب على فرنسا الالتزام بمنح الجزائر مساعدتها التقنية و كذا الثقافية .

الى جانب ذلك فإن هذه الاتفاقية تضمن التعاون في العديد من المجالات و على الاخص تلك المتعلقة بالثروات الباطنية و الصحراء[1].

الفرع الثاني : الانقطاع و المصالحة

ان استمرار العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا و عدم انقطاعها راجع اساسا الى النظرية الفرنسية التي تدور حول ضرورة التعويض فقد السيطرة على الجزائر و استقلالها ، بإنشاء علاقات شراكة و تعاون مثالية ، و في هذا الصدد يقوم " **ويليام زارتمان*** " ان التعاون ما بين البلدين هو بمثابة نموذج جديد للعلاقات ما بعد الاستعمار الذي بموجبه سيمحو النظرة السلبية التي تركتها السياسة الجزائرية للجمهورية السابقة ".

كما شهدت العلاقات ما بين البلدين تطورا ملحوظا و ذلك خلال فترة حكم كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد و الرئيس الفرنسي فرانسو ميقيران ، ففي هذه الفترة كان التوجه الى خلق علاقات تعاونية مثالية ، فكانت بمثابة نقطة تحول حاسمة نحو مفهوم جديد للعلاقات ما بين الجزائر و فرنسا و هو مفهوم الشراكة الجزائرية الفرنسية[2].

في الفترة الممتدة بين 1970 و 1980 شهدت تراجعا في عدد اتفاقيات التعاون بحيث لم تعقد الا الاتفاقيات في هذه المرحلة و تتمحور كلها حول مستحقات المتعاملين الفرنسيين في الجزائر في اطار التعاون.

[1] عميروش فتحي، المرجع السابق، ص14.

* أستاذ فخري في كلية بول هـ. نيتز للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) في جامعة جونز هوبكنز . * ترأس في وقت سابق مدرسة إدارة الصراعات وبرامج الدراسات الأفريقية ويستمر في تدريس القضايا الأفريقية .وهو رئيس منظمة جاكوب Blaustein المنظمات الدولية وحل النزاعات

[2] المرجع نفسه، ص ص 15-16.

و ابتداء من مرحلة الثمانينات شهدت العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا نقل نوعية من خلال اعادة تحديد الاتفاقيات التي انتهت صلاحيتها ، او من خلال ابرام اتفاقيات جديدة مثل الاتفاقيات الموقعة في 11 مارس 1986 المتعلقة بالتعاون الثقافي و العلمي و التقني من الناحية الاقتصادية الاستثمارية ، تم عقد الاتفاقية حول التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار بين البلدين بتاريخ 13 فيفري 1993[1]، و هذا التعاون و التقارب استمر لغاية اعلان الجزائر في مارس 2003، الذي اقام لاول مرة مفهوم جديد في العلاقات ما بين البلدين ، و هو مفهوم الشراكة .

الفرع الثالث : اعلان الجزائر 2001– وتقرير الشراكة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

ابتداء من سنة 2000 ، و مع بداية انفراج الازمة الجزائرية و قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، كان هناك اعادة نظر من الجانب الفرنسي بخصوص القواعد التي تحكم العلاقات مع الجزائر ، و هذا تحت تسميات ثلاث

– اعادة التوازن للعلاقات بالنسبة لباقي الشركاء الاوروبيين و ذلك احتراما لنهج برشلونة الذي وضع على الاسس شراكة الاورومغاربية[2]

–استدراك ما تم تفويته خلال فترة الازمة الجزائرية ، و موقف الطرف الفرنسي المتردد منها.

– محاولة الدخول في استراتيجية جديدة للعلاقات الجزائرية الفرنسية و ذلك بالتوازي مع طابع العولمة الجديدة التي انعكست على طبيعة العلاقات ما بين الدول .

– هذا الاعلان جاء بموجب زيارة الرئيس الفرنسي جاك سيراك للجزائر في 2 مارس 2003 و اعتبر هذا الاعلان بمثابة تتويج لعلاقة التقارب التي عرفها الطرفين .

كما جاء هذا الاعلان ليحدد التوجهات و الخطوط الرئيسية التي تسمح بإرساء شراكة استثنائية من البلدين مؤهلة لتكون نموذج للتعاون في المنطقة.

و قد نصت النقطة الثانية في نص الاعلان والمعنونة باشراكة الاقتصادية، المبادئ التي تقوم عليها هذه الشراكة .

[1] مرسوم رئاسي رقم 01/94، مؤرخ في يناير 1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية، بشأن التشجيع و الحماية المتبادلين، الموقعين بمدينة الجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، ج.ر، رقم 1 لسنة 1993، ص 4

[2] عميروش فتحي، مرجع سابق، ص 17.

و تم في 4 ديسمبر 2008 التصديق على اول اتفاقية شراكة بين الدولتين ، بحيث تنص اتفاقية شراكة 2007 ، في دباجتها ، انها جاءت من اجل اعطاء طابع عملي لمفهوم الشراكة الاستثنائية ، و المنصوص عليه في اعلان الجزائر 2003 ، و عليه جاءت هذه الشراكة الاستثنائية تكريسا لعلاقات متقدمة ما بين البلدين .

و بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية الشراكة الاستثنائية تم التوقيع على سبع اتفاقيات جديدة ، و كان ذلك بمناسبة زيارة الدولة للرئيس فرانسو هولاند ، و هنا تم اطلاق وصف جديد لإتفاقيات الشراكة الاستثنائية ، حيث اطلق عليها وصف الشراكة الاقتصادية المنتجة[1].

المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية الفرنسية في اطار الشراكة الاورومتوسطية

ترجع بداية الشراكة الاورومتوسطية الى مؤتمر برشلونة و الذي انعقد في 27-28 نوفمبر 1955 ، و ذلك بمشاركة 27 دولة من بينهم وزراء خارجية 15 دولة من الجمهورية الاوروبية و 12 دولة من جنوب و شرق المتوسط ، و كان هذا المؤتمر يتمحور حول هدف اساسي و هو اقامة السلم و الاستقرار في المنطقة و كذا تطوير المبادلات الثقافية و الانسانية ما بين شعوب هذه المنطقة[2]، و في اطار هذا المؤتمر تم عقد الشراكة ما بين هذه الدول في المجالات السياسية و الاقتصادية و الامنية و الاجتماعية و الثقافية[3].

الفرع الاول : ابعاد و مجالات الشراكة الاورو متوسطية

أ- الشراكة في المجالين السياسي و الامني.

لقد كان الهدف الاساسي التي تسعى لتحقيقه دول حوض البحر الابيض المتوسط هو تحقيق السلام و الاستقرار في المنطقة و على هذا الاساس ارتكزت جميع الاطراف على الحوار السياسي الذي يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي و المرتكز على ميثاق الامم المتحدة و كذا بيان حقوق الانسان ، و احترام التعدد و التنوع

[1] المرجع نفسه، ص ص 18-19.

[2] وفاء بسيم، **االتعاون الاورومتوسطي**، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، اكتوبر 1999، ص 247.

[3] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية – المغاربية**، مذكرة ماجيستير، (جامعة ابو بكر بلقايد: تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011)، ص 49 .

في مجتمعاتهم و تسوية الخلافات بالطرق السليمة ، الى جانب العمل على الحفاظ و ضمان الامن الاقليمي من الاطراف و ذلك من خلال مكافحة الارهاب و نزع اسلحة الدمار الشامل و مكافحة الجريمة المنظمة[1]... الخ.

و قد جاءت هذه المبادئ في الاعلان الرسمي لبرشلونة كما يلي :

- اقامة علاقات طيبة مع دول الجوار و ضمان سلامة اراضيها.

- حل الخلافات ما بين الدول الاطراف في الاتفاقية ، بالطرق السلمية و عدم استخدام القوة في حل نزاعاتها .

- تعزيز التعاون ما بين الدول الاطراف في قضية محاربة الارهاب

- احترام مبدأ سيادة الدول و عدم التدخل في شؤونها الداخلية اما فيما يتعلق بالجانب الامني لهذه الشراكة فإن العديد من الخبراء يتجهون الى الانخراط في الحوار السياسي بهدف دعم السلام و الاستقرار و الامن في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط

ب- الشراكة في الجانب الاقتصادي و المالي

ان تحقيق النمو في منطقة اوروبا و دول المتوسط ، الى جانب تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين كان المحور الاساسي الذي يسع الى تحقيقه مؤتمر برشلونة و ذلك من خلال :

- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة .

- العمل على تحسين الاوضاع المعيشية لدول المتوسط و ذلك من خلال تخفيض الفوارق التنموية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول.

- تعزيز التعاون و التكامل الجهوي .

و لتحقيق هذه الاهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر اقامة شراكة اقتصادية و مالية تتلخص في[2] :

[1] المرجع نفسه، ص 51-52.

[2] زكري مريم، المرجع السابق، ص 52.

– اقامة منطقة تجارة حرة : بحيث هدف مؤتمر برشلونة الى اقامة منطقة تجارة حرة بين الاتجاه الاوروبي و الشركاء المتوسطين ، و ذلك مع الاخذ بالحسبان القوانين الاولية التي تحكم التعامل التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية لتجارة ، و عليه تقرر اقامة منطقة للتبادل الحر و ذلك من خلال :

– نهج سياسة قائمة على مبادئ اقتصاد السوق ، و تكامل الاقتصاد الوطني ، و ذلك مع مراعاة حاجات و مستويات النمو.

– اقامة تعديلات على البنى الاقتصادية و كذا الاجتماعية و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الانتاج ، هذه التعديلات قد تساهم بشكل فعال في تعزيز و تطوير النمو الاقتصادي لهذه الدول[1] .

– تحديد مجالات التعاون الاقتصادي : حيث و بقرار من دول الاتحاد الاوروبي ركز المؤتمر على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول[2].

– تحرير التبادل التجاري و ذلك في اطار علاقات الاتحاد الاوروبي مع كل شريك على حدى ، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون قائم على الخضوع للالتزامات التي تعرفها المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك خلال فترة انتقالية اقصاها 12 سنة و ذلك فيم يخص التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ، و ذلك ابتداء من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق[3].

– تحديد اوجه التعاون المالي : تجسد التعاون في المجال المالي ما بين الدول الاورومتوسطية من خلال برنامج " مبدأ " حيث يهدف هذا البرنامج الى دفع العملية التنموية لاقتصاديات دول جنوب المتوسط و ذلك من خلال قيام الدول الاوروبية بتقديم مختلف المعونات التي تحتاجها دول المتوسط[4].

[1] بوعلي هشام، **الشراكة الاورومتوسطية و اعادة التأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، فترة تجربة الجزائر، مذكرة ماجيستير، (جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، 2007-2008)، ص17

[2] زكري مريم، المرجع نفسه، ص 55

[3] لطفي باجوية ، **تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر" المقاربة الامنية و الاقتصادية** "(1999-2014)، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص37.

[4] زكري مريم، مرجع سابق، ص 55

يغير برنامج مبدأ 1995 ، بمثابة الوسيلة المالية الرئيسية للاتحاد الاوروبي لتنفيذ الشراكة الاورو متوسطية ، و القيام بعملية الاصلاح الاقتصادي و كذا الاجتماعي في الدول المتوسطية ، و في اطار هذا البرنامج يتم منح مساعدات للدول المتوسطية في شكل هبات[1].

قامت الجزائر سنة 2002 بالتوقيع رسميا على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، و ارتكزت هذه الشراكة على الثقة و حسن النية ، كما تضمنت الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية و ذلك خلال 12 سنة و ذلك حتى سنة 2017 ، و ذلك بهدف اقامة منطقة حرة للتبادل التجاري ، و تقديم مساعدات مالية للجزائر و ذلك في اطار برنامج مبدأ قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية و تطويرها[2].

بالرغم من ان برنامج مبدأ كان يتمحور حول تقديم مساعدات مالية للدول المتوسطية من طرف الاتحاد الاوروبي ، الى ان الهدف الذي يسعى الى تحقيقه بالأساس هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول و هذا في الشق السياسي ، اما في المجال الاقتصادي فهو يهدف الى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر ، و تدعيم التعاون في المجال الثقافي و الانساني[3].

– الاتحاد من اجل المتوسط :

جاء مشروع الاتحاد من اجل المتوسط من اجل تدارك النقائص التي عرفها ، مسار مشروع برشلونة و الذي جاء كأداة لخلق منطقة تبادل في منطقة المتوسط.

كانت بداية هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا و فرنسا و اسبانيا و ذلك في 20 ديسمبر 2007[4].

[1] لطفي باجوية، المرجع نفسه، ص ص 38-38.

[2] كريم مصباحي، شروط نجاح اتفاق الشراكة الاوروجزائري، انظر الرابط:

http:/ www.wadilarab.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 مارس 2018 على الساعة 18:40 بالتوقيت المحلي الجزائري

[3] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزارية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث عدد 11، 2012 ، ص 114

[4] نذير بطاطاش، **التعاون الاوروبي الافريقي بين الشراكة و التبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة ماجيستير، (المركز الجامعي اعلي محند و الحاج ، بويرة، مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي و العلوم السياسية، 2009-2010)، ص ص 21-22

و يتمحور هدف هذا المشروع الى تحقيق نفس الاهداف التي كان مسار برشلونة يهدف الى تحقيقها و التي لم ينجح في انجازها كاملة ، و اقترح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط في هذا الصدد العديد من الاليات الجديدة التي من شأنها تجاوز القصور الذي وقع فيه مسار برشلونة ، و ذلك بهدف تعزيز الشراكة بين بلدان الاتحاد الاوروبي و باقي الشركاء المتوسطين[1] .

و كان مشروع الاتحاد من اجل المتوسط اول المشاريع التي قدم بها ساركوزي للرئاسة الفرنسية ، و حاولت فرنسا من خلال هذا المشروع ادخال الجزائر الى القضاء الفرانكفوني.

و من خلال هذا المشروع كذلك يريد ساركوزي لجزائر ان تكون الدولة التابعة لمشروع استراتيجي فرنسي يجرها للتطبيع الاقتصادي مع اسرائيل .

و من خلال الزيادة التي قام بها ساركوزي للجزائر في ديسمبر 2007 دعا رئيس الدولة الفرنسية نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة* لبناء الاتحاد من اجل المتوسط على الصداقة الفرنسية الجزائرية .

و اكد ساركوزي في هذا السياق ان فرنسا ستجعل من الجزائر شريكا و رئيسا لها و ذلك نظرا للمكانة الجيوستراتيجية التي تحتلها الجزائر في منطقة البحر الابيض المتوسط و افريقيا و يبرز هذا في التصريحات التي قالها السفير الفرنسي السابق في الجزائر " بارنال باجولي " ان المشروع المتوسطي الجديد يقوم على محور باريس – الجزائر ، و هذا التصريح يؤكد ان فرنسا و الجزائر هما المحرك الرئيسي لهذا الاتحاد .

ان ميزة هذا الشروع في نظر الداعيين الى اقامته من الفرنسيين يعطي فرنسا مكانة امتيازيه تجسد فكرة المتوسط منطقة فرنسية ، و ان تضمن وجودها على الضفتين ، فرنسا الاوروبية على الضفة الشمالية و فرنسا الجزائرية على الضفة الجنوبية و كلها مشروعات لم تتحقق على ارض الواقع.

[1] المرجع نفسه، ص25.

* عبد العزيز بوتفليقة: الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين و الرئيس الثامن منذ الاستقلال، يناير 2005 عين من قبل المؤتمر الثامن رئيسا لحزب جبهة التحرير الوطني، تولى رئاسة الجزائر من 1999 الى يومنا هذا.

– مؤتمر الامن و التعاون المتوسطي :

ترجع فكرة اجتماع دول غرب المتوسط الى سنة 1983[1]، بحيث اقترح في ذلك الوقت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة من اجل انشاء مجلس الامن و التعاون لغرب المتوسط و الذي يضم كل من (المغرب ، الجزائر ، تونس ، ايطاليا ، فرنسا ، اسبانيا) الا هذه المبادرة لقيت معارضة من بعض الدول المغاربية (مثل الجزائر) و ذلك لاستبعادها بعض الدول (مثل مالطا و ليبيا)[2].

و لكن سرعان ما تم اعادة احياء هذه المبادرة لتتوج بعقد اجتماع روما و ذلك سنة 1990 و الذي شارك فيه كل من ايطاليا ، فرنسا ، اسبانيا ، البرتغال ، و الدول المغاربية الخمسة ، اطافة الى مالطا كعضو مراقب ، و تم في هذا الاجتماع الاعلان عن مجموعة (4+5) و التي اصبحت مجموعة (5+5) و ذلك بعد انضمام مالطا اليها و عليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون.

كان حوار (5+5) يهدف بشكل اساسي الى اقامة تعاون وثيق ما بين الدول الخمس الاعفاء في الاتحاد الاوروبي و دول اتحاد المغرب الغربي الخمس و ذلك في الجانب السياسي و التعاون الاقتصادي و كذا تعزيز الترابط و التنمية الاقليمية .

لعبت الجزائر في اطار هذا الحوار دورا بارزا و محوريا حيث عقدت العديد من القطاعات المختلفة ، مثل مؤتمر البيئة و الطاقة المتجددة لدول حوار (5+5) و الذي عقد في وهران سنة 2010[3].

و تعمل الجزائر في اطار هذا الحوار على توثيق و تعزيز علاقاتها مع جميع شركائها ، و هذا سعيا منها الى اقامة منطقة اكثر امن و عدالة و تمتاز بالاستقرار و الازدهار .

و يعد ملف ظاهرة الارهاب من ابرز الملفات الذي اهتم بها حوار (5+5) ، و ذلك خصوصا في فترة ما بين 11 سبتمبر و ذلك بهدف تطوير الجهود من اجل مكافحة هذه الظاهرة و ذلك نظرا لما تشكله هذه الاخيرة

---

[1] مالك عوني، **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، السياسة الدولية**، مصر، الدراسات السياسية و الاستراتيجية، السنة 30، العدد 118، اكتوبر 1994، ص 106.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر اوروبا و الحلف الاطلسي**، (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، د.ط، 2005)، ص 99

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص 100.

من خطر و تهديد كبيرين ليس على المنطقة فحسب بل على العالم ككل ، و الى جانب قضية الارهاب شكلت قضية الهجرة الغير قانونية كذلك محورا اساسيا في تفعيل هذه المبادرة[1].

[1] لطفي باجوية، مرجع سابق، ص 40.

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية تجاه الجزائر

في هذا المبحث يتم الحديث عن سياسة فرنسا الاقتصادية بمختلف ابعادها في الجزائر ، و ما هي اهم التغيرات التي طرأت عليها خصوصا بعد التغييرات على المستوى الدولي و بروز شركاء اقتصاديين اخرين للجزائر و عليه فإن هذا المبحث يتناول هذه السياسة من خلال ثلاث مطالب ، المطلب الاول يتحدث عن موقع فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية ، بينما المطلب الثاني فيتحدث عن السياسة المالية الفرنسية في الجزائر ، و تم تخصيص المطلب الثالث للحديث عن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر .

المطلب الاول : موقع فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية

تعد الجزائر الشريك التجاري الاول لفرنسا في افريقيا ، و تعتبر ثالث اكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول التعاون الاقتصادي و التنمية بعد كل من دولة الصين و دولة روسيا[1]، و تشكل العلاقات التجارية ما بين البلدين ، و قد عرفت العلاقات التجارية ما بين البلدين ارتفاعا تاريخيا منذ سنوات التسعينات ، وهذا حسب ما يوضحه الشكل التالي[2] :

المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 2008/1996 مقدرة بمليون يورو

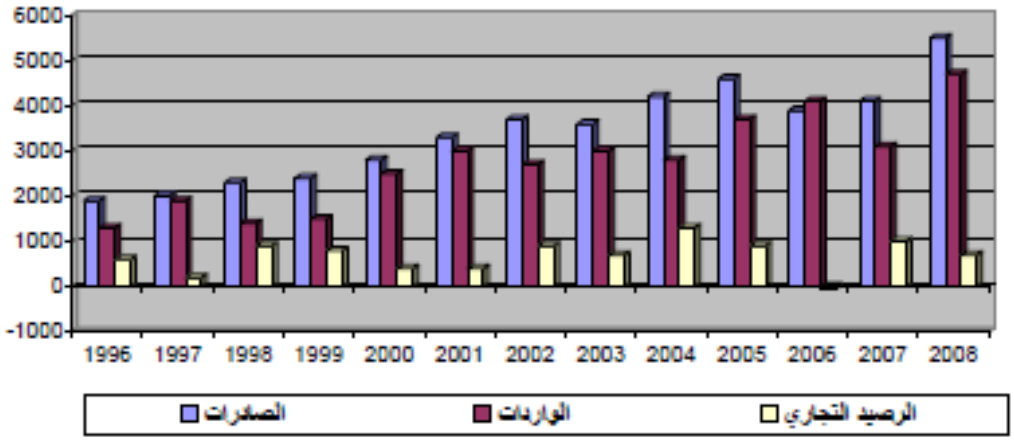

و من بين اهم الواردات الفرنسية للجزائر نجد الصلب ، و اللبن و الحليب و السكر و الفواكه و السيارات ، المعدات الكهربائية ..... الخ .

[1] -"les relations économiques franco-algérienne" ، dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top -

[2] Ambassade de France en Algérie mission économique ، " Commerce bilatéral France - Algérie en 2008" ، dans : http://www.fia-pavillonfrance.com/pdf/me1-fiche-pays-algerie.pdf

و بذلك تعتبر فرنسا اول ممون للجزائر ، و ذلك عام 2008 ، بقيمة 646.5 مليون دولار لتكون حصيلته من السوق الجزائرية بقيمة 16.51% و في عام 2007 سجلت نفس المعطيات ، حيث احتلت فرنسا المركز الاول كأول ممون للجزائر ، اذ بلغت قيمة صادراتها للجزائر حوالي 4614 مليون دولار و ذلك بنسبة 16.75 من سوق الصادرات الجزائرية ، و في سنة 2004 تضرر المركز الفرنسي الريادي بقيمة 4126 مليون دولار[1].

و هذا بنسبة 22.67 تغطية لسوق الصادرات الجزائرية.

و في سنة 2002 سجلت نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة مموني الجزائر ب 30.6%

و قد حافظت فرنسا على مركزها الريادي كأول ممون للجزائر منذ سنوات التسعينات و ذلك بنسبة 23.1% ما بين عامي 1990 و عام 1997 و بنسبة 23.3% عام 1999.

اما من جانب اخر فإن فرنسا تحتل مراكز متقدمة فيما يتعلق بالواردات ، بحيث في سنة 2012 احتلت المركز الرابع و ذلك بقيمة 2460 مليون دولار بنسبة قدرها 12.80.

و في سنة 2003 احتلت المركز الثاني و ذلك بقيمة 2911 مليون دولار بنسبة 15.22% من صادرات الجزائر ، بينما في سنة 2004 فقد احتلت المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر و ذلك بقيمة 3615 مليون دولار بنسبة قدرت ب 11.40% ، بينما في سنة 2008 احتلت فرنسا المرتبة الرابعة و ذلك بقيمة 6481 مليون دولار بنسبة قدرها 8.21% من الصادرات الجزائرية و تتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38% ، و بذلك احتلت مركز رابع مستورد للموارد الطاقوية من الجزائر فهذه الاخيرة تمثل مرتبة خامسة مزود لفرنسا بالنفط و ثالث ممون لها بالغاز حيث تغطي 24% من حاجيات فرنسا من الغاز[2].

و عليه فإن الجزائر تمثل موردا كبيرا و مهما لمصادر الطاقة في فرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة ، و هذا راجع لافتقارها لهذه الموارد ، بحيث ان انتاج الطاقة في فرنسا مرتبط بتوفير الفحم و الطاقة الكهربائية.

[1] L'Office National algérien des Statistiques (ONS) ،" les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" ، dans :
http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles
[2] -"les relations économiques franco-algérienne" ، dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top -

و من خلال هذه الارقام و الاحصائيات يمكن ان نلاحظ الدور المتقدم لفرنسا في قائمة شركائها التجاريين للجزائر و ذلك باعتبارها شريك تجاري (اول ممون و ثالث زبون)

بحيث سجل اجمالي المبادلات التجارية للجزائر (صادرات – واردات) مع فرنسا سنة 2001 ، 6.47 مليار يويو ، بينما في سنة 2002 اصبحت تقدر ب 6.5 مليار يورو و في سنة 2003 سجلت تحسنا بنسبة 52% و ذلك بقيمة 6.7 مليار يويو بينما في سنة 2007 فقد قدرت قيمة حصة فرنسا من السوق الجزائرية ب 705 مليار يورو بنسبة قدرها 17%[1].

يمكن القول ان العلاقة الاقتصادية و التجارية ما بين البلدين قد احرزت تقدما ملحوظا و سريعا منذ عام 1999 ، و زادت قيمة المبادلات التجارية ما بين الجزائر و فرنسا ثلاثة اضعاف بين عامي 1999 و 2013 مما جعل الجزائر تتصدر قائمة الشركاء التجاريين لفرنسا في القارة الافريقية ، و تحتل المرتبة الثالثة في قائمة اسواق الصادرات الفرنسية خارج بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و ذلك بعد كل من الصين و روسيا[2].

و في عام 2016، ضلت فرنسا ثاني اهم شريك للجزائر ، اذ بلغت قيمة الصادرات 5.08 مليار يورو و مثلت 10.2% من السوق بعد الصين 18%، و امام ايطاليا 9.9% و اسبانيا 7.7% ، و على الرغم من ارتفاع صادراتنا على نحو منتظم منذ عام 2000 ، فإن حصتنا من السوق الجزائرية تسجل انخفاضا مستمرا منذ مطلع القرن الحالي ، نظرا الى المنافسة المتنامية لـ ايطاليا و اسبانيا و المانيا و تركيا و خاصة الصين ، و هنا نجد ان فرنسا من اقل المستفيدين من منافسيها من الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائري ، و من جهة اخرى لا تزال تتصدر قائمة المستثمرين خارج قطاع المحروقات و قائمة المشغلين الاجانب في الجزائر.

لقد ادى تغيير استراتيجية الجزائر نحو تتويج شركائها التجاريين اضافة الى التحولات و الازمات العالمية في مجال الطاقة دفع فرنسا الى تغيير استراتيجيتها للطاقة و ذلك بصفة عامة و كذا تغيير سياستها اتجاه الجزائر و ذبلك حفاظا منها على مصالحها التقليدية فيها ، و هذا في اطار الطلب المتزايد على المحروقات على المستوى

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 117.

[2] فرنسا و الجزائر، (العلاقات الاقتصادية)، انظر الرابط:

http://diplomatie.gouv.fr

تم زيارة الموقع بتاريخ (17 مارس 2018)، على الساعة: (20:20) بالتوقيت المحلي الجزائري

العالمي ، و كذا في ظل المنافسة الكبيرة خاصة من الدول الاوروبية و الامريكية ، و هذه الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها فرنسا تتمثل في ربط الاستراتيجية الفرنسية للطاقة بنظيرتها الجزائرية ، و ذلك بهدف ضمان التموين المستمر من الغاز و البترول الجزائري.

المطلب الثاني : السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

عرفت العلاقات المالية ما بين فرنسا و الجزائر نشاطا كبيرا ، و ذلك راجع لمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية من خلال القروض التي تمنحها هذه الاخيرة و التي تتضمن خصائص تفضيلية مقارنة بالقروض التي يمنحها البنك الاوروبي و البنك العالمي للاستثمار و هذه القروض تمتد لمدة 25 سنة بنسب فوائد تبلغ 22.5% مع مدة اعفاء تبلغ 8 سنوات ، مما يساعد على انجاز الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، و قد تم في هذا الصدد ، توقيع قرض ب 15 مليون فرنك و ذلك بين الوكالة الفرنسية للتنمية و ما بين القرض الشعبي الجزائري في سنة 1999[1] ، ففرنسا تعتبر اول مقرض للجزائر باستحواذها على ثلث الديون الخارجية الجزائرية ، اذ تقدر ب 33 مليار فرنك.

و في المقابل تحتل الجزائر مرتبة اول متعامل افريقي معها ، ففي سنة 1992 احتلت فرنسا المرتبة الثانية كزبون للجزائر و المرتبة الاولى كممول لها[2].

بالرغم من محاولة الجزائر التحرر من التبعية للفرنك الفرنسي منم خلال تبنيها لعملية التقييم المركب للدينار الجزائري مقارنة بالعملات الاجنبية الاخرى و ذلك من فترة السبعينات ، الا اننا نجد ان الجزائر تفضل استخدام اليورو و ذلك كوسيلة للمبادلات التجارية و نقدية مع المؤسسات الفرنسية ، و هذا ادى بدوره الى جعل العملة الوطنية مرتبطة بالعملة الفرنسية ، و هذا ادى الى عرقلت القدرات الجزائرية في فرض الرقابة على صرف او وضع قيود و شروط على فرنسا فيما يخص عمليات تحويل الاموال للخارج[3].

من جانب اخر فإن اعتماد البنوك و المصارف في تعاملاتها على عملة اليورو سوف يؤدي الى تعزيز و تقوية المكانة الاقتصادية و المالية لفرنسا على المستوى العالمي ، و هذه التبعية المالية تكرست اكثر من خلال التعامل

[1]- Rapport CIAN 2000 ، les entreprises Française et l'Afrique. (Paris: le moniteur du commerce international ، MOCI ، 2000). P. 29.

[2] بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص 105.

[3] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 113.

من طرف التجار الجزائريين مع فرنسا بالدرجة الاولى دونا عن الدول الاخرى ، و هذا بدوره يقوي الاقتصاد الفرنسي و يعزز مستواه العالمي خاصة في ظل التحولات العالمية الجديدة و الانفتاح الاقتصادي للسوق الجزائرية ، و التي اصبحت سوقا تستهوي السلع و البضائع العالمية خاصة منها السلع و البضائع الفرنسية و هذا يؤدي الى الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية بها ، الى جانب ذلك ، قامت فرنسا بخلق مجالات جديدة للهيمنة على السوق الجزائرية ، و ذلك اطار استراتيجية جديدة ، تقوم على تقديم مساعدات مالية و تقديم القروض ، و هذه الاستراتيجية الجديدة تهدف بصفة محورية الى دخول و سيطرة رؤوس الاموال الفرنسية في الاقتصاد الجزائري و ذلك بهدف اندماجها و ربطها بصفة كاملة بالاقتصاد الفرنسي[1].

الا ان مكانة الجزائر باعتبارها اكبر المستفيدين من الدعم الفرنسي قد شهدت تراجعا ملحوظا و ذلك خلال فترة التسعينات و، و هذا لصالح المغرب ، بحيث ان القروض التي قدمتها فرنسا للجزائر في سنة 2001 ، قد قدرت قيمتها بـ 599.5 مليون فرنك فرنسي و ذلك مقابل 1502.4 مليون فرنك فرنسي قدمت للمغرب بينما تونس فقد كان نصيبها من القروض الفرنسية تقدر بـ 596.5 مليون فرنك فرنسي.

بينما القروض الفرنسية المقدمة للمغرب الاقصى سنة 2007 فقد قدرت بـ 460 مليون يورو ، و في المقابل كانت قيمة المساعدات المالية المقدمة للجزائر تقدر بـ 250 مليون يورو ، اما حصة تونس من هذه المساعدات فقدرت بـ 94 مليون يورو[2]

و هنا تبين لنا ان الجزائر بالنسبة لسياسة المالية الخارجية الفرنسية تحتل مركزا هامشيا ، مقارنة بدول المغرب العربي الاخرى ، و هنا يتضح لنا معدل تركيز الجانب الفرنسي على دعم الانظمة السياسية الموالية لها و ذلك نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما مع الجزائر .

و كانت المساعدات المالية الفرنسية المقدمة مرتبطة بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية ، و هذه السياسة المتبعة من الطرف الفرنسي انعكس سلبا على هذه الدول ، و كرس تبعيتها لفرنسا اكثر فأكثر ، و في

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 113.

[2] جيلاني بشلاغم، مرجع سابق، ص 188.

هذا الاطار و في ظل المساعدات المالية المقدمة من الطرف الفرنسي للجزائر وجدت هذه الاخيرة نفسها خلال سنة 2008 مربوطة بدين كبير لفرنسا قدر بـ 604.14 مليون يورو[1].

ان عجز الجزائر عن تسديد ديونها ادى بها الى الاندماج في منطقة الفرنك الفرنسي و هذا طبقا لاتفاقيات سرية مع فرنسا ، و هذا العجز راجع بالدرجة الاولى الى انخفاض مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة و ذلك بسبب انهيار اسعار البترول في الاسواق الدولية ، الى جانب تراجع الدولار الامريكي امام بقية العملات.

هذا الوضع ادى الى ارتباط القرار السياسي و الاقتصادي للجزائر بالمصالح الفرنسية ، و التي بقية المستفيد الاكبر و الراجع الوحيد في اطار العلاقة غير متكافئة ما بين الطرفين ، فكان على الجزائر ان تسدد ديونها لفرنسا ، او تعويضها بالمقابل صفقات تجارية مربحة للشركات الفرنسية ، او بمشاريع استثمارية مباشرة[2].

ان ادراك الجزائر ان السياسات التي اتبعتها في الماضي بأنها ماسات تكرس لتبعية للخارج و خصوصا لدولة فرنسا، بما ان تكرس للتدخل الخارجي في توازنها ، و جعلها تبني ماسات جديدة من شأنها ان تقلص من تبعيتها و ارتباطها بمصالح الدول الخارجية خاصة فرنسا ، ففي فترة رئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة قرر تأسيس صندوق ضبط الموارد المالية و ذلك ابتداء من سنة 2000 ، و هذه السياسة لقيت نجاحا ملحوظا ، بحيث تحسنت المؤشرات المالية و النقدية للجزائر ، كما ان في اطار هذه السياسة تم السيطرة و التحكم في التضخم و تم تقليصه الى ان اصبح في سنة 2001 يبلغ 4.2% ، و هذه النسبة انخفضت الى اقل من 2% سنة 2002 ، كما بدأت قيمة الديون الخارجية في التراجع و ذلك بفضل السياسة المتركزة على التسديد المسبق للديون الخارجية ، و هذه السياسة كان هدفها المحوري يقوم على تحرير القرار السياسي و الاقتصادي من اي ضغوط او تأثيرات خارجية و خصوصا الضغوطات الفرنسية ، وخلق الاستقرار الداخلي من خلا ضمان عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية[3].

المطلب الثالث : الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

[1] Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" ،dans:http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

[2] جيلاني بشلاغم، مرجع سابق، ص ص 189-190.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر بلد ناجح، (الجزائر: الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، د.ت.ن)، ص 116.

شهدت السنوات الاولى من الالفية الجديدة ازدهارا كثيرا في الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ، بحيث بلغت قيمتها منذ 2001-2002 ، 600 مليون يورو ، و بعدها استمرت هذه الاستثمارات بالتزايد و النمو ، اذ بلغت قيمتها في سنة 2003 مليار يورو ، كما شهدت ارتفاعا متزايدا و ذلك في سنة 2005 لتصل قيمة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في هذه السنة الى 4 مليار يورو[1]، و ذلك في كل من قطاع النقل و الكهرباء ز كذا المحروقات ..... الخ ، و بذلك تحتل فرنسا المرتبة الثانية في مجال الاستثمارات و ذلك في قطاع المحروقات في الجزائر ، و المرتبة الاولى في منتصف القطاعات خارج المحروقات ففي قطاع المحروقات الذي يمثل قطاع حيوي في الجزائر كبلد منتج و بالنسبة لفرنسا كمستهلك و مستثمر ، تعد شركة توتال الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر و ذلك قبل عام 2000 ، و بعد عملية تأميم مصالح هذه الشركة في بداية عام 1970 ، شكلت هذه الاخيرة عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الاخيرة ، حيث تشارك "توتال" حاليا طبق العقد المبرم عام 1995 ، و ذلك بنسبة 35% في حقول الغاز و السوائل ب " تين - فوري – تابنوقورت " و الى جانب سوناطراك 35% و ريبسول الاسبانية 30% كما استطاعت كذلك الشركة الفرنسية توتال في ظل الانفتاح السياسي في الجزائر ، تسجيل خطوات استثمارية كبيرة ، بحيث وقعت مع شركة "اركو" الجزائر في سبتمبر 1999 على عقد يسمح للشركة الفرنسية بالحصول على 40% من اسهم الانتاج في قطاع المحروقات[2].

و من جهة اخرى حصلت الشركة الفرنسية " اونتروبوز" عام 2001 على عقد قيمته 89 مليون دولار و ذلك لتطوير انتاج حقل " منزل جنات الشمال " و في نفس السنة ابرمت اتفاقية بين شركة سوناطراك الجزائرية و بين شركة توتال الفرنسية ، و ذلك بهدف الحصول على اكتشاف جديد في قطاع المحروقات في الصحراء الجزائرية ، و قد تم احصاء العديد من المشاريع الفرنسية في السنوات 1993 ، 1995 ، و ذلك في قطاع المحروقات ، و ذلك بإقامة 18 مشروع ، اي ما نسبته 23% من السوق الجزائرية بمبلغ قدره 971.60 مليون دينار جزائري ، بينما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية لفرنسا في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2008 ما يقارب 121 بمبلغ قدره 39376 مليون دينار جزائري .

[1] Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" ،dans:http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

[3] هنون نصر الدين، التنافس الفرنسي الامريكي في المنطقة المغاربية (مقاربة امنية) ، مذكرة ماستر، (جامعة : مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 82.

بينما الاستثمارات الفرنسية في الجزائر خارج قطاع المحروقات ، فيعتبر قطاع السيارات ، من القطاعات الحيوية للاستثمارات الفرنسية بحيث يعد الاستثمار في هذا القطاع في الجزائر من اهم عوامل تنشيط الاقتصاد الفرنسي ، و شهد الاستثمار في هذا القطاع نموا متزايدا في السنوات القليلة الماضية و الذي يتوقع ان يتزايد اكثر في السنوات القادمة و ذلك بسبب زيادة الطلب على السيارات الجددة من قبل الطبقة الوسطى في الجزائر[1].

و عرف الاقتصاد الجزائري بعد سنة 2000 انتعاش كبير ، بحيث شهدت الساحة الجزائرية عددا متزايدا من الموزعين و المستوردين خصوصا بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة ، الى جانب تطبيق سياسة البيع بالتقسيط ، و ذلك عن طريق الاقراض من البنوك لشراء السيارات.

هذا الى جانب ادخال السيارات القديمة الى الجزائر ، و هذا ما زاد من نسبة الطلب على السيارات الجديدة و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

تطور عدد السيارات الجديدة في الجزائر 2004/1990

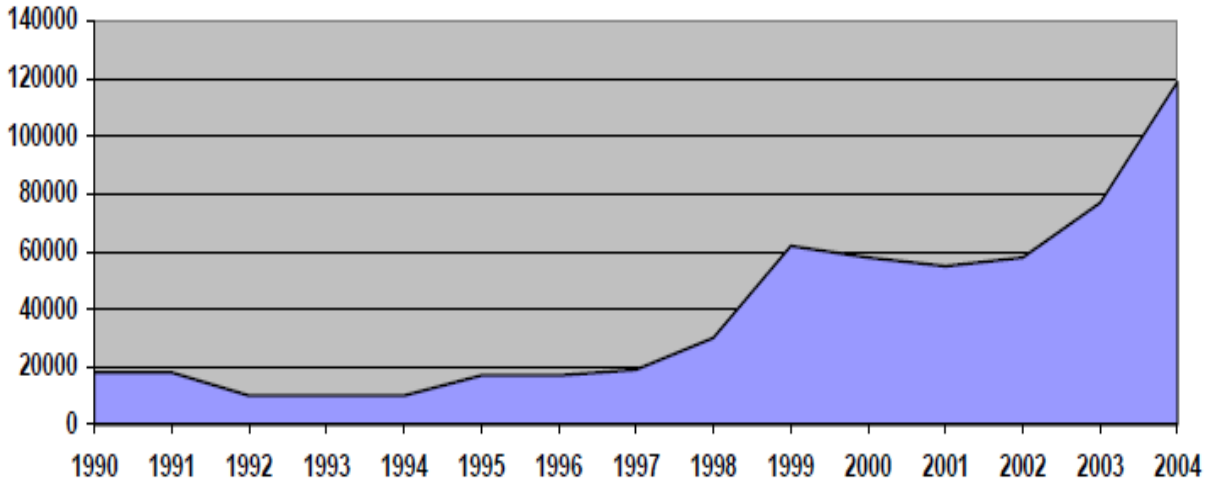

المصدر: بيرم فاطمة

على الرغم من وجود حوالي 30 ماركة مختلفة من السيارات الا ان السيارات الفرنسية تبقى تستحوذ 70% من سوق السيارات في الجزائر ، بحيث تبلغ واردات الجزائر من السيارات 24% من اجمالي الصادرات الفرنسية

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 120.
[2] هنون نصر الدين، المرجع نفسه، ص 93

للجزائر ، و التي تملكها كل من الشركات الفرنسية رونو – بيجو فشركة رونو ممثلة في الجزائر بشركة ممولة 100% من طرف الشركة الاصلية بفرنسا ، و تم تأسيس هذه الشركة في الجزائر سنة 1997 ، و اصبحت شركة رونو اول ممون للجزائر سنة 2004 ، و ذلك عندما باعت شركة رونو 22098 سيارة جديدة بالإضافة الى 24508 من سيارة داسيا ، و بهذا احتلت شركة رونو مكان شركة بيجو التي كانت الممون الاساسي للجزائر منذ فترة الاستقلال[1] .

و منذ سنة 2003 الى 2004 كانت نسبة المبيعات 74% و في سنة 2000 و 2004 ، زادت هذه النسبة لتبلغ 164% ، هذا الى جانب استثماراتها كذلك في قطاع غيار و المعدات الكهربائية للسيارات في الجزائر بالمقابل فإن شركة بيجو ممثلة من خلال شركة فرعية ممولة بـ 100% من قبل الشركة المصنعة الاصلية و ذلك في سنة 1992 لكنها عملت بصفة مستورد فقط من قبل شركة محلية و تتكون شركة بيجو في الجزائر من 31 وكالة و تعمل بيجو على استيراد السيارات جاهزة و تبيعها اي انها لا تقوم بعملية الشفيع للسيارات و عملية التركيب ، بل تقوم بعملية الاستيراد للسيارات الجاهزة[2].

و قد تراجعت حصة شركة بيجو في السوق الجزائرية و ذلك بالمقارنة مع حصة شركة رونو في السوق الجزائرية ، فبعدما كانت تمثل الرائد في هذه السوق ، اين وصلت حصتها فيها الى غاية عام 2004 الى 25% ، و بعدها بلغت حصة شركة رونو الفرنسية الى 20% ، بينما بلغت حصة شركة 19% من السوق الجزائرية.

بعدها بدأت عملية التشاور بين الطرفين الفرنسي و الجزائري حول عملية تركيب السيارات بصفة مباشرة في الجزائر بدل الاعتماد على الاستيراد بشكل جاهز للسيارات المصنعة.

و الى جانب الاستثمار الفرنسي في مجال المحروقات و الصناعة ، تقوم فرنسا كذلك في الاستثمار في قطاع التغذية و ذلك بمبلغ 91 مليون يورو ، لتصل بذلك الى اكثر من 60% من الاستثمارات الفرنسية ، بينما الاستثمار في المجال الادوية يقدر بـ مليون يورو فقط و بذلك تعتبر فرنسا الثانية في الاستثمار الاجنبي و ذلك بعد الو.م.ا[3].

[1] بيرم فاطمة ، مرجع سابق ، ص 120 .

[2] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص ص 120-121

[3] -" les relations économiques franco-algérienne" ، dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

سجلت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 الى 2010 مقارنة بالسنوات السابقة[1] ، بينما تراجعت نسبة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر و ذلك منذ عام 2012 ، خاصة بعدما اقرت الجزائر قانون الاستشار في 2014 ، و الذي يخص بوجوب استثمار الحكومة الارباح الغير خاضعة للضرائب[2].

و بموجب هذا القانون ، قامت الجزائر بسحب العديد من الاستثمارات من فرنسا ، و عليه تراجعت الاستثمارات الفرنسية منذ سنة 2012 و ذلك بالمقارنة مع الفترة الممتدة من 2008 الى 2012 ، بينما كانت سنة 2013 الاسوأ لأنها سجلت عمليات سحب الاستثمارات ، و ذلك راجع لضبابية قوانين الاستثمار الاجنبي بينها ، و هذا دفع المستثمرين الفرنسيين بعدم المخاطرة ، و بذلك قدرت حجم الاستثمارات الفرنسية بالجزائر بأقل من مليون دولار امريكي و ذلك خلال سنة 2014 بعد تراجع في الاستثمارات خلال سنة 2013 وصل الى 114 مليون دولار امريكي و حسب تقرير الخزينة الفرنسية ، عرفت الشراكة الجزائرية الفرنسية مسارا استثنائيا و ذلك منذ صعود الاشتراكيين برئاسة فرانسو هولاند و اعتبرت هذه الشراكة غير متوازنة لأن الفرنسيين و رغم المزايا التي حصلوا عليها من الحكومة الجزائرية ، لا زالوا يرفضون الاستثمار في الجزائر بالمقابل فغن حجم الاستثمارات الفرنسية في الدول المجاورة للجزائر مثل المغرب ، عرفت استقرارا خلال سنوات حكم فرانسو هولاند ، و بالرغم من الازمة الامنية التي عرفت ليبيا الا انها لم تكن سببا في تراجع الاستثمارات الفرنسية بهذا البلد حيث عرفت تزايد منذ سنة 2012 كما سجلت مصر هي الاخرى نموا في حجم الاستثمارات الفرنسية لديها .

و بررت مديرية الخزينة الفرنسية تراجع استشاراتها بالجزائر بالتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر في قانون المالية لسنة 2014 ، و المتعلقة بإجبارية اعادة استثمار الارباح الموافقة لقيمة الاعفاءات الضريبية فضلا عن انخفاض اسعار النفط[3].

---

[1] مسعود هدنة، **احزاب سياسية توقع على لائحة تطالب بالاعتذار عن جرام الاستعمار**، انظر الرابط:
http://www.alarabiya.net
تمت زيارة الموقع بتاريخ 18 مارس 2018 على الساعة 18:30 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] اميمة احمد، **الاستثمارات الفرنسية بالجزائر، شراكة غير متكافئة**، انظر الرابط:
http://www.masralarabiya.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 27 مارس 2018 على الساعة 15:50 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[3] اميمة احمد، الاستثمارات الفرنسية بالجزائر، شراكة غير متكافئة، انظر الرابط:
http://www.masralarabiya.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 27 مارس 2018 على الساعة 15:50 بالتوقيت المحلي الجزائري

و بالرغم من قانون الاستثمار الجزائري و ما يقدمه من امتيازات ، اي الا ان الجزائر كان لها حصة هامشية من الاستثمارات المباشرة الاجنبية الفرنسية ، و حسب معطيات البنك الفرنسي ، فإن تدفقات الاستثمارات الفرنسية بالجزائر بلغت 1386 مليون اورو و ذلك سنة 2016 مقابل مليون اورو سنة 2015 ، و نصتاهم تدفقات هذه الاستثمارات سنة 2016 القطاعات المرتبطة بتنشيط الخدمات المالية خارج التأمينات و كذا الصناعات و النشاطات المختصة و العلمية و التقنية و الصناعات الغذائية و الاعلام الالي و الاتصال و مجال الفضاء و بالرغم من هذا الوضع الا ان هناك العديد من المبادرات من كل الجانبين تسعى الى تعزيز التعاون و تكثيفه في مجال الاستثمار خاصة ما بين هذه المبادرات ، نذكر الجهود الاصلاحية التي قام بها الجانب الجزائري فيما يخص تنظيم المجلس الوطني للاستثمار ، و من الجانب الفرنسي فلم يتوانى العديد من المتعاملين الاقتصاديين ، و الذين يتمتعون بخبرة كونهم قاموا بمشاريع بالجزائر ، عن تشجيع مواطنيهم على " المضي قدما " مؤكدين من خلال ذلك ان الجزائر هي مستقبل فرنسا[1] ، و ان الاستثمار فيها سترتب عليه ارباح طائلة ، تؤدي الى تقوية الاقتصاد الفرنسي اكثر فأكثر و بعد توليه رئاسة فرنسا اكد ايمانويل ماكرون ان فرنسا تبقى الشريك الاقتصادي الرئيسي لفرنسا ، و اكدت ان رصيد الاستثمارات الفرنسية بالجزائر خارج المحروقات تقدر بـ 2.3 مليار اورو ، مؤكدا انه في حالة تجسيد المشاريع الجاري تطويرها فإن هذه الاستثمارات ستسجل ارتفاعا كبيرا خلال السنوات القادمة ، كما شدد ماكرون ان المؤسسات الفرنسية المستثمرة في الجزائر على المدى الطويل تعمل في توافق مع اولويات الجزائر المتمثلة في الانتاج محليا ، و الانتاج جزائري اي بمعدل ادماج محلي هام مع ضمان نقل المعرفة و التكنولوجيات و ذلك بهدف خلق فرص العمل و المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري و تنميته[2].

[1] التعاون الفرنسي، الجزائري يتقدم بخطى ثابتة، جريدة الجزائر، انظر الرابط:

http://www.aldjazairiya.online

تمت زيارة الموقع بتاريخ 27 مارس 2018 على الساعة 23:00 بالتوقيت المحلي.

[2] الرئيس ماكرون يدعو الى شراكة الند للند مع الجزائر ، انظر الرابط:

Htts://www.or.pas.dz/algerie/5079-2017-12-06/15-29-29

تم التصفح بتاريخ 2018- مارس-27 على الساعة 23:15

المبحث الثالث : القضايا المتحكمة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

شهدت العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا خصوصا ما بعد نهاية الحرب الباردة و التحولات التي طرأت على الساحة الدولية ، العديد من الازمات و التوترات ، و ذلك راجع لثر هذه العلاقة بالعديد من القضايا التاريخية و السياسية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي كان لها الاثر البالغ على مسار العلاقات ما بين البلدين ، و في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة هذه القضايا التي لعبت دورا بارزا و محوريا في توتر العلاقة ما بين فرنسا و الجزائر ، و عليه قسمنا المبحث الى ثلاث مطالب ، يتناول المطلب الاول اهم القضايا التاريخية التي اثرت و ما زالت تؤثر على العلاقات ما بين البلدين بينما المطلب الثاني فيتناول العوامل الامنية المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، اما المطلب الثالث فتم تخصيصه للحديث عن الابعاد الاقتصادية و كذا الاجتماعية التي اثرت بشكل مباشر على علاقة الطرفين .

المطلب الاول : القضايا التاريخية المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرسية

هناك العديد من الملفات و القضايا التي أثرت و لازالت تؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، و هذه الملفات مرتبطة اساسا بالتاريخ الاستعماري لفرنسا (1830-1962) ، و من ابرزها مطالبة الجزائر بالاعتذار بالجرائم الاستعمارية ، و استعادة الارشيف ، و ملف التجارب النووية و غيرها من الملفات التي عكرت صفو العلاقات بين البلدين[1] .

الفرع الاول : ملف الاعتذار عن جرائم الاستعمار الفرنسي

تعتبر قضية الاعتذار الفرنسي عن الجرائم التي قام بها في الجزائر ابان فترة الاستعمار من اهم الملفات التي تم مناقشتها في كلا البلدين و هذا نظرا لما خلفته هذه القضية من تداعيات اثرت بشكل كبير و لازالت تؤثر على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية ، و ذلك ان العلاقات ما بين البلدين يحكمها العامل التاريخي و الارث المشترك و كذا حضارتي الشعبين المتميزين عن بعضهما[2] ، فالجزائر منذ استقلالها عام 1962 ، تطالب باعتراف فرنسي و ذلك بصفة رسمية بجرائم الاستعمار العديدة و الاعتذار عنها ، و بينها حملة الابادة التي ارتكبتها القوات

[1] اربع ملفات استعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية، انظر الرابط :

http://www.aldjazeera.net

تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 مارس 2018 على الساعة 14:40 بالتوقيت المحلي الجزائري .

[2] خليفة بن قرعة، الجزائر و الصديق الودود: اراء في العلاقات الجزارية الفرنسية، (الجزائر، ب. د.ن، 2007) ص 52.

الفرنسية في ولايات سطيف و قالمة و خراطة شرقي الجزائر ، و اسفرت عن سقوط الاف القتلى و ذلك في الثامن من ماي 1945 .

كما يطالب الجزائريون ايضا بأن تعترف فرنسا و تعتذر عن احداث 17 اكتوبر 1961 التي توصف بالمجزرة التي ارتكبتها فرنسا ضد متظاهرين جزائريين خرجوا في مظاهرات سلمية بباريس احتجاجا على حظر التجول الذي فرض على الجزائريين في العاصمة الفرنسية عام 1961 ، و بمناسبة الذكرى 55 لاستقلال البلاد ، قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الخامس من جويلية 2017 ان شعبه ما زال مصرا على اعتراف فرنسا بجرائمها الاستعمارية في الجزائر ، و هو التذكير الذي جاء متزامنا مع حصول ايمانويل ماكرون الى سدة الحكم في باريس[1]

بالمقابل ترفض فرنسا الاعتراف بجرائمها و الاعتذار عنها بحيث يرى الطرف الفرنسي ان مسألة الذاكرة و ما يتعلق بها تبقى من اختصاص المؤرخين و بذلك فتمسك الطرف الفرنسي بموقفه يسهل العلاقات الجزائرية الفرنسية جنوبها التوتر.

بحيث ان باريس يمينها و يسارها على رفض فكرة الاعتذار عن ماضيها الاستعماري في الجزائر في وقت يرى البعض انها محاولة لتفادي مواجهة القضاء الدولي ، و اقر بعض المسؤولين الفرنسيين بالانتهاكات التي ارتكبتها بلادهم خلال استعمارها للجزائر ، لكنهم يرفضون الاعتذار ، و خلال زيارة الجزائر في فيفري 2017 ، كمرشح للرئاسة قال ماكرون ان " الاستعمار الفرنسي للجزائر تميز بالوحشية و شهد جرائم ضد الانسانية " ، كما اضاف و لكن لا يمكن ان نطلب من الشعب الفرنسي ان يعتذر للجزائريين .

وسبق للرئيس السابق فرانسوا هولاند ، بعد توليه الحكم ان اعترف بالقمع الدموي و الوحشي الذي طال المتظاهرين الجزائريين في باريس في 17 اكتوبر 1961 ، كما صرح اثناء زيارته للجزائر سنة 2012 بأنه و طيل فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر خضعت هذه الاخيرة لنظام طالع و عنيف و وحشي بكل ما للكلمة من معنى ، كما صرح فرانسوا هولاند انه لا شيء يمكن ان يبرر الاعتداءات المرتكبة في حق الجزائريين ، معترفا كذلك بالمعاناة التي تسبب بها الاستعمار الفرنسي[2] ، بالمقابل اقرت السلطات الفرنسية بمسؤولية باريس عن مقتل مئات

[3] اربع ملفات استعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية، انظر الرابط :

http://www.aldjazeera.net

[1] عبد النور بن عنتر، فرنسا و الجزائر و الذاكرة، 20جويلية 2015، التجديد العربي، انظر الرابط: http://alaraby.co.uk

المتظاهرين الجزائريين على يد الشرطة الفرنسية ، غير ان الجمعية الوطنية الفرنسية قد قامت قبلها ، و بالضبط عام 2005 ، بتمرير قانون يمجد الاستعمار ، و اعتبر ذلك استفزاز بمشاعر الجزائريين ، و من خلال هذا القانون يتضح ان الدولة الفرنسية ما بعد الاستعمار تعترف رسميا و قانونيا بكل اعمالها الاستعمارية في القرون الماضية خارج حدودها و التي وصفتها بالمهمة الحضارية ، التي انجزتها في الجزائر و كل البلاد الاستعمارية[1] .

وعليه ما زالت فرنسا تتنصل من مسؤولياتها التاريخية و الاخلاقية فيما ارتكبته من جرائم ضد الجزائريين خلال فترة استعمارها للجزائر ، و بذلك تبقى فرنسا مصرة على موقفها بعدم تصريحات باعتذار رسمي للجزائر على كل ما ارتكبته من جرائم ليس في حق الجزائريين فقط بل في حق الانسانية ، و عليه يبقى ملف الاعتذار من اهم القضايا التي تؤثر بشكل كبير على مسار العلاقات بين فرنسا و الجزائر[2]،

الفرع الثاني : قضية الارشيف

ظلت قضية الارشيف تطفى دائما على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، حيث ان الجزائر كثيرا ما اعتبرت قضية استرجاع الارشيف الجزائري من فرنسا قضية سياسية ، تتصل بإرادة البلدين ، خصوصا في ظل مماطلة فرنسا بتلميع ارشيف ما قبل الاستقلال الى الجزائر رغم نجاح هذه الاخيرة في استرجاع جزء من ذاكرتها " المهرجة " حيث لم تعرف العشريات الخمسة المنقضية إحرازات كثيرة على صعيد استرجاع الارشيف ، مواد الوثائق ذات الطابع التاريخي او الخرائط ذات الصلة بأماكن دفن النفيات السامة و كذا المواد المشعة ، التي ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للإنسان و البيئة في الجزائر ، حيث لا زالت الجزائر تطالب بضرورة فتح الارشيف الثوري لإدراك حقيقة ال 17 تفجيرا نوويا التي اتخذتها فرنسا بين 13 فيفري 1961 و 16 نوفمبر 1966 ، و التي نتج عنها مقتل نحو 42 الف شخص اتخذتهم فرنسا " فئران تجارب " في تجارب نووية فاقت قوتها التفجيرية خمسة اضعاف قنبلة هيروشيما ، و تطالب جهات كثيرة الطرف الفرنسي بفتح الارشيف الثوري[3].

---

[1] جيلاني بشلاغم، مرجع سابق، ص 128.

[2] حقائق مرعبة عن اجرام الاستعمار الفرنسي، انظر الرابط:

http://www.liby10.wordpress.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 مارس 2018 على الساعة 20:00 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[3] فرنسا تسلم الجزائر 22 مجلد خاص بالارشيف، انظر الرابط

http://www.djazaires.com/echchaab/82594

تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 مارس 2018 على الساعة 20:15.

استندت الجزائر في حل مسألة الارشيف على القوانين و اللوائح الدولية ، و اثناء زيارة الرئيس السابق فرانسوا ميتران اثناء الزيارة التي قام بها الى الجزائر 1981 ، فقط على التنقيط الرمزي للإفادة من هذه المستندات في مكان تواجدها ، و هذا ادى بوزارة الخارجية ، التي كانت تقود المباحثات الى قدم التوصل لحل هذا الموضوع ، مع الجهات الفرنسية و انتهت المحادثات الى طريق مسدود .

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند الى الجزائر سنة 2012 ، صرح بأنه سيباشر بإعطاء الاوامر للسلطات الفرنسية بإخراج عن الارشيف الجزائري ، بالرغم من ان يعرف جيدا ان القانون الفرنسي يمنع الاطلاع عليه دون مروره 50 سنة[1].

وفي فترة حكم الرئيس ايمانويل ماكرون اكد هذا الاخير استعداد الطرف الفرنسي اعادة نسخة طبق الاصل لجميع الارشيف ، مشيرا الى مواصلة التفاوض لـ اعادة الارشيف الخاص بالفترة 1830-1962 و ذلك بصفة تدريجية[2] .

ان اهمية الارشيف الجزائري الموجود في فرنسا يرتبط بالدرجة الاولى بالسيادة الوطنية و مسألة امنها و تطورها الاقتصادي و كذا السياسي و الثقافي و عليه فهي مسألة شاملة ، و بالرغم من اعتراف الحكومة الفرنسية بحق الجزائر في استعادة ارشيفها التاريخي ، الا ان الماضي الاستعماري يتحكم في تعامل الحكومات المتتالية مع قضية الارشيف ، هذا الى جانب الضغوطات الاتية من الرأي العام الفرنسي ، و كذا تأثير الاحزاب و المنظمات الفرنسية ، بالإضافة الى ضغوطات ضحايا انصار و حكام الجزائر الفرنسية ، كان لها الاثر البالغ في عدم توصل البلدين الى حل هذه المسألة[3] ، و بذلك تبقى تؤثر على مسار علاقتهما .

الفرع الثالث : التجارب النووية الفرنسية في الجزائر

تعد التجارب النووية الفرنسية بالجزائر خلال فترة الاحتلال من القضايا الخلافية الكبرى بين البلدين ، و قد سعى الجزائريون منذ استقلالهم الى تحريك الملف لمحاكمة فرنسا و حملها على تعويض ضحايا تلك التجارب ،

---

[1] عبد العالي زراقي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، (الجزائر: دار الامة، د.ط، 2013)، ص 41.

[2] الجزائر **لا تثير ملفات الماضي لحصر العلاقات الجزائرية الفرنسية**، انظر الرابط:
http://www.eldjomhoria.dz/articlo.php?today:2018-1-03
تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 مارس 2018 على الساعة 22:50 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[3] جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص ص 148-149.

علما ان الكثير من الجزائريين يرون ان هذا التحرك لم يحكى بالمستوى المطلوب[1] ، و الى غاية اليوم ، تبقى كل الحوادث النووية و ما ينتج عنها من تسرب الغازات السامة و كذا التلوث الناجم عن الاشعاعات المتبقية ، و التي الى يومنا هذا تمثل مصدر تهديد للسكان ، كما تسببت التجارب النووية الفرنسية في جرائم جسمية في حق الجزائريين و المحيط الذي يقيمون فيه ، كما ضفت هذه التجارب بين ابشع و اخطر الجرائم النووية ، و تكمن بشاعة هذه التجارب في جعل المدنيين الجزائريين بمثابة تجارب لسلاح النووي الفرنسي[2].

لقد ادى توتر العلاقات ما بين البلدين الى جانب تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية و سنة 2008 و ما افرزته من ضغوط على هذه العلاقة ، جعل العديد من الشركات الفرنسية الى خسارة الكثير من المشاريع الاقتصادية و التجارية في الجزائر ، هذا الوضع دفع بالحكومة الفرنسية الى تخفيف هذا التوتر و ذلك من خلال اصدارها قانون رقم 2-2010 في 5 جانفي 2010 و الذي يتضمن الاعتراف و التعويض لضحايا التجارب النووية في الصحراء الجزائرية ، الا ان هذا الاعتراف الفرنسي قابله رفض من طرف اللوبيات المتطرفة و التي رأت ان هذه التجارب حصلت في منطقة خالية من السكان[3] ، و بالتالي تلغي فرنسا مسؤوليتها من هذه الجرائم .

بالمقابل ما زالت الجزائر متمسكة بموقفها فيما يتعلق بالجرائم التي تسببت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية من خلال اقامتها تجارب نووية فيها ، و تداعي هذه التجارب على السكان و البيئة الجزائرية ، بحيث اعلنت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في فيفري 2017 رفع دعوة قضائية ضد فرنسا امام كل الهيئات الدولية ضد الجرائم المنافية للإنسانية من اجل رد الاعتبار لضحايا التجارب النووية الفرنسية ، كما كشفت الرابطة في بيان لها عن وجود مساع و تنسيق مع المنظمات المعنية في العديد من دول العالم و ذلك من اجل محاكمة الدولة الفرنسية في قضايا التفجيرات النووية ، باعتبارها

[1] اربع ملفات استعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية، انظر الرابط :

http://www.aldjazeera.net

تمت زيارة الموقع بتاريخ 31 مارس 2018 على الساعة 22:00 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] ساعو حورية، مرجع سابق، ص 161.

[3] جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص 144.

جرائم حرب و جرائم ضد الانسانية[1]، و عليه تبقى مسألة التجارب لغاية اليوم مطروحة و لم يتم تجاوزها فيما يتعلق بالعلاقات ما بين البلدين، و عليه لا تزال هذه القضية تؤثر بشكل كبير على مسار العلاقة ما بين الطرفين.

المطلب الثاني : تأثير الملفات الامنية على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

ادت التحولات الجديدة التي شهدتها الساحة الدولية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ، الى بروز العديد من التهديدات خاصة على المستوى الامني و كان لهذه التهديدات الامنية الجديدة الاثر البالغ على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية .

اولا : ظاهرة الارهاب

لقد كان لظاهرة الارهاب الاثر البالغ على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، فقد تسببت هذه الظاهرة خاصة ما حدث في الجزائر خلال العشرية السوداء في تجميد العديد من اتفاقيات التعاون و التبادل خاصة مع فرنسا ، و التي ابدت تحفظها في هذا المجال الا بتوفير مجموعة من الشروط ، و في المقابل قرت الجزائر ان معظم العمليات الارهابية كانت مدعمة خارج حدودها اي من اوروبا خاصة فرنسا[2].

لقد شهدت العلاقة ما بين الجزائر و فرنسا في المجال الامني توجيهين مختلفين و متعارضين و كذا مرحلتين مختلفتين ، المرحلة الاولى بدأت من بروز الازمة الامنية في الجزائر و ذلك بداية التسعينات ، بينما المرحلة الثانية فقد بدأت مع احداث 11 سبتمبر 2011 ، و تميزت المرحلة الاولى بانحصار العنف و الارهاب في جانبه المحلي و الوطني ، و قدمت للسلطة الجزائرية في هذه المرحلة ، بالدعم و التنسيق الاستخباري في اطاره الثاني و احيانا في اطر اقليمية و جوهرية بينما شهدت المرحلة الثانية تحولا استراتيجيا في مفهوم الارهاب و كذا اساليب مقاومته ، و هذه الاستراتيجية تأثرت بشكل كبير بإيديولوجيات و عقائد اليمين المتطرف المعادية للإسلام و المسلمين ، و كذا الجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا ، و هذه الاستراتيجية القائمة على التدخل العسكري المباشر في منطقة

[1] اربع ملفات استعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية، انظر الرابط :

http://www.aldjazeera.net

تمت زيارة الموقع بتاريخ 31 مارس 2018 على الساعة 23:00 بالتوقيت المحلي الجزائري

[2] مجدوب بن عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية و الارهاب و اثرها على العلاقات الاورومغاربية، دفاتر السياسة و القانون، العدد 10، ورقلة، جانفي2014، ص 311.

الساحل اصطدمت بمعارضة جزائرية التي اتخذت من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ركيزة لاستراتيجياتها الى جانب المنافسة الامريكية الشديدة لفرنسا في هذه المنطقة[1].

تطبيقا لإعلان الجزائر المتعلق بالصداقة و التعاون بين الجزائر و فرنسا ، و الذي تم التوقيع عليه في 19 ديسمبر بالجزائر و ذلك بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا هولاند ، تم عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية في 4 ديسمبر بباريس ، برئاسة كل من السيد الوزير الاول للجمهورية الجزائرية " **عبد المالك سلال*** " و السيد " **مانويل فالس*** " الوزير الاول للجمهورية الفرنسية ، و بموجبها عبر الطرفان عن عزمهما بمواصلة حوارهما و توسيع التعاون فيما بينهما في مجال مكافحة الارهاب و القضاء على وسائله ، كما سجل كل من الطرفين تكثيفا للتعاون الثنائي خصوصا في المجال الامني.

كما اكد الطرفان ارادتهما المشتركة لتعزيز التشاور في مجال مكافحة الارهاب العابر للأوطان ، و اكد الطرفان كذلك تصميمهما على مواصلة مجهوداتهما في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك بغية التعاون الثنائي الحركي المطلوب ، و هذا اكد عليه المحضر الذي توج اول اجتماع للمجموعة الثنائية الخاصة بالتعاون الجزائري الفرنسي في مجال مكافحة الارهاب و مختلف القضايا الامنية ذات الصلة ، و الذي انعقد بالجزائر العاصمة سنة 2013 ، وحسب محضر الاجتماع فإن الطرفين و من خلال تبادل في محيطهما الاقليمي و كذا الدولي ، سجلا تقاربا في وجهات النظر و عبرا عن رغبتهما في مواصلة مشاورتهما و تعاونهما الوثيق في هذا المجال[2] .

لقد اعتمدت الجزائر في مكافحة الارهاب على اسلوب الحوار و التشاور و التنسيق على جميع المستويات ، بالمقابل رفضت التدخل الامني بكل اشكاله ، و قد ساند هذه الاستراتيجية الو.م.ا ، التي تراجعت عن المبادئ القائمة على التدخل العسكري المباشر الى تبني استراتيجية مغايرة تقوم على مبدأ عدم التدخل ، و هذا ايمانا منها بالأطروحات الجزائرية و بأهمية الدور الجزائري ، و الذي يقوم بالأساس خبرتها في مجال مكافحة الارهاب .

---

[1] جيلاني بشلاغم، مرجع سابق، ص 162.

* عبد المالك سلال الوزير الاول السابق في الجزائر من 3 سبتمبر 2012 الى 24 مايو 2017 ، تقلد عدة مناصب منها رئيس دايرة ارزيو بوهران و والي ولاية وهران و سفيرا للجزائر في المجر و وزيرا للداخلية و الجماعات المحلية.

* مانويل فالس سياسي فرنسي شغل منصب رئيس وزراء فرنسا منذ 31 مارس 2014 الى غاية 6 ديسمبر 2016، انتخب عمدة لإيفري بين 2001-2012 و نائبا برلمانيا عن دائرة ايسون.

[2] التعاون الجزائري الفرنسي في مكافحة الارهاب و القضايا الامنية، انظر الرابط:

http://www.djazairess.com/elmassa/78592

تمت زيارة الموقع بتاريخ 31 مارس 2018 على الساعة 20:00 بالتوقيت المحلي الجزائري.

ان ادراك صانع القرار الفرنسي في ميدان السياسة الخارجية بأهمية الجزائر كطرف فعال و مؤثر في مكافحة الارهاب ، جعله متمسك بالجزائر كطرف مهم و اساسي للأمن الفرنسي و هذا من جهته من شأنه ان يعزز و يطور العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا في مجال الدفاع و الامن ، و ذلك عن طريق توظيف الجزائر لدعم الامن و الاستقرار في دائرة مجالها الامني و الذي ينعكس بدوره على امن و استقرار منطقة البحر المتوسط[1].

كما صرح الطرفان الى ان تعاونهما قائم اساسا على تصور متطابق للتحديات الامنية ، و اكدا ان الدورة ال7 لاجتماع اللجان الفرعية المختصة للجنة المختلطة الجزائرية الفرنسية للتعاون في مجال الدفاع التي تم انعقادها في 18/17 نوفمبر 2014 اتاحت الفرصة لفتح افاق جديدة للتعاون في سنة 2015 ، و في هذا الاطار تم دراسة و اقتراح العديد من الاستراتيجيات الامنية التي من شأنها القضاء على ظاهرة الارهاب بمنطقة الساحل ، و العمل على كل المصادر التي تمول الارهاب سواء الظاهرة او الخفية.

و اثناء زيارته للجزائر اكد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ان هناك مصلحة مشتركة في استقرار المنطقة و مكافحة الجماعات الارهابية و اكد ايمانويل ماكرون ان المعركة ضد الارهاب في الساحل لا يمكن ربحها الا اذا كان هناك جهود مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة ، و يكون ذلك من خلال انشاء جيوش افريقية قوية قادرة على التحكم و السيطرة على حدود بلدانها و الانتصار على الجماعات الارهابية ، و يقول ماكرون ، هذا هو الهدف من دعمنا للقوة المشتركة لدول الساحل التي هي بصدد الانتشار في المقام الاول في المناطق الحدودية بين مالي و النيجر و بوركينا فاسو ، و يقول ماكرون ان العمليات المشتركة الاولى قد بدأت ، و لكن يجب العمل بسرعة اكبر ، و يقول ماكرون يجب احراز انتصارات عسكرية ضد الجماعات الارهابية ، كما يؤكد ماكرون انه يجب اقامة و تكثيف التعاون التام من قبل من يشاركنا الهدف ذاته و هو السلم المستدام في مالي و يقول " اننا نتوقع الكثير من الجزائر في هذا المجال ، و عبيه جاء ماكرون ليتوعد الدور البارز الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الارهاب و ضرورة التشارك و التعاون معها للقضاء على هذه الظاهرة[2] .

[1] جيلاني بشلاغم، مرجع سابق، ص 163.

[2] التعاون الجزائري الفرنسي في مكافحة الارهاب و القضايا الامنية، انظر الرابط:

http://www.djazairess.com/elmassa/78592

تمت زيارة الموقع بتاريخ 31 مارس 2018 على الساعة 21:00 بالتوقيت المحلي الجزائري.

ثانيا : الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة من اكثر الاخطار الامنية المتصاعدة ، حيث تشابك خيوطها على المستوى الدولي ، و لم يعد من السهل التحكم فيها و هذا يتطبق على العلاقات الجزائرية الفرنسية و ذلك راجع للقرب الجغرافي بينهما ، و لتجارة المخدرات الحصى الكبرى في الجريمة المنظمة و ذلك راجع لكون عوائدها تستغل نشاطات اخرى ، و في هذا الاطار جاء في تقرير منظمة الامم المتحدة سنة 2004 ، ان رقم الاعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب 500 مليار دولار سنويا و هو يمثل زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي حوالي 4 ملايين من سكان العالم ، و بسبب الانتشار الواسع و المتزايد اصبحت تجارة المخدرات من اكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية و السياسية في العالم[1].

في اطار سياسة التعاون المنتهجة من طرف الجزائر و فرنسا ، فإن التعاون الامني بين الطرفين كان و ما زال قائما ، خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و القضاء عليها في المنطقة ، حيث يسعى الطرفان الى تحسين استراتيجيات تقوم على مكافحة الجريمة المنظمة و ذلك من خلال تبادل المعلومات ما بين الطرفين في جميع المجالات و خلق تقنيات و اليات جديدة و متطورة لمحاربة الجريمة بكل انواعها مع معرفة الاساليب و الطرق التي تتخذها العصابات الخطيرة في تنفيذ العمليات الاجرامية ، و محاولة تضليل الشرطة عن هذه العمليات[2] .

تشكل الجريمة المنظمة ، و بالأخص المتعلقة بالتجارة بالمخدرات ، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يلقى بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري ، و الذي يتطلب استراتيجية امنية شاملة ، قائمة على اجراءات عسكرية و اخرى غير عسكرية (قضائية ، اقتصادية ، اجتماعية) و ذلك للتصدي له ، و قد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق انتاج و عبور المخدرات في افريقيا ، (جنوب الصحراء و خليج غينيا و السنغال و ساحل العاج و غانا و الكاميرون ..... الخ) الى جانب ضعف الانظمة الجنائية في افريقيا جنوب الصحراء و فسادها و طبيعة بنية الحروب و النزاعات فيها و كذا انكشاف الجزائر من الجنوب ، بسبب ضعف

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 143.

[2] موقع وزارة الشؤون الخارجية، مساهل يجدد التزام الجزائر بترقية السلم و الاستقرار في المتوسط، انظر الرابط:

http://mae.gog.dz

تمت زيارة الموقع بتاريخ 1 افريل 2018 على الساعة 12:16 بالتوقيت المحلي الجزائري.

التغطية الامنية حدودها الجنوبية في تفاقم تأثير المخدرات الى خطورة التهديد الامني من شبكات تهريبها و المتاجرة بها على الامن الجزائري[1] .

و بحكم الخطر الذي تسببه الجريمة المنظمة على المجتمع الدولي ، و الذي تعد الجزائر جزء منه فإن المشروع الجزائري قام بتعديل بعض القوانين و ادراج قوانين جديدة و ذلك لمحاصرة الجريمة المنظمة و القضاء عليها و من بين هذه القوانين

مصادقة الجزائر على اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالجريمة المنظمة يوم 15 نوفمبر 2000 ، بناء على المرسوم رقم 02-55 المؤرخ في 2000/02/5 ، و الذي تضمن التصديق على محتوى الاتفاقية ، و بعد عملية التصديق في الاتفاقية بسنتين ، تكرست اهتمامات المشروع الجزائري بمدى خطورة هذه الظاهرة (الجريمة المنظمة) و عليه تم التعديل الذي طال قانون الاجراءات الجزئية على ادراج مدى خطورة الجريمة المنظمة ، و جاء ذلك في قانون رقم 04-14 الموافق ل 10 نوفمبر 2004[2] .

و في اطار التعاون في المجال الامني وقع كل من الجزائر و فرنسا عام 2016 اتفاقيات تعاون امني ، و ذلك بهدف رفع كفاءة جهود التصدي للإرهاب و الجريمة المنظمة ، و ذكر بيان لوزارة العدل الفرنسية ان وزيرها " **جون جاك اورفوس** " و وزير العدل حافظ الاختام " **الطيب لوح** " وقعا اتفاقيات ، في اطار مبتكر و حديث للتعاون في مجال الامن و القضاء بين الجزائر و فرنسا بهدف التصدي للجريمة المنظمة و الجماعات الارهابية ، و تقضي الاتفاقيات بالسماح للسلطات الامنية في البلدين لإجراء مقابلة مع المشتبه فيهم عبر البث التلفزيوني المغلق ، بالإضافة الى تبادل المعلومات بشأن الاحوال الجنائية المصادرة ، و التبادل الالكتروني لملفات الجرائم ، كما اكد وزير العدل حافظ الاختام الطيب لوح اثناء زيارته لباريس ، ان الجزائر و فرنسا يتقاسمان وجهات النظر بخصوص مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة ، كما اشار لوح ان اتفاقية التعاون القضائي في المجال الجنائي تأتي تبعا لقرار اللجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية ، و صرح لوح ان هذه الاتفاقية تسمح للجانبين بمواجهة تحديات الاشكاليات الجديدة للجريمة سيما الجريمة المنظمة العابرة للأوطان ، " مضيفا ان هذه الاتفاقية تتضمن احكاما تتعلق بتحديث العلاقات بين البلدين في مجال العدالة " بما انها تتضمن تبادل المعلومات

[3] بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي، انظر الرابط: http://studies.aldjazeera.net

[1] لطفي باجوية، مرجع سابق، ص 54.

و الاجراءات و الوثائق من خلال تكنولوجيات الاتصال الجديدة كما ان هذه الاتفاقية تضمنت احكاما تتعلق بالمبادئ الاساسية التي تعزز التعاون القضائي ، و تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الانظمة القانونية و القضائية لكلا البلدين[1] .

و عليه فإن العلاقات ما بين البلدين في المجال الامني تعززت اكثر و هذا يتجسد في عدد الاتفاقيات التي تمت ما بين البلدين من اجل المكافحة و القضاء على ظاهرة الارهاب و الجريمة المنظمة التي تتشكل خطر كبير على امن و استقرار الجزائر و فرنسا.

المطلب الثالث : الملفات الاقتصادية و الاجتماعية

من بين اهم الملفات المطروحة في العلاقات الجزائرية الفرنسية و التي تشير حالة من الخلافات و التعقيدات في هذه العلاقة ، الملفات الاقتصادية و كذا الاجتماعية ، خاصة منها الخلاف النفطي بين البلدين من الناحية الاقتصادية ، الى جانب قضية الهجرة و ما تثيره من تعقيدات في مسار العلاقات بين البلدين ، و هذا من الناحية الاجتماعية.

اولا : الخلاف النفطي بين الجزائر و فرنسا

اتخذت فرنسا العديد من القرارات و ذلك بهدف تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر ، و من بين هذه القرارات ، قرار عقد نموذجي في فيفري 1982 ، و ذلك لوضع حد للخلاف الغازي الذي كان موجودا آنذاك ما بين البلدين ، و هذا العقد تجاوز الاطار التجاري لان فرنسا قبلت بموجبه بدفع سعر الغاز (المتر المكعب من الغاز من السعر المتوسط الذي كان عليه في السوق الدولية) و ذلك راجع لأسباب سياسية اقتصادية .

هذا القرار تزامن مع قرارات اخرى من بينها اتفاق 28 اوت 1982 و الذي يتضمن اقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة تساهم من خلالها المؤسسات الفرنسية في عملية نقل التكنولوجيا و ذلك بهدف تطوير و تسيير العديد من المؤسسات الجزائرية ، الى جانب الاتفاق على ربط سعر الغاز بسعر البترول في 3 جانفي سنة 1983 ، و ذلك بطلب من الجزائر .

[1] الجزائر توقع اتفاقية تعاون امني مع فرنسا، انظر الرابط:

http://www.assaut.net

تمت زيارة الموقع بتاريخ 1 افريل 2018 على الساعة 15:00 بالتوقيت المحلي الجزئري.

الا انه و بعد وصول " **لورانس فابيوس*** " الى رئاسة الحكومة سنة 1983 ، و بموجب التقرير الاقتصادي الذي قدمته حكومة بيارمورا و باختلاف وجهات النظر بخصوص الكيفية التي يتم بها تطبيق القرارات المتعلقة بالغاز و الذي ادعت فيه فرنسا انها وافقت عليه كمساعدة للجزائر من اجل التنمية.

كما طالبت منذ 1985 ، اعادة النظر في الاتفاقيات التي ابرمتها مع الجزائر و المتعلقة بالنفط و الغاز ، و ذلك راجع لكونها لا تستطيع مستقبلا الالتزام بتعهداتها فيما يتعلق بالاتفاقيات التي وعقتها سنتي 1982 – 1983 و ذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الى جانب رفض المؤسسات الخالصة و كذا العامة في اقامة شراكات المختلطة يمكن من خلالها الالتزام و تنفيذ ما تعهدت به من قرارات ، كانت تداعيات هذا الخلاف هو تقليص شراء البترول ، في الفترة الممتدة (1982 – 1990) و ذلك من 4.2 مليون طن سنة 1982 الى 1.2 مليون طن سنة 1990.

اما في المجالات الاقتصادية الاخرى فإن العديد من القرارات و كذا الاتفاقيات التي ابرمت بين الطرفين ، و ذلك موازاة مع الاتفاقيات التي ابرمت بخصوص الغاز و البترول و المكملة لها ، بقيت اغلبها دون تنفيذ ، و هو ما اعتبرته الجزائر عن مناورة للضغط من اجل الحصول على الغاز و البترول ، و اسلوبا للتراجع عن الانتقال بالعلاقات من التعاون المتبادل الى التعاون بالتأهيل او التوظيف[1] .

و من ابرز الخلافات في هذا الاطار ، الخلاف ما بين شركة توتال و سوناطراك ، حيث لا تزال الخلافات بين الشركتين قائمة ، و ذلك بعدما قررت الشركة الفرنسية ، طلب تحكيم دولي بحق الجزائر وذلك بسبب تراجع تغيير شروط تقاسم الربح في عقود النفط و الغاز منتصف العقد الماضي ، و في هذا الاطار يرى مراقبون في الجزائر ، ان توجه توتال الى التحكيم الدولي بعد عشر سنوات من الصمت ، يحمل الكثير من الخلفيات و المناورات من طرف شركة النفط الفرنسية ، و يغير المدير العام الاسبق لشركة " سوناطراك " النفطية " " **عبد المجيد عطار** " ان صمت "توتال" لعشر سنوات كان بسبب ضخامة المشاريع التي منحت لها الجزائر على غرار صفقة استغلال حقول تين فوي " تبنكوت " و حمراء[2] .

---

* لوران فابيوس، سياسي فرنسي. يتولى الآن منصب وزير الخارجية وذلك في حكومة جان مارك أيرولت. كان قد تولى رئاسة الحكومة بفترة حكم فرنسوا ميتيران، كما تولى رئاسة الجمعية الوطنية الفرنسية لفترتين..

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص ص 186-187.

[2] حمزة كحال، توتال و سوناطراك، الخلاف بين الجزائر و فرنسا يتجاوز ساحات التحكيم الدولي: http://www.alaraby.co.uk

و يقول عبد المجيد عطار انها لم تعد تجد ما تخسره بعد انكماش تواجدها في الجزائر 35% من حقل الغاز " تين فوي ، تبنكورت " جنوب شرقي الجزائر الذي ينتج 14 مليون متر مكعب يوميا ، و اسندت توتال في شكواها الى عدم قانونية المادة 101 من قانون المحروقات الصادرة سنة 2006 ، و التي تلتزم بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الارباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الاجانب على حصة الانتاج الخاصة بهم عندما يكون متوسط اسعار البرنت يتجاوز 30 دولار .

الى جانب خلافها مع الشركة الفرنسية توتال ، لم تنتهي خلافات الشركة الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية ، بحيث لجأت شركة تينكيب الفرنسية الى التحكيم الدولي هي الاخرى ضد سوناطراك ، و ذلك بخصوص فسخ عقد تجديد و توسعة المصفاة النفطية سيدي ارزين ببراقي بالعاصمة ، و التي بلغت قيمتها حوالي 968 مليون دولار ، اي اكثر من 10 الاف مليار سنتيم ، في حين ان جزء الصفقة محل الخلاف تبلغ قيمته نحو 420 مليون دولار ، و ترجع اسباب الخلاف الى كون شركة سوناطراك رأت منها ان الطرف الفرنسي لم يتقيد بدفتر الشروط للمشروع الذي كان يتضمن شقين ، تجديد المصفاة القديمة و مباشرة توسعة جديدة بمحيطها ، و حاول التنصل من بعض بنود العقد ، و هو الامر الذي رفضته سوناطراك ، و لجأت الى فسخ العقد من طرف واحد[1] .

اثرت هذه الخلافات الواقعة ما بين الطرفين في هذا المجال على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية و على تعاونهما و شركاتهم المتبادلة في عدة ميادين و على الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص.

ثانيا : قضية الهجرة :

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها " الانتقال فردا او بصفة جماعية من موقع الى اخر ، بهدف البحث عن وضع افضل اجتماعيا او اقتصاديا او سياسيا ، كما ان الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في التقاء مجموعات بشرية متنوعة الثقافات مما يسمح بالتلاقح الثقافي و بناء حضارة الثنائية المشتركة.

كانت الهجرة الى فرنسا من بلدان شمال افريقيا حتى اوائل الستينات جزائرية الطابع ، و في هذه الفترة عرفت فرنسا مجيئ اكثر من 220000 جزائري ، بالمقابل ساعدت الهجرة فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة

[2] حسان حويشة، " توتال " تقاضي سوناطراك على ارباح البترول و الغاز، انظر الرابط:

http://echoroukonline.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 1 افريل 2018 على الساعة 21:15 بالتوقيت المحلي الجزائري.

، خاصة الصناعات الثقيلة مثل البناء و البضاعة الاستخراجية و ما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الاعمال الصعبة و كذا الخطيرة مقابل زهيدة[1] .

و افي سنوات التسعينات و نتيجة الازمة التي كانت منها مختلف دول الجنوب و منها الجزائر ، ادى هذا الوضع الى تسارع و تيرة الهجرة ، و كان الدافع الاول اقتصادي ، ثم اصبح سياسي بسبب تدهور وضع الامن .

جدول يوضح عدد المهاجرين الى فرنسا

السنوات	1957	1962	1968	1975	1980	1982	1985	1990
المهاجرين	313000	350484	562000	710690	792000	8051000	866900	614207

المصدر: ساعو حورية مرجع سابق

ان التزايد في عدد المهاجرين الى فرنسا من سنة الى اخرى ، دفع بالحكومة الفرنسية الى اتخاذ بعض الاجراءات السريعة التي تهدف الى سياسة لضبط الهجرة و تقييدها و بعدها قامت الحكومة الفرنسية سنة 1974 ايقاف الهجرة ، و هذا بعدما اصبحت في غير الحاجة الى اليد العاملة ، و عملت على حث المهاجرين على العودة الى بلادهم الام ، و لجأت السلطات الفرنسية الى ممارسات تعسفية في حق العمال الجزائريين و كرد على قرارها قامت السلطات الجزائرية بوقف السفر الى فرنسا في سبتمبر 1973.

هذا كله اثر على تدفق عدد المهاجرين و ادى الى انهاء مسار الهجرة العمالية الى فرنسا ، و تم تنظيم الهجرة العمالية و تحديدها وذلك بموجب نظام الحصص ، ليصبح عدد المهاجرين يقدر سنويا بـ 12.400 مهاجرا[2] .هذه القوانين الضابطة لقضية الهجرة و التي لجأت اليها فرنسا ، خلق نوع جديد من الهجرة و المتمثل في الهجرة الغير شرعية او الهجرة السرية ، و التي اثرت هي الاخرى بشكل كبير و ما زالت تؤثر على مسار العلاقات بين البلدين ، و اصبحت ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر احد ابرز التهديدات التي تواجه فرنسا من الناحية الامنية و الاجتماعية و كذا الاقتصادية و قد اخذت الهجرة غير القانونية منحى تصاعدي مع بداية الالفية الثالثة ، و يقدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حوالي 900.000 مهاجرا ، غير ان هذا العدد لا يعبر عن الواقع ،

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص ص 139-140.
[2] ساعو حورية، مرجع سابق، 194.

لان عدد المهاجرين الجزائريين الغير شرعيين في فرنسا كبير ، و لم تتمكن الحكومة الفرنسية من الحول عليه ، نظرا لصعوبة التعرف عليهم ، و هذا ما يشكل اكبر تحدي بالنسبة للحكومة الفرنسية ، لذلك تشكل الهجرة الغير شرعية تهديدا كبيرا لاستقرار فرنسا سواء اجتماعيا او اقتصاديا ، فمن الناحية الاقتصادية و خصوصا فيما يتعلق بالعمل غير المشروع او الغير المؤمن حيث اصبح معظم الفرنسيين يبحثون عن اليد العاملة الرخيصة و الغير مؤمنة اجتماعيا بحكم ان هذه الفئة ليست لديها حقوق اجتماعية او اقتصادية و هذا يؤدي الى نسبة البطالة في المجتمع الفرنسي الى جانب العديد من المشاكل الاجتماعية ، ابرزها الفوضى و الاجرام الذي يمكن ان ينجم عن هؤلاء المهاجرين الغير شرعيين ، و ذلك الى عدم امكانية اندماجهم في المجتمع الفرنسي لاختلاف الثقافات فيما بينهم[1].

اما فيما يتعلق بتأثير الهجرة السرية على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، فلها تأثيرات كبيرة على علاقات الطرفين بحيث ان كل طرف ينظر الى الطرف الاخر بأنه مصدر للتهديد و لذلك في العديد من الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الامنية ، و على هذا الاساس قامت الجبهة الوطنية الفرنسية بإعادة المهاجرين الجزائريين الى بلادهم ضمن حماية حقوق المهاجرين الشرعيين كافة بموجب للقانون فقد قبل طرفي مؤتمر برشلونة " المتوسطي " مبدأ مسؤولية السماح بإرجاع المهاجرين الى ديارهم الاصلية ، اما من الجانب الجزائري فهو يرى ان فرنسا تصنع من المهاجرين و ابنائهم ذوي ثقافة مختلفة في ثقافة الوطن الام مما يؤثر على الانتماء القومي لهم ، و ما تؤكده على خطورة الترابط الثقافي ما اكدته الاحداث التي حصلت في الجزائر و ما تعانيه ماليا و هو ان معظم العمليات الارهابية تمول و يخطط لها من خارج الجزائر و خاصة من الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا ، و هذا انتج اثار سلبية عدة على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، كما ان هذا العدد الكبير من المهاجرين يمكن ان يصبح ورقة للضغط على الحكومة الجزائرية ، حيث ان تعرضها لأية عملية طرد جماعي او اضطهاد قد يربك اقتصادها الذي يعاني في الاصل مشكلات اقتصادية و ديون تسبب لها الكثير من الازمات الاقتصادية[2].

و بذلك اصبحت قضية الهجرة و خصوصا الغير شرعية من بين اهم العوامل التي اثرت و ما زالت تؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ليس في الجانب الاجتماعي فقط بل حتى البعد السياسي و الامني و كذا الاقتصادي.

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص ص 141-142 .

[2] عبد المؤمن مجدوب، مرجع سابق، ص ص 306-307.

خلاصة الفصل الثاني

كان الاطار القانوني في العلاقات الجزائرية الفرنسية سواء في اطار ثنائي او في اطار جماعي الاثر البالغ في توطيد و توسيع علاقة التعاون خاصة في المجال الاقتصادي ما بين البلدين ، الا ان مشاريع الشراكة هذه لم تخل من التحديات و المشاكل ، و ذلك بسبب التحولات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية .

من خلال دراسة مؤشرات التعاون ما بين الجزائر و فرنسا في مختلف القطاعات ، و التركيز على سياسة فرنسا الاقتصادية في الجزائر خصوصا بعد الحرب الباردة ، نلاحظ ان فرنسا ارتكزت على استراتيجية تهدف اساسا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الجزائر ، بحيث حاولت الحفاظ على سياسة التعاون و توسيعها مع الجزائر ، و هنا ندرك ان سياسة التعاون تبقى احد اهم عناصر السياسة الخارجية الفرنسية مع مستعمراتها القديمة خاصة الجزائر ، و عليه اصبحت الاساليب الاقتصادية و التقنية محور اساسي للسياسة الخارجية الفرنسية و ذلك على حساب سياسة التهديد و السلاح و التي امتدت لقرون .

بالرغم من وجود علاقات تعاون خاصة على المستوى الاقتصادي ما بين الجزائر و فرنسا ، الا ان هذه العلاقات يشوبها بعض الخلافات و التي اثرت و ما زالت تؤثر في طبيعة العلاقات ما بين البلدين ، بحيث ان الملفات التاريخية بكل ابعادها ، و المتمثلة في قضية الاعتذار و الارشيف و كذا التجارب النووية الفرنسية في الجزائر ، و الملفات الاقتصادية و الاجتماعية بما فيها ملف الهجرة و كذا الجريمة المنظمة .....الخ ، تعتبر اهم القضايا المستجدة التي يتم تسويتها ستجعل النزاع مستمر و هذا بدوره يؤثر سلبا على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية .

الفصل الثالث

خطة الفصل الثالث

الفصل الثالث :مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل المنافسة الدولية

المبحث الاول : تأثير التنافس الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية

- المطلب الاول : تأثير المنافسة الامريكية على مكانة فرنسا في الجزائر
- المطلب الثاني : تأثير المنافسة الصينية على مكانة فرنسا في الجزائر
- المطلب الثالث : تأثير المنافسة الروسية على مكانة فرنسا في الجزائر

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية

- المطلب الاول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الخطي)
- المطلب الثاني : تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الاصلاحي)
- المطلب الثالث : تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الثوري)

تمهيد:

في اطار التحولات و المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية العديد من التحديات، التي انعكست بشكل كبير على مسار و مستقبل هذه العلاقات و من اكبر هذه التحديات، بروز التنافس الدولي بفرنسا على المنطقة التي احتكرتها و جعلها مركز نفوذ لها.

و عليه تم في هذا الفصل ابراز اهم الفواعل الدوية التي اصبحت تشكل تحدي لفرنسا من خلال منافساتها على الجزائر، الى جانب التطرق الى افاق و مستقبل العلاقات ما بين البلدين، و مدى قدرة فرنسا على مواجهة هذا التنافس الدولي، و ما هو الشكل الذي تدرس عليه العلاقات الجزائرية الفرنسية .

و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الاول : تم فيه دراسة تأثير التنافس الدولي على مكانة فرنسا في الجزائر، و حصرناه في التنافس الامريكي و الصيني و الروسي لفرنسا على الجزائر، و ذلك من خلال تناول ثلاث مطالب .

المبحث الثاني : تم فيه التطرق الى السيناريوهات التي قد تتخذها العلاقات الجزائرية الفرنسية (مستقبل العلاقة) بحيث تم فيه الحديث عن ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، للصورة التي اتخذتها العلاقات الثنائية ما بين البلدين في المستقبل .

المبحث الاول : تأثير التنافس الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية

في ظل المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر، اصبحت مركزا للتنافس على مستوى القوى الكبرى، من ابرزها الولايات المتحدة الامريكية، و كذا الصين و التي اصبحت تمثل تحديا كبيرا على دراسة مستقبل العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا، و عليه قسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الاول سيتم الحديث عن التنافس الامريكي لفرنسا على الجزائر، و المطلب الثاني خصص لدراسة التنافس الصيني لفرنسا على الجزائر، بينما المطلب الثالث سيتم الحديث فيه عن انعكاسات التنافس الدولي على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الاول: تأثير المنافسة الامريكية على مكانة فرنسا في الجزائر

شكلت الجزائر اهتماما و مصالح اكيدة للولايات المتحدة الامريكية، و حاولت هذه الاخيرة ضمان نفوذه و بقاء متميز في الجزائر عن طريق اقامت علاقات معها في العديد من المجالات .

اولا : العلاقات الاقتصادية الامريكية مع الجزائر.

ان التقارب الامريكي من الجزائر على المستوى الاقتصادي يعود الى العديد من الاسباب أولها و أهمها ضمان تدفق البترول و الغاز الطبيعي للو.م.أ، و حلفائها و ذلك بأثمان معقولة لأن احتياطات النفط في شمال افريقيا و الشرق الاوسط قدرت بنحو 70% من اجمالي الاحتياطات العالمية، و تعتمد الو.م.أ، على 50% من النفط الخارجي، بالإضافة الى كون الجزائر تعتبر المصدر الثالث للغاز الطبيعي في العالم، و الى جانب ضمان تدفق النفط و الغاز، تغير السوق الجزائرية سوق واعدة و تضم 30 مليون مستهلك، الى جانب انها تمثل ارضية خصبة لجذب الاستثمارات[1].

تقوم الجزائر بتصدير كميات كبيرة من البترول و الغاز باتجاه الولايات المتحدة الامريكية، و بالمقابل فإن ما تستورده الجزائر من الولايات المتحدة الامريكية من منتجات صناعية و معدات الاعلام الالي ليست بالحجم الكبير .

كانت المبادلات التجارية سنة 1990 ما بين البلدين تشكل اكثر من 3 مليار دولار، الا انها انخفضت بعدها الى اقل من 3 مليار دولار و ذلك من سنة 1991 الى سنة 1996، و هذا التراجع يعود الى توتر الوضع الامني في الجزائر، و منذ سنة 1997 ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من جديد لتجاوز 3 مليار دولار، و كانت الجزائر تمثل الزبون السادس للولايات المتحدة الامريكية عربيا و عاد و انخفض حجم التبادل التجاري خلال سنة 1998 و 1999 الى حوالي 2 مليار دولار، و كانت هذه فترة انتقالية لأنه سيعود

[1] حنان دويدار، **الولايات المتحدة الامريكية و المؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد** 127، جانفي 1997، ص 121.

حجم المبادلات سنة 2000 ليتجاوز 3 مليار دولار و استمر في التزايد خلال السنوات الاربع الاخيرة (2000-2004)، ليصل سنة 2003 الى اكثر من 5 مليار دولار .

و لكن سنة 2004 حطمت كل الارقام و بلغت المبادلات التجارية بين البلدين اكثر من 6.5 مليار دولار لتقارب 7 مليار دولار، و هو رقم يدل على الدرجة التي اصبحت فيها العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد اصبحت الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بمثابة شريك اقتصادي يعتمد عليه في شمال افريقيا و العالم العربي، و ذلك يتجسد في كون الجزائر ضمن المراتب الاولى، فسنة 2001 كانت الجزائر خامس اكبر سوق للولايات المتحدة الامريكية في شمال افريقيا و الشرق الاوسط، و كانت الولايات المتحدة الامريكية تشكل الزبون الثاني للجزائر خلال نفس السنة، و خلال السنوات الاخيرة ظلت الجزائر تشكل احد اكبر الاسواق للولايات المتحدة الامريكية في منطقة المغرب العربي.

اما فيما يخص الاستثمار، فقد بلغت الاستثمارات الامريكية في الجزائر سنة 1998 اكثر من مليار دولار، منها 2.156 مليار في مجال النفط و 2.372 مليار خارج قطاع النفط[1]، و بقي الاستثمار الامريكي يتراوح خلال الفترة 1998-2002 بين 4 و 4.5 مليار دولار ليبلغ خلال 2003-2004 اكثر من 5 مليار دولار، و بهذا فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الاستثمارات الامريكية، بعد كل من السعودية و مصر، و قد مثل الاستثمار الامريكي بمفرده ثلث الاستثمار الاجنبي في الجزائر سنة 2002، و هذا جعلها في المرتبة الاولى على المستوى العربي في استقبال الاستثمار الاجنبي، و يهتم المستثمرين الامريكيين اساسا بالقطاع النفطي حيث و انه في عام 2006 حصلة شركة "شل" على عقدين للتنقيب عن 7 ابار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، و تعتبر الجزائر سابع مورد للنفط في السوق الامريكية، اما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن سنة 2005 اقتصر على سوق جنوب افريقيا فقط، هذه الشركة **semp 10** بعد ذلك بعدة عقود منها عقد مع شركة استفادت للطاقة، حيث تسمح هذه الاتفاقية بتزويد السوق الامريكي بحوالي 250 الى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي على مدى عشرين سنة.

اما في قطاع الكهرباء، حصلت شركة **General Electric** في جوان 2008 على عقد لتجهيز محطة توليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم في سوق العاصمة، يتعلق الامر بثالث موقع خص به الامريكيين الذي يوفر ضاغطات غاز بأعلى تكنولوجيا، حيث قدر مبلغ العقد ب635 مليون اورو.

و في الفترة الممتدة من 2005 الى 2008 عرفت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الامريكية تزايد ملحوظ، حيث ان الصادرات الجزائرية قدرت بـ 17.5 مليار دولار، اما صادرات الولايات المتحدة الى الجزائر قدرت بـ1.5 مليار دولار بزيادة بلغت 20%[2].

---

[1] حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الامريكية، 1992-2004**، مذكرة ماجيستير، (جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2004-2005)، ص ص 60-61.

[2] هنون نصر الدين، مرجع سابق، ص 99.

و على سبيل المقارنة في سنة 2004 كانت فرنسا اول مورد الى الجزائر بمبلغ 4.12 مليار دولار اي بنسبة 22.67% من اجمالي الواردات الجزائرية، في حين كانت ثالث زبون بما يقدر بـ 3.61 مليار دولار و ذلك بعد الولايات المتحدة الامريكية التي استولت على ما يقدر ب 23.15% من الصادرات الجزائرية في عام 2004 و الشكل التالي يوضح حجم التبادلات التجارية بين الطرفين[1].

المبادلات التجارية الامريكية الجزائرية مقدرة بمليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الامريكية الى الجزائر	نسبة التغطية%	الواردات الامريكية من الجزائر	نسبة التغطية%
1992	00 ،20.780	11	80 ،34.732	13.9
1994	40 ،48.527	14.3	40 ،51.972	16
1996	70 ،50.960	10.2	70 ،113.582	15.3
1998	40 ،58.253	10.9	30 ،90.981	16.8
2000	20 ،78.687	11.4	00 ،257.697	15.6
2001	50 ،79.150	10.3	70 ،210.059	14.2
2002	90 ،92.689	9.7	50 ،213.321	13.6
2003	90 ،54.574	5.2	60 ،378.658	19.9
2004	10 ،77.180	5.9	70 ،517.111	22.1
2005	70 ،99.314	6.6	90 ،788.237	23
2006	90 ،103.181	6.6	81 ،108.242	27.2

المصدر : جدول من انجاز **بيرم فاطمة** بناء على احصائيات **الديوان الوطني للإحصائيات**[2]

يوضح هذا الجدول قيمة المبادلات التجارية بين امريكا و الجزائر و ذلك من سنة 1992 الى غاية 2006 حيث قدرت نسبة الصادرات الامريكية الى الجزائر سنة 1992 بـ .2078000د.ج و ذلك بنسبة تغطية بلغت 11%، اما قيمة الواردات الامريكية من الجزائر من نفس السنة قدرت بـ3473280د.ج و نسبة تغطية بلغت 13.9%، اما قيمة الصادرات الامريكية من الجزائر شهدت زيادة ملحوظة و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1994 الى 1998، كما شهدت قيمة الواردات الامريكية من الجزائر هي الاخرى زيادة ملحوظة و ذلك من

[1] هنون نصر الدين، مرجع سابق، ص 100.

[2] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 198.

سنة 1994 الى 1996، لتشهد بعد ذلك سنة 1998 تراجعا، و بعدها شهدت نسبة الصادرات الامريكية الى الجزائر زيادة متسارعة و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000 الى 2006 لتبلغ قيمتها 103181.00د.ج، كما نلاحظ زيادة متسارعة لقيمة الواردات الامريكية من الجزائر من نفس الفترة، و من هنا نستنتج توسع التعاون التجاري ما بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية، و عليه تعتبر الجزائر شريك تجاري مهم في مجال الطاقة لذلك فهي تحتل المرتبة الاولى بين الشركات التجارية للولايات المتحدة الامريكية في المغرب العربي كما ارتفعت حجم المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2007 الى 19.46 مليار دولار و ذلك بزيادة بنسبة 23% من سنة 2006 كما ان نسبة 99.1% من صادرات الجزائر الى الولايات المتحدة الامريكية كانت من المحروقات[1].

و في اطار الدورة الرابعة لمجلس الاعمال الجزائري الامريكية التي عقدت في واشنطن في مارس 2016 تباحث المشاركون في هذه الدورة العديد من الملفات المرتبطة اساسا بترقية التجارة الثنائية و الاستثمار بين البلدين، وقد توصلت الدورة الى ضبط جملة من عروض الشراكة في القطاع الفلاحي مع تفعيل الانفاق الخاص بالصحة النباتية و اخر خاص بالنقل حيث تتواصل المفاوضات بين سلطتي الطيران المدني في كلا البلدين، الى جانب المحادثات الجارية في قطاع المالية للوصول الى تفعيل اتفاق ثنائي حول عدم "الازدواج الضريبي*".

و قد سمحت الدورة الرابعة ايضا بتفعيل مشاريع في مجال المرافقة التقنية الخاصة بالملكية الفكرية و ايضا ولوج السوق الأميركة بتنظيم عدة ورشات متخصصة، و في مجال الترخيص التجاري تم وضع برنامج لتطوير القانون التجاري من طرف الهيئة الامريكية للتجارة و التعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة تبحث الابعاد المالية و القانونية للترخيص التجاري الجزائري[2].

[1] **التبادل التجاري الجزائري الامريكي**، بلغ 19.4 مليار دولار، انظر الرابط:
http://www.djazaires.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 16 افريل 2018 على الساعة 21:50 بالتوقيت المحلي الجزائري.

* الازدواج الضريبي، هو فرض الضريبة ذاتها او ضريبة من النوع نفسه اكثر من مرة على نفس الشخص سواء كان شخص طبيعي او اعتباري بالنسبة للمال نفسه عن نفس المدة.

[2] الجزائر–الولايات المتحدة الامريكية، تسهيل التدفق التجاري في جدول اشغال الدورة الخامسة لمجلس الاعمال الجزائري الامريكي بالجزائر، انظر الرابط:
http://www.commerce.gow.dz/...lalgerie.usa.la.facilititation.des.flux
تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 21:21 بالتوقيت المحلي الجزائري.

ثانيا : العلاقات الامنية الجزائرية الامريكية

تعد الجزائر الشريك الاول لروسيا و ذلك في استيراد الاسلحة على غرار غريمتها الولايات المتحدة الامريكية و التي لم تدخل السوق الجزائرية الا بعد التسعينات و بداية القرن العشرين و تحديدا بعد احداث 11 سبتمبر 2001، و اعلان امريكا الحرب على الارهاب بحيث وجدت امريكا الجزائر شريكا مهما لها و هذه الاهمية تكمن في ما تملكه الجزائر من خبرة في مكافحة الارهاب، و في هذا الاطار عقدت الجزائر مع امريكا العديد من الاتفاقيات منها ما تعلق بالجانب العسكري، مثل تدريب الجنود الى جانب تزويد الجيش بالمعدات العسكرية المتطورة، و منها ما تعلق بالجانب الشبه العسكري كتبادل المعلومات الاستخباراتية

في سنة 1997 اشترت الجزائر ستة (06) طائرات عسكرية ذات اجهزة دفاعية مخصصة للنقل من صنع شركة " و التي قدرت قيمتها بحوالي 23 مليون دولار للطائرة الواحدة حيث تستخدم لغرض مراقبة Gulf Stream" الحدود و الاتصالات و المكالمات بهدف دفاعي[1] .

كما اختارت الجزائر الشركة الامريكية " **نور قروب غرومان** " لتطوير اجهزتها للدفاع الجوي، و في السنوات الاخيرة من التسعينات شهد التقارب العسكري بين البلدين منعطفا حاسما، تجسد ذألك في تنظيم عدة مناورات عسكرية مشتركة للتدخل العسكري السريع، هذا بعد ما شهد الموقف الامريكي تحول من الازمة الجزائرية و ذألك منذ سنة 1995، و الذي تبعه انضمام الجزائر لمسار الحوار المتوسطي لمنطقة الحلف الاطلسي في مارس 2000، ليتعزز هذا المسار بالدور الذي انفردت به الجزائر و ذلك في اطار الاستراتيجية الامريكية الدولية و الاقليمية لمكافحة الارهاب .

و يتضمن التعاون العسكري الجزائري–الامريكي برنامجا موسعا و ذألك في مجال تبادل المعلومات، بحيث تستفيد الجزائر من الصور الملتقطة من الاقمار الصناعية الامريكية بغرض حماية حقوق التغطية .

تستفيد الجزائر من مساعدات امريكية من صندوق التدريب و التكوين العسكري و التي قدرت قيمتها ب 144 الف دولار سنة 1990 لتتراجع هذه المساعدات سنة 1996 الى 75 الف دولار و ذلك نتيجة الحظر

[1] هادي زكرور، **توازن الري، القوة العسكرية العالمية**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،د.ط، 2013)، ص 66.

العسكري الغير المعلن على الجزائر لترتفع هذه المساعدات سنة 1998 حيث وصلت قيمتها الى 125 الف دولار التي خصصت الى تدريب ضباط عسكريين في مجال الطيران و القوات الخاصة .

في سنة 2003 تضاعفت هذه المساعدات لتصل الى 550 الف دولار ليستمر التعاون في مجال مكافحة الارهاب المحرك الرئيسي لها.

لقد شهدت مبيعات الاسلحة الامريكية للجزائر تصاعدا تدريجيا مستمر و ذلك منذ سنة 1990 الى غاية 1999 اين بلغت قيمتها حوالي 20 مليون دولار لتصل الى 38 مليون دولار[1] سنة 2002 و هذا يدل على توطيد و تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي و الامني مما ادى الى تطوير العلاقات الجزائرية الامريكية في مختلف ابعادها.

ثالثا: مظاهر التنافس الامريكي الفرنسي في الجزائر

ان الاهتمام الامريكي بالجزائر يكمن في حاجة الولايات المتحدة الامريكية الى الموارد الاولية الموجودة الى حد كبير و خصوصا المعادن الاستراتيجية الى جانب الحاجة الماسة الى السوق الجزائرية، و استمرار اهميته التي تكمن في الموقع الاستراتيجي للجزائر كونها مطلة على الممرات المائية و الطرق التجارية العالمية، و ظهور الاسلام كأحد الايديولوجيات المعاصرة التي تسعى من خلال بعض الافراد و الجماعات السياسية لتنظيم انفسهم و مؤيديهم في تحدي الغرب و في مواجهة سياساته و ممارساته في مناطق عدة من العالم[2]، من جهة ثانية استخدمت الولايات المتحدة الامريكية الية لطرد النفوذ الفرنسي في القارة الافريقية عموما و الجزائر خصوصا تجسدت في القضايا الامنية حيث تشهد القارة الافريقية ظاهرة العنف السياسي في معظمها الى جانب الحروب الاهلية و النزاعات ما بين دولها[3].

اما بالنسبة لفرنسا في افريقيا عامة و الجزائر خاصة تمثل احد العوامل الثلاثة لضمان مكانتها الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الامن، الى جانب قدرتها النووية، و قد حافظت فرنسا على علاقتها مع هذه الدول و التي استغلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة و دقيقة طبقتها مع هذه الدول في العديد من المجالات منها ما هو عسكري و منها ما هو اقتصادي و ثقافي، اما بالنسبة الى الجزائر فأنها تعتبر منطقة نفوذ لفرنسا منذ

[1] هنون نصر الدين، مرجع سابق، ص ص 112-113.

[2] نسيم بهلول و اخرون، الحوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل،(القاهرة: دار الحامد، د.ط، 2016)، ص ص 150-151.

[3] جميل مصعب، تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا، (عمان: دار مجدلاوي، د.ط، 2005) ص 105.

احتلالها سنة 1830 على الرغم من اعطاء الجزائر استقلالها و تفريطها في ادارتها بشكل مباشر، الا ان فرنسا استطاعت ان تجعل الجزائر ضمن فلكها الاقتصادي و ذلك من خلال اليات الاستعمار الجديد[1]، الغير مباشر حيث ظلت فرنسا تنظر للجزائر على انها مجالها الحيوي التي لا يمكن التفريط فيه، و ترفض اي تنافس دولي في هذا المجال و قرت انها خط احمر في نفوذها الدولي التي قد تقوم خوض اي عراك من اجله، و تمتلك فرنسا اليوم شبكة من المصانع في مقدمتها المصانع الاقتصادية، حيث تتصدر فرنسا قائمة الشركاء المستثمرين و ذلك بنسبة 30% في ارقام المبادلات و الاستثمارات كما تعد زبونا مهما بالنسبة للجزائر في مجال المحروقات.

غير ان الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية و روابطها الثقافية القوية بمنطقة الشرق الاوسط باعتبارها جزء من العالم العربي و الاسلامي عادة ما يشكا دافعا قويا و محفزا للولايات المتحدة الامريكية و ذألك من اجل البقاء كمنافس قويا و مزعجا للسياسة الفرنسية خصوصا بعد انسحاب المنافس السوفياتي من المنطقة و بروز طموح امريكي خلال التسعينات، و تم توجيه الكثير من الضربات القوية الى فرنسا في مناطق كثيرة كانت تعد مناطق نفوذ تقليدية لفرنسا من بينها دول غرب افريقيا التي تعتبر الجزائر بوابة فرنسا الجنوبية لها[2] .

كانت للولايات المتحدة الأمريكية مواقف مناقضة للمواقف الفرنسية في القضايا المتعلقة بالجزائر ففي فترة الازمة الامنية التي شهدتها الجزائر في التسعينات لعبت امريكا دورا محوريا في تلك الفترة، حيث علقت صحيفة **"لوموند"** الفرنسية ان امريكا تطارد فرنسا في الجزائر، ففي الوقت التي كانت فرنسا تحكم الانقلاب على الديمقراطية في الجزائر سنة 1992 نجد بالمقابل الادارة الامريكية اتخذت موقفا مغايرا لفرنسا، و عليه وجدت في موقف فرنسا ثغرة يمكن التدخل من خلالها في احداث الجزائر و ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا متحمسة لسياسة استئصال ما يطلق عليه بالإرهاب الاسلامي[3].

فرضت العولمة وجود تنافس اقتصادي حتى بين من تحالفوا ضد العو المشترك اثناء الحرب الباردة، و بالتالي سعت واشنطن الى اعادة النظر في علاقتها مع الدول الاوربية خاصة فرنسا . ففي المغرب العربي و في الجزائر بالخصوص بدأت تجهر بمواقف سياسية و اقتصادية مزاحمة للسياسة الفرنسية، خاصة بعدما عاينت فرنسا موقف

[1] امين الباز، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، (الاسكندرية: دار الوفاء القانونية، د.ط، 2010)، ص 32.

[2] امين الباز، المرجع السابق، ص 33.

[3] قط سمير، **المغرب العربي في السياسة الخارجية الامريكية منذ منتصف التسعينات، ابعاد فرص و قيود**، مجلة الدراسات السياسية و العلاقات الدولية العدد 9، الجزائر جوان 2017، ص 127.

الجزائر التي باتت حريصة على اقامة علاقات وثيقة مع امريكا. و ذلك في اطار تنويعها لشركاتها الاستراتيجيين[1]، و ربما كان هذا هو اهم العوامل التي دفعت الاوربيين و فرنسا خصوصا الى اطلاق مشاريع استراتيجية تجاه المغرب العربي و على الخصوص في الجزائر من اجل استعادة مصالحها و توطيد علاقتها بها خاصة في ظل التنافس الامريكي.

بالرغم من هيمنة فرنسا على اسواق المغرب العربي عموما و اسواق الجزائر بشكل خاص، غير ان امريكا تكشف هذه الاخيرة نيتها فيها فتخترقها، حيث بلغت قيمة الواردات الامريكية لدول المنطقة المغاربية اكثر من 34% من اجمالي وارداتها، في المقابل وصلت صادراتها الى ما يزيد عن 22%.

هذه الهجمة التجارية و الاستثمارية الامريكية في المغرب العربي و في الجزائر بشكل خاص حركت الفرنسيين و ذلك بإعلان سياسة جديدة للحوار قائمة على الشراكة و تحرير التجارة[2] .

مهما يكن من امر فالتطور السريع في العلاقات الجزائرية الامريكية و تموضعها في المنطقة المغاربية الساحلية هو ما اثار حفيظة فرنسا، و عليه يمكن النظر في التطور في العلاقات الجزائرية الفرنسية انه يندرج في اطار مواجهة الانتشار الجيوسياسي الامريكي، فقد كشفت الزيارات الفرنسية للجزائر عالية المستوى، زيادة على ذلك الاتفاق على ارساء شراكة في مجال الدفاع بين البلدين الى جانب تكثيف التشاور حول سبل مكافحة الارهاب، علاوة على ذلك تتحرك فرنسا عبر اطر اخرى خاصة منها مجموعة (5+5) دفاع و هي مبادرة تظم دول المغرب العربي اضافة الى دول اوروبية اخرى على راسها فرنسا بهدف التباحث من اجل تعزيز التعاون الامني بينها كما تسعى فرنسا تعزيز حضورها العسكري في الساحل الافريقي، من خلال المساهمة في تجهيز جيوش المنطقة و التعاون الاستخباراتي معها[3] .

[1] عبد الاله بقزيز، **الولايات المتحدة الامريكية و المغرب العربي، من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراع التكتيك**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، 2004) ص 75.

[2] قط سمير، المرجع نفسه، ص 127.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 71.

المطلب الثاني: تأثير المنافسة الصينية على مكانة فرنسا في الجزائر

بعد ما كانت الجزائر تمثل منطقة تنافس اقتصادي ما بين الدول الاوربية و على وجه الخصوص فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية، دخلت الصين كلاعب جديد في هذه المنافسة، و التي اصبحت امر عمالقة العالم اقتصاديا و حتى سياسيا و عسكريا و عليه سعت الصين الى اقامة علاقات مع الجزائر في مجالات مختلفة مدركة بذلك الاهمية التي تتمتع بها و المكانة الجيوستراتيجية التي تحتلها

اولا : العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية

لم تكن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية ذات اهمية الا في اواخر سنوات التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الجديد حيث بدأت المبادلات التجارية ما بين البلدين تشهد نمو مستمر و ذلك راجع لتوجه الصين نحو و رغبتها بأن تصبح قوة صناعية و تجارية، ففي سنة 2004 كانت الصين تحتل المرتبة الخامسة من بين الممونين للجزائر بقيمة اجمالية للواردات الصينية بلغت 915.89 مليون دولار بنسبة بلغت 5.01% بعد فرنسا بنسبة واردات بلغت 22.53% و ايطاليا بنسبة واردات 8.50% و المانيا ب 6.58% و الولايات المتحدة الامريكية بـ 5.86%، لكن في سنة 2010 تقدمت الصين الى المرتبة الثانية من بين الممونين للجزائر و ذلك بقيمة اجمالية بلغت 3974.48 مليون دولار من مجموع اجمالي الواردات بنسبة 10.15% بعد كل من فرنسا بنسبة 16.51% و ايطاليا 11.06%[1].

و في مجال الهندسة و البناء لعبت الصين دورا مهما في ازدها قطاع البناء الجزائري، بحيث قامت الشركات المملوكة للصين لضمان العقود الاساسية، و ذلك بداية بقطاع اي مكان منخفض التكلفة، و في وقت لاحق تم منحها عقودا في قطاعات اخرى عديدة، مشاريع بنية تحتية اكبر.

[1] سيليني ياسين، **العلاقات الجزائرية – الصينية: دعم متبادل**، مذكرة ماجيستير،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010-2011) ص 120.

من بين هذه المشاريع، بناء المطار الجديد بالعاصمة، الملعب الاولمبي بمدينة وهران، مبنى وزارة الخارجية، مبنى المحكمة الدستورية، اول مركز تجاري وطني (mall) ... الخ، الى جانب الشركات الصينية مؤخرا حظيت بنجاح في قطاع الطاقة[1].

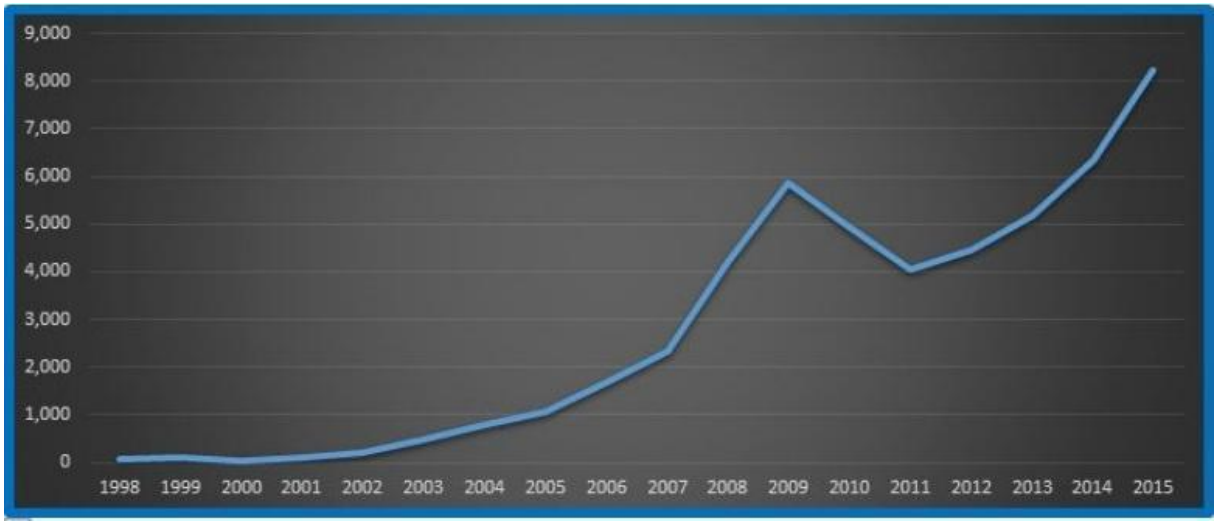

المصدر: http://www.sais-cari.org/s/Uploaded_ContractData-nnc5.xlsx

الشكل رقم (1): عدد عقود البناء الصينية بالجزائر بين سنتي 1998-2015.

نلاحظ من خلال هذا المنحنى زيادة عدد عقود البناء الصينية بالجزائر و ذلك من سنة 1998 الى سنة 2009 و ذلك بوتيرة ثابتة، لتشهد بعدها عدد عقود البناء الصينية بالجزائر انخفاضا متسارعا و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 الى غاية 2011، بعدها نلاحظ زيادة في عقود البناء بوتيرة متسارعة في الفترة الممتدة ما بين 2011 الى غاية 2015، و من هنا نستنتج ان الصين اصبحت تمثل شريك مهم في هذا القطاع بالنسبة للجزائر.

اما فيما يتعلق بمجال التجارة فمع مطلع الالفية الجديدة كانت حصة الصين من التجارة الخارجية ضئيلة و متواضعة، لكن بعدها تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكل متسارع (الشكل رقم 2)، صارت الجزائر بمثابة السوق الاكبر للصين في المغرب الكبير، في نفس الوقت تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الاكبر للواردات، يتم تسوية المعاملات المالية بين الجزائر و الصين باليوان الصيني، بدلا من الدولار الامريكي.

[2] العلاقات الصينية – الجزائرية، هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة، انظر الرابط:
http://www.polition.dz.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 19:00 بالتوقيت المحلي الجزائري.

الشكل (2) منحنى بياني يوضح التجارة الثنائية بين الجزائر و الصين و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1992-2016 .

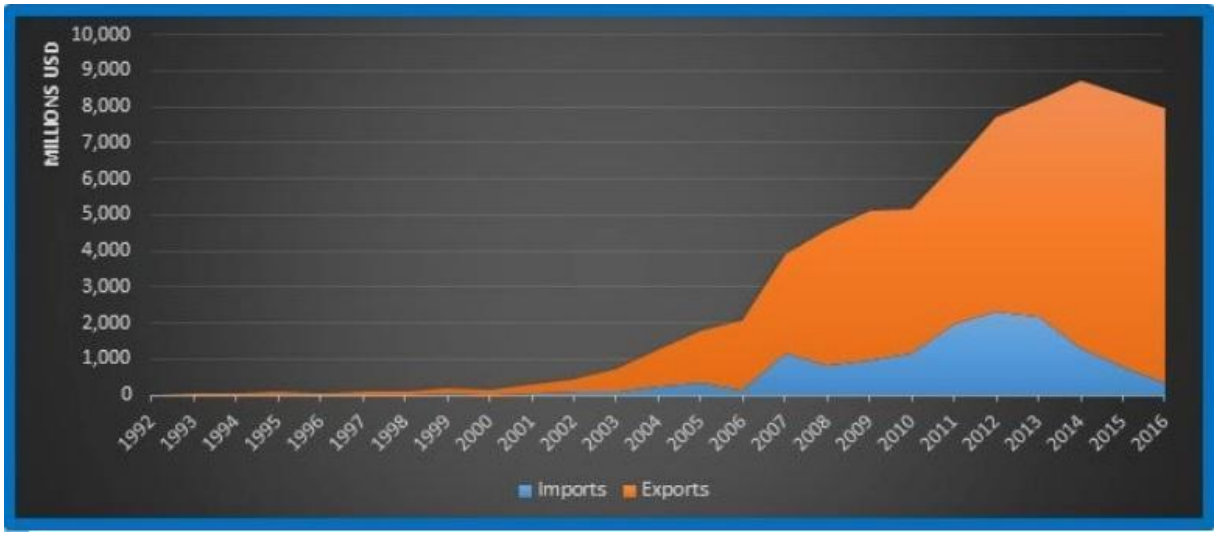

المصدر: https://comtrade.un.org/data/

من خلال هذا المنحنى غياب الصين كشريك تجاري مع الجزائر و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1992 الى غاية 2000 و منذ الالفية الجديدة كانت حصة الصين من التجارة الخارجية ضعيفة الى غاية 2006، لكن بعدها تزايدت قيمة التجارة الصينية الجزائرية و ذلك بشكل متسارع جدا في الفترة الممتدة ما بين 2006 الى غاية 2016.

تتميز التجارة الثنائية بين الجزائر و الصين في ان هناك عدم توازن كبير، مع تسجيل الجزائر لعجز كبير، الى جانب ان النفط و كذا المنتجات البترولية على واردات الصين من الجزائر، في حين تكون صادرات الصين الى الجزائر في اغلبها من سلع مصنعة، كما انتشرت شركات الاستيراد و التصدير مدعومة بوصول التجار الصينيين الذين تكيفوا مع السوق الجزائرية و اصبحوا راسخين بقوة في البلاد[1]، اما في ما يتعلق بمجال الاستثمار، فعبر الاعوام الماضية العديدة عرفت نشاطات مشاريع الاستثمار الصينية بالجزائر تنوعا مناسبا متراوحة بين استثمارات في قطاع انتاج الاسمنت الى مشاريع السكك الحديدية و تصنيع المعدات و الصناعات البترولية، الا ان الشركات الصينية سعت الى الاستفادة من فرص الاستثمار بالجزائر فعرفت تطورا بشكل سلس و غير معقد، سعت الشركات الحكومية الصينية الى ارساء موطن قدم لها في قطاع النفط الجزائري، منذ القيود التي خففت على

[1] العلاقات الصينية – الجزائرية، هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة، انظر الرابط:
http://www.polition.dz.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 19:00 بالتوقيت المحلي الجزائري

الاستثمار الخارجي اواخر التسعينات، و في شهر اكتوبر 2002، تحقق التقدم الاول، حينما انضمت شركة (sinopec) الصينية الى الشركة الوطنية الجزائرية للنفط سوناطراك[1].

و فيما يخص الاستثمار خارج قطاع المحروقات، قامت الصين بتصدير للجزائر، و ذلك في سنتي 2012-2013، عدد سيارات اكثر من اي بلد اخر، حيث يعتبر مجال صناعة السيارات و العربات التجارية بمثابة المجال الثاني الذي تسعى الشركات الصينية للاستثمار به في الجزائر .

و في شهر جويلية 2016 قامت شركة فاو (faw) بتوقيع لميثاق استثماري مع مجموعة " اركوفينا الجزائرية (arcofina) و ذلك من اجل بناء مصنع لتركيب السيارات في الجزائر، الا انه كان هناك شراكة اخرى في مجال استثمار السيارات، و ذلك ما بين شركة السيارات الصينية (jac) و شركة (emin auto) الجزائرية لأجل بناء مصنع تركيب شاحنات خفيفة الحمولة، الى جانب استثمارات مشتركة تم توقيعها بين الجزائر و شركات صينية اخرى في قطاع السيارات' و هذا يوضح مدى توسع و توطيد العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، و ذلك في العديد من المجالات، حين اصبح كل طرف يدرك مدى اهمية الطرف الاخر، من اجل تطوير و تنمية الاقتصاد و تطويره لكلا البلدين .

ثانيا : مظاهر المنافسة الصينية الفرنسية على الجزائر

اصبح حضور الصين في المشهد الدولي امرا واقفا، و ذلك بالرغم بحكم القوة التي اصبحت الصين تتمتع بها، و التي من خلالها اصبحت تنافس اقوى دول العالم، على رأسها الو.م.أ، حيث اصبحت الصين تقود في افريقيا بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، سياسة فتح او غزو اقتصادي سابق لها، فهي تستثمر في كل القطاعات، الزراعية و الصناعية و المعدنية، الى جانب رغبتها في الحصول على البترول، هذا التدخل الصيني قلب كل الموازين و وضع فرنسا القوة ذات النفوذ التقليدي في الجزائر في ذهول كبير امام هذا الاكتساح[2].

و يعود دخول الصين الى الساحة الجزائرية الى محددين مركزيين.

- الاندماج الكامل للصين في الحياة الدولية، و محاولتها لصبح قوة تستطيع منافسة القوى الدولية الكبرى، و محاولتها ان تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها .

[2] العلاقات الصينية – الجزائرية، هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة، انظر الرابط:

http://www.polition.dz.com

[1] هند بطلموس، المغرب العربي و الصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير، انظر الرابط:

http://www.annaba.org/mbaneues/571097.htm

تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 20:40 بالتوقيت المحلي الجزائري.

– و من جهة ثانية فإن الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه، كما ان تطوره هذا يقوم على حاجة كبرى للطاقة، فالصين هي ثاني اكبر مستهلك للبترول في العالم، و هذا بعد الولايات المتحدة الامريكية، قبل اليابان و المانيا، فالحين تمثل اليوم ما يقارب من 6% من الطلب العالمي على الطاقة، و يرى الاقتصاديون انها ستتضاعف في سنة 2030، و كي تحافظ الصين على درجة تقارب 8% فإنه يستوجب عليها ان تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية .

بعد دخول الصين نادي الدول الكبرى المستهلكة للطاقة بعد النمو الكبير الذي عرفه اقتصادها منذ مطلع التسعينات، و تنامي حاجتها الماسة الى الموارد الطاقوية، لا سيما بعد تجاوز الانتاج الاصلي فيها حدود الاكتفاء الذاتي ابتداء من عام 1993، من اهم العوامل المؤثرة في سوق النفط العالمية، حيث لا تزال الصين و منذ هذه السنة (1993) تعتمد بشكل مستمر و متصاعد على النفط المستورد لتغطية احتياجاتها منه، و قد وصلت نسبة الاستيراد فيها عام 2000 الى 8.33% من مجموع ما تستهلكه و الى 15.8% من عام 2004 بعد ان كانت 6.7% عام 1995[1] .

و مع دخول الصين بما يمكن وصفه معترك الطلب العالمي و المنافسة الدولية على الطاقة، و تسببها نتيجة ذلك في اشتداد درجة هذه المنافسة امام تراجع المنتوج و شح العرض و بدأ نضوب الاحتياطات على النحو الذي اكده كافة خبراء القطاع، فإن هذا سيؤدي و بشكل حتمي الى توسيع مساحة و فضاء المنافسة الدولية حول مصادر الطاقة، و محاولة الانفراد بنفوذ الدول التي تملك هذه المصادر و على رأسها الجزائر[2] .

و من جهتها تسعى الجزائر للاستفادة من التنافس ما بين فرنسا و الصين و التي تزيد من استثماراتها بالجزائر بصورة مطردة.

و قال وزير الخارجية الفرنسي" **لوران فابيوس** "، خلال لقائه بوزير الصناعة الجزائري السابق" **عبد السلام بوشوارب***" في مجال الاقتصاد ' يجب ان نذهب بعيدا لان فرنسا تريد تبقى الشريك الاقتصادي الاول

[1] هند بطلموس، **المغرب العربي و الصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير**، انظر الرابط:
http://www.annaba.org/mbaneues/571097.htm
تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 21:30 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] عبد العظيم محمود حنفي ، **المملكة و الدور الاستراتيجي و الجيوسياسي في المنطقة**، انظر الرابط:
http://www.haras.naseej.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 افريل 2018 على الساعة 21:50 بالتوقيت المحلي الجزائري.

للجزائر، معبرا ان الجزائر ليست سوقا و لكنها شريك فعلي، من جانبه صرح وزير الخارجية " **رمضان لعمارة**** " بأن الشراكة الجزائرية الفرنسية ستكون مفتوحة على كل القطاعات التي تعطيها الجزائر اولوية في الخطة الخماسية بين 2019/2014، و اشار لعمارة الى محاولة الحصول على تنافس كل الشركاء لكي تنصب مساهماتهم على فائدة الجزائر، و بلغ حجم واردات الجزائر من الصين عام 2013 على 6.82 مليار دولار مقابل 6.25 مليار دولار لفرنسا التي تحافظ على مكانتها كأول مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط و الغاز .

و يؤكد خبراء الاقتصاد، ان ما يجلب فرنسا و الصين للجزائر هو قيمة احتياطي العملة الجزائرية الذي يبلغ 194 مليار دولار، وكذلك 173 طن من الذهب، هو حجم الاحتياطي الجزائري من المعدن النفيس، و يؤكد الخبراء الاقتصاديون ان الجزائر التي تريد تحويل اقتصادها الى اقتصاد منتج، تحتاج اكثر خبرة و تكنولوجيا، و الادارة في الوقت الذي بدأت الشركات الفرنسية تفسر في الجزائر، منها شركة "توتال" الفرنسية العديد من الصفقات، حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار، مما جعل الجزائر اكبر سوق في افريقيا لشركات البناء الصينية و احد اهم الاسواق في العالم[1]، و عليه اصبحت الصين تشكل تحدي كبير لفرنسا اين اصبحت تزاحمها على المنطقة التي طالما اعتبرتها منطقة نفوذ خاصة بها .

المطلب الثالث : تأثير المنافسة الروسية على مكانة فرنسا في الجزائر

تركزت طبيعة العلاقات الجزائرية الروسية على العديد من القطاعات اهمها القطاع العسكري الذي يقون على تقديم الدعم العسكري للجزائر الى جانب ملف المصالح الاقتصادية بين البلدين، و غيرها من المصالح المشتركة التي وسعت من العلاقات ما بين البلدين، و وضعت روسيا في خط المنافسة الدولية لفرنسا على الجزائر .

[1] الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر، انظر الرابط:

http://www.aldjazeera.net/neus/ebusines/2014/06.

تمت زيارة الموقع بتاريخ 18 افريل 2018 على الساعة 00:30.

* عبد السلام بوشارب وزير الصناعة و المناجم الاسبق، تولى هذا المنصب منذ 29 افريل 2014 الى غاية 25 ماي 2017.

** رمضان لعمارة، وزير الشؤون الخارجية السابق، تولى هذا المنصب من 11 سبتمبر 2013 الى غاية 25 ماي 2017 ، اشتغل سابقا في منصب الامين العام لوزارة الشؤون الخارجية و كذلك مبعوث للأمم المتحدة الى ليبيريا بين عامي 2003-2007، و في المجال الدبلوماسي اشتغل كسفير للجزائر لدى الامم المتحدة في الفترة ما بين 1993-1996.

اولا : العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية

تمثل الجزائر سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية، و المعمرة مثل الآلات و المعدات و الاجهزة و الشاحنات و الحبوب ... الخ، و في اطار العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين، فقد كانت لملف الطاقة الحصة الكبيرة في العلاقة ما بين الطرفين، بحيث في اطار التعاون الجزائري الروسي في مجال الطاقة ساهمت روسيا في انشاء القاعدة الصناعية الجزائرية و تطوير فروع الطاقة و استخراج المعادن و صناعة التعدين و الثروة المائية بإرساء الخبراء لاستخراج خامات الحديد و الزنك و الرصاص، و الاطباء و الكوادر خاصة بعد خروج الفرنسيين .

و فيما يخص ملف الطاقة، تعد الجزائر و روسيا اكبر الممونين لأوروبا رفقة النرويج بالغاز، و ذلك بحصص تقدر على التوالي بـ 10% و 26%، و يعتبر الطرفين في منتدى البلدان المصدرة للغاز بحيث تملكان الى جانب 10 بلدان ثلثي الاحتياطات العالمية من الغاز و 40% من الانتاج العالمي و 60% من الصادرات لهذه المادة الطاقوية و فيما يخص مشاريع الطاقة، فإن روسيا تريد التعاون بين الشركة " غاز بروم " الرويبة و " سوناطراك " الجزائرية خاصة بعد تركيز مكتب " غاز بروم في الجزائر بين 2007/2006[1].

كما شملت مجالات التعاون اضافة الى التنقيب على الغاز و البترول و صناعة البتروكيمياويات و استخراج المعادن و صناعة التعدين و الاصلاح الزراعي من خلال توزيع رقعة الاراضي الخصبة، و بناء السدود و الكشف الجيولوجي للماء، حيث قام الخبراء الروس خلال 4 سنوات من اكتشاف 15% من الكمية التي اكتشفها الفرنسيون في 130 سنة في الصحراء .

كما نفذت عن طريق مساعدة الاتحاد السوفياتي سابقا، العديد من المشاريع الكبرى و كذلك في شتى فروع الاقتصاد الجزائري، كما قدمت روسيا بعدها مساعدة كبيرة في انشاء القاعدة الصناعية الجزائرية و تطوع فروع الطاقة .

و بخصوص التبادل التجاري ما بين البلدين، ففي سنة 2001 كان حجم التبادل التجاري ما بين روسيا و الجزائر لم يتجاوز 200 مليون دولار، الا ان هذا المؤشر قد ازداد في عام 2006 بمقدار ثلاثة اضعاف بحيث بلغ قيمة 643.8 مليون دولار، اما في عام 2007 فازداد التبادل التجاري بين البلدين بمقدار مرتين و بلغ

[1] عباس خضر عطوان، **سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية، للعلوم السياسية، القاهرة مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 20، 2008، ص 52.

1338.4 مليون دولار، و بلغ 1342 مليون دولار في عام 2008، بالمقابل كانت قيمة الصادرات الروسية الى الجزائر 1120.5 مليون دولار خلال الاول من عام 2009 انخفض التصدير الروسي الى الجزائر و بلغ قيمة 25.97 مليون دولار فقط اي اقل بمقدار تسعة اضعاف مع الفترة المماثلة لعام 2008، اما الاستيراد الروسي من الجزائر فبلغ قيمة 1.34 مليون دولار في عام 2010 فبلغ التبادل التجاري بين البلدين 1.1766 مليار دولار .

و بلغت التبادلات التجارية سنة 2014 قيمة 885 مليون دولار، اي لم تتعدى 900 مليون دولار، و تمثل الصادرات الروسية الموردة الى الجزائر في الماكنات و المعدات و وسائل النقل نسبة 63% و المعدات غير الحديدية و منتجاتها بنسبة 8.55%[1].

ثانيا : التعاون العسكري الجزائري الروسي

يرتبط التعاون العسكري ما بين روسيا و الجزائر بتلقي هذه الاخيرة اول صفقاتها التسليحية، و ذلك اثناء الثورة التحريرية من قبل الاتحاد السوفياتي و الصين، و بعد ذلك اصبحت الجزائر ثاني المستوردين للسلاح السوفياتي، و اصبحت تعد احد الشركاء الاساسيين بعد ان اقيمت العلاقات الجزائرية السوفياتية سنة 1962 .

و تعد العملية واسعة النطاق التي نفذها الخبراء السوفياتيين في مجال نزع الالغام من الاراضي الجزائرية في سنة 1963، من اهم اوجه التعاون بين البلدين، حيث ابطلوا في 1963 مفعول 1.5 مليون لغم، و دمروا 600 كلم من الحواجز و الموانع التي بقيت بعد الحرب التحريرية، و بعدها تركز التعاون العسكري الجزائري الروسي على – تحديث المنظومة الدفاعية، الى جانب اعتماد مفهوم الاحترافية، كذلك التحدي للتهديدات الامنية في المنطقة الى جانب تنويع الشركاء و ذلك لتخفيف الضغوطات الغربية لكلا الطرفين و المتمثلة على وجه الخصوص في الضغوطات الفرنسية و الامريكية و الايطالية و البريطانية .

و بعد اعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، توجهت زيارة الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين*** " في مارس 2006 بأربع اتفاقيات للتعاون .

[1] عباس خضر عطوان، المرجع السابق، ص ص 52-53

* فلادمير بوتين، هو سياسي روسي، شغل منصب رئاسة روسيا منذ سنة 2000 الى سنة 2008، ثم اعيد انتخابه سنة 2012، وهو يشغل منصب الرئاسة حتى يومنا هذا .

– اتفاقية حول شطب الديون الجزائرية بقيمة 4.7 مليون دولار، و ذلك مقابل تعهد الجزائر شراء منتجات من روسيا بمقدار هذه الديون .

– اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات المتبادلة و حمايتها .

– اتفاقية حول التعاون بين الغرفتين التجاريين و الصناعيين للبلدين، الى جانب اتفاقية حول تجنب الازدواج الضريبي.

و بعقد مؤسسة الصادرات الدفاعية " روس ابرونا كسبورت " صفقة توريد اسلحة للجزائر بقيمة 7.90 مليار دولار 90% عبارة عن عتاد حديث، و ذلك مقابل شطب الديون الجزائرية و تضمنت الصفقة حصول الجزائر على 36 مقاتلة فرنسية من طراز ميغ 29 س.م.ت، 28 مقاتلة من طراز سونوي 30، و 14 طائرة تدريب قتالي من طراز ياك (bo)، الى جانب التوقيع على اتفاقية لتحديث 36 مقاتلة، الى جانب 250 دبابة من طراز تي-72[1].

و قد شكلت هذه الصفقات هاجسا كبيرا و اثارت مخاوف كل من الغرب و خصوصا فرنسا الطامحة للاستحواذ على السوق الجزائرية و التي تعتبر الجزائر ضمن مجال نفوذ محمياتها، بحيث رأت فرنسا هذا التعاون ما بين روسيا و الجزائر تهديدا كبيرا لمصالحها و علاقاتها مع الطرف الجزائري، و ذلك بعدما اصبحت الجزائر ثاني زبون للصناعة العسكرية الروسية، حيث بلغت المشتريات عام 2013 ما قيمته 1.9 مليار دولار، و في 2015 نصف مليار دولار .

و للإشارة ان روسيا بقيت وفية للجزائر في مجال التسلح حتى في فترة العشرية السوداء و في الوقت الذي رفضت فيه فرنسا بيع السلاح لها[2].

و هذا ما جعل الجزائر بالمقابل وفية لروسيا و تفضيلها على فرنسا، في ما يخص التعاون على المستوى العسكري، و هذا ما جعل روسيا من ابرز المنافسين لفرنسا في الجزائر، بحيث نجد ان الجزائر اصبحت تفضل في العديد من القطاعات خاصة في القطاع العسكري، روسيا كشريك اول بدل من فرنسا، بالمقابل تبقى الجزائر في

[1] عباس خضر عطوان، مرجع سابق، ص 54.

[2] بوكبشة محمد، **نحو دعم الترسنات العسكرية**، مجلة الجيش، العدد 631، فيفري، الجزائر، ص 40.

صدارة اهتمام روسيا و ذلك في جانب التعاون التقني العسكري[1]، بحيث تعد من البلدان المحورية التي تنوي روسيا توطيد و توسيع العلاقات التعاونية معها و ذلك في جميع القطاعات، مدركة بذلك المكانة التي تتمتع بها.

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية

قبل الحديث عن مستقبل العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا، لابد اولا من تحديد و ضبط المقصود بالدراسات المستقبلية.

بحيث تعرف الدراسات المستقبلية او(كلمة المستقبل) انها محاولة لوضع احتمالات محتملة الحدوث، كما انها تهتم بدراسة المتغيرات التي تؤدي الى حدوث هذه الاحتمالات و تحقيقها، و هي تهدف الى رسم صورة تقريبية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع[2] .

كما يمكن تعريفها بأنها : تأمل للحاضر و وضع بدائل من خلاله للمستقبل، و هذا من شأنه ان يعطينا صورة محتملة للمستقبل[3] .

فالاستشراق العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي و الحاضر معا، كما انه لا يقدم تنبؤات و لا تفاصيل مؤكدة و دقيقة او حتمية، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البدائل الافضل للمستقبل[4] .

تنطلق اي دراسة مستقبلية من ثلاث سيناريوهات رئيسية محتملة[5]:

- السيناريو الخطي او الاتجاهي : اي استمرار الوضع القائم على حاله، و هذا لا يعني ان يكون المستقبل بالضرورة متطابقا للحاضر بل يمكن ان يكون هناك التحسن او التدهور .

---

[1] الجزائر في اجندة التعاون العسكري الروسي مع العالم العربي، انظر الرابط:
http://wwweldjazeeraonline.net/home/index.php?option.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 18 افريل 2018 على الساعة 22:27 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] محمد نصحي ابراهيم، الدراسات المستقبلية (نشأتها، مفهومها، اهميتها): انظر الرابط:
Kenanaonline.com
تمت زيارة الموقع بتاريخ 19 افريل 2018 على الساعة 13:20

[3] ابراهيم سعد الدين و اخرون، صورة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، 1989)، ص 25.

[4] جمال علي زهران، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، جويلية 2013، ص 206.

[5] سليم قلالة، اهمية الدراسات المستقبلية في القرن 21، مجلة دراسات انسانية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية، دار الحكمة، العدد الاول، 2001 ، ص 259.

- **السيناريو الاصلاحي** : و هو يفترض نوع من التحول او الاصلاح في الظاهرة المدروسة .

- **السيناريو التحولي او الراديكالي** : اي حدوث او تغير جذري او راديكالي للظاهرة محل الدراسة .

و عن الافق الزمني المناسب و المختار للدراسة المستقبلية، يمكن وصفه بالمستقبل المتوسط، و يتراوح ما بين خمسة الى عشرين عاما، و يمكن ارجاعها اسباب اختيار هذه المدة تكمن في الطبيعة المتغيرة التي عرفتها العلاقات الدولية و الامر الذي يجعل من الصعب توقع المسار الذي ستنفذه العلاقات الجزائرية الفرنسية .

و في هذا المبحث تم دراسة تخصيصه لدراسة مستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، و في هذا الاطار تم تناول ثلاثة مطالب، و خصص المطلب الاول لدراسة احتمالية استمرار الوضع القائم ما بين البلدين على حاله دون اي تغيير او تحويل في الوضع (السناريو الخطي)، اما المطلب الثاني فقد تم فيه دراسة احتمالية تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية (او السيناريو الاصلاحي)، بينما المطلب الثالث خصص لدراسة احتمالية وقوع تباعد في العلاقات مابين الطرفين (السيناريو الثوري) .

المطلب الاول: استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية (السناريو الخطي)

ان الحديث عن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية يكون في اطار بيئتين او محددين او مهمين او رئيسيين لطالما شكلتا المحددان الرئيسيان لهذه العلاقات اما البيئة او المحدد الاول فيتمثل في الاوضاع الداخلية لكل من البلدين (الجزائر و فرنسا) على حد سواء من حيث درجة قابليتها للعلاقات كل طرف مع الاخر .

اما المحدد الثاني و المتعلق بالبيئة الدولية، و المتمثلة في القوى الطامعة في الجزائر و ثرواتها و موقعها الجيوستراتيجي[1] .

و هذا ما دفع لاسشراف مستقبل كل من البيئتين و اثر ذلك مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية .

و في اطار البيئة الداخلية للجزائر، فقد عايشت هذه الاخيرة العديد من الظروف السياسية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية، و على الرغم من انها اوضاع داخلية الا انه كان لها امتداد خارجي اين اثرت بطريقة

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 220.

مباشرة على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر، بل و مثلت محددا اساسيا لها، بحيث كلما شهد مسار الاحداث الجزائرية على المستوى الداخلي تغييرا و تحولا كان له تأثير مباشر على السلوك الفرنسي اتجاه الجزائر[1] .

و بدون اي شك يمكن ادراك عند تتبع العلاقات الجزائرية الفرنسية، انها علاقات يميزها التجاذب و التنافر معا، فهي من ناحية علاقات قائمة الى حد كبير على الشك و انعدام الثقة المتبادلة و التعارض في المواقف، و على الاتهامات الموجهة من قبل كل طرف الى طرف اخر .

و من جهة اخرى علاقات تبعية قوية تجعل من الجزائر مورد كبير و اولي للطاقة الفرنسية، كما تجعل من فرنسا الشريك التجاري الاول للجزائر، و ذلك في جميع المبادلات الاقتصادية، و هنا ندرك ان مصالح البلدين تبقى مشتركة و هذا انعكس على مصير كلا البلدين المرتبط ببعضه البعض، و بالتالي هذه القناعات المتبادلة بارتباط الحاجيات و كذا المصير بين كل من الطرف الجزائري و الفرنسي، سوف يلعب دورا قويا في الحفاظ على الوضع القائم و عدم تغييره او تحويله مهما كانت الظروف، و هذا يتجسد في كون فرنسا تنبؤ مرتبة الشريك التجاري الاول للجزائر[2]، و المتعامل معها في بقية المجالات و القطاعات الاخرى، و هنا احتمالية الوضع القائم لا ينفي وجود بعض التوترات او الفتور في العلاقة ما بين البلدين، و الذي قد ينعكس بدوره على مسار العلاقة الجزائرية و الفرنسية و لكن لا يصل الى حد التحول او التغيير في اساسها، الى جانب العلاقات ما بين البلدين و مسألة الشراكة الحتمية التي تميز العلاقة في العديد من المجالات و التي قد تنعكس على بقاء الوضع القائم ما بين البلدين على ما هو عليه، يمكن القول كذلك ان مشهد الاستمرارية في العلاقات الجزائرية الفرنسية يكمن في تأثير العديد من العوالم الجيوسياسية التي تعرفها الضرورات الامنية، و الحفاظ على المكانة اي جانب العامل الاقتصادي[3]، و الذي يهدف الى استمرار الحفاظ على الجزائر كسوق متميزة بالنسبة لفرنسا و التي ترى فيها هذه الاخيرة منطقة نفوذ لا يمكن لأي من الدول الاقتراب منها .

الى جانب العامل الاجتماعي الذي ما زالت تفرضه مسألة الهجرة و تنقل الاشخاص بين الدولتين .

و تبرز العوامل الجيوسياسية في السعي الدائم الى القيام بدور دولي فاعل، و ذلك من خلال اتباع استراتيجية تسعى الى اعادة اوروبا موحدة اقتصاديا و كذا متعاونة سياسيا و امنيا من جهة، و من جهة اخرى

[1] بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص 124.

[2] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 220.

[3] عبد الحكيم بلخوجة، **التحديات الامنية في حوض البحر المتوسط**، و اثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية (1995-2010)، مذكرة ماجيستير، (جامعة وهران، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2010-2011)، ص ص 166-167.

المحافظة على مناطق نفوذها التقليدية، و هذا دائما كان ضمن اولويات السياسة الفرنسية، فهي تنظر الى المناطق التي استعمرتها مناطق خاصة بها، و هي لا تقبل اي منافس لها في هذه المناطق، و التي من اهمها الجزائر بما تتمتع به هذه الاخيرة من موقع جيوسياسي و كذا تغيير منطقة ثروة اقتصادية بكل ابعادها، هذا من جهة، و من جهة اخرى فإن فرنسا لا تزال تعد نفسها مؤهلة لقيادة اوروبا، و انها اساس قوتها لما تتمتع به من مكانة دولية تؤهلها لهذه القيادة، فهي ترى نفسها المحرك الرئيسي لكل المنظمات الاوروبية الاخرى، و التي تهدف الى تحقيق الامن و التعاون و الاستقلالية لأوروبا الكبرى، و هذا لكي تبح قطبا دوليا في كل من مناطق العالم، سواء منطقة الشرق و كذا الجنوب، و هذا لإدراكها اهمية هذه المناطق التي ترى فيها مركزا للثروات و الاسواق، و التي تعد مجالا استراتيجيا لا يمكن لا يمكن لأية قوى كبرى طامحة للعب الدور العالمي، ان تركه لقوى اخرى منافسة لها[1] .

و هنا تأتي الجزائر في مقدمة هذه المناطق بالنسبة لفرنسا، فهي بالرغم من الخلافات و التوترات التي مرت بها هذه العلاقة نجد الجانب الفرنسي دائما هو السباق لإعادة المياه الى مجاريها و الحفاظ على ثبات العلاقة، كون ان الطرف الفرنسي مدرك تماما لما قد يجنيه من مصالح كبيرة من هذه العلاقة الذي يعزز بها دوره العالمي، و تجعله في خط التنافس مع القوى الكبرى .

كما ان انتقال الزعامة الفرنسية القاتلة : ان فرنسا لا تزال قوة عالمية، و هذا ما عبر عنه" **الان يوجيه***" (رئيس الوزراء سابقا) في عام 1995 اما الجمعية الوطنية، ما قاله اسلافه على " ان فرنسا يجب ان تؤكد دورها كقوة عالمية، و هذا ما اتخذه كل رؤساء فرنسا كعقيدة ثابتة في علاقاتهم الدولية، بحيث ان كل رئيس يكون مع رأس السلفة، مهما كان توجيهه السياسي، الا ان يؤخذ في اولوياته الحفاظ على الدور العالمي لفرنسا و على علاقاتها مع مستعمراتها القديمة، فهي تصمم على الاحتفاظ بدور امني خاص في معظم مناطق نفوذها، و بالأخص في الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية و شمال افريقيا، و هذا كله نابع من قناعتها انها لا تزال تمتلك دورا عالميا، تستطيع من خلاله ان تنافس القوى الكبرى الاخرى و التي تزاحمها على هذا الدور .

[1] زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج، ترجمة امل الشرقي، (عمان: الاهلية للنشر و التوزيع، د.ط، 1998)، ص 80.

* الان يوجيه، رئيس الوزراء الاسبق لفرنسا، تولى هذا المنصب في عهد جاك شيرات من 1995 الى 1997، عين بعدها رئيس حزب تجمع من اجل الجمهورية و في 2012 عين وزيرا للخارجية.

**جاك رينيه شيراك ، سياسي فرنسي ينتمي لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية. انتخب لمنصب رئاسة الجمهورية الفرنسية في 1995 وجدد له في 2002.، انتهت رئاسته بتاريخ 17 مايو 2007. وكان قبل ذلك عمدة باريس لمدة 18 عاماً من 1977 إلى 1995

و تعد الجزائر اليوم ضمن هذا الاطار الجيوبوليتيكي الذي رسمته فرنسا لنفسها، و الذي تعمل من خلاله على المحافظة عليه بكل الاطراف و بمختلف الاستراتيجيات، و يبدو ان البرنامج الذي وضع اسسه " الجنرال ديغول " بناء على فكرة استراتيجية مفادها " ان من يسيطر على قلب اوروبا يمكنه ان يسيطر على العالم " و الذي عملت فرنسا على انعاشه بقيادة " **شاك شيراك** **" منذ 1995، و بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية، قد املى عليها دعوة الجزائر للمشاركة في الحوار الاطلسي و هو ما جرى التحضير له منذ منتصف التسعينات، و الذي تقرر آنذاك ان تتم مناقشته في سنة 2000[1] .

و تضم اليات هذا الحوار الذي دعت الجزائر للمشاركة فيه تدابير امنية و ذلك عبر تدريبات و مناورات وحدات عسكرية مشتركة، و اتفاقيات لضمان الامن و الاستقرار في المنطقة، و يكمن هدف هذا الحوار ابقاء منطقة شمال افريقيا بالذات الجزائر تتأرجح بين منطق الاستقطاب و الاحتواء للغرب، كما تكمن دوافع فرنسا وراء ضم الجزائر للحوار الاطلسي المتوسطي في بروز مؤشرات تعاون عسكري و امني بين الجزائر و واشنطن[2] .

و ذلك من اجل تأهيل الجزائر للقيام بدور فعال في المنطقة الاكثر حساسية ضمن المخططات استراتيجية العسكرية الفرنسية المبنية على بعدين اساسيين اولهما تأكيد تطلعاتها الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في البحر الابيض المتوسط، و البعد الثاني يكمن في التكفل بكل التهديدات التي قد تأتي من دول الضفة الجنوبية أيا كان نوعها[3].

و على الرغم من ان الجزائر لا تزال تعد طرفا مهما و فعالا في علاقات فرنسا الدولية، و ذلك راجع الى تزايد اهمية مكانتها الدولية في العالم اليوم، الا ان تقويم صانع القرار الفرنسي و مواقفه تجاهها، لم تكن صائبة طيلة العشرين سنة الماضية، و بالخصوص منذ بداية ازمتها السياسية سنة 1992، وذلك فيما يتعلق بتطوير هذه المكانة لصالحها، مما جعلها تدخل في المنافسة الدولية التي اشتدت و احتدمت ما بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا مع بروز قوى دولية، جعلت الجزائر من اهم وجهاتها التي تسعى للوصول اليها و التعامل معها و نخص بالذكر الولايات المتحدة الامريكية و الصين و كذا روسيا، و هذه المنافسة الدولية يبدو ان فرنسا من خلالها لن تتمكن فيها من استعادة الدور الذي كانت تستحوذ عليه الجزائر في السابق، و هذا نتيجة لمؤشرات تاريخية، و

[1] المرجع نفسه، ص 84

[2] زبغنيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص ص 86-88.

[3] اركي رمزاني، **الشراكة الاوروميتوسطية في اطار برشلونة**، دبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 22، 1998، ص 19.

لسوء فهم المتغيرات و اوضاع متعلقة بالجزائر، و هو ما ظهر في تعاملها معها من منطق السيادة المحدودة و ذلك ما عبر عنه الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " بقوله .... وصلت في عهد وجدت فيه استقلال بلادي محاصرا .... فرنسا تعاملنا من منطق السيادة المحدودة، حصار مضروب على الجزائر ... و تدابير لا تخدم العلاقات بين الشعوب، التي تقاسمت التاريخ والثقافة .... و تفرض عليها الجغرافية ان تتعامل مع بعضها البعض بكل وضوح .

و عيه فإن هذه المرحلة التي تبدو فيها العلاقات السياسية قد كادت الى ما يسمى بالعلاقات الطبيعية و ليس العلاقات المتميزة، لا تعبر عن استراتيجية فرنسية واضحة للعالم، لأن هذه الاخيرة تتطلب مواقف مسؤولة و تدابير كبيرة لتجاوز العقبات و لحل المشاكل المتراكمة، و اتخاذ ايرادات سريعة لاستدراك الوقت الذي ضيعته في المدة الاخيرة[1].

ان العلاقات الجزائرية الفرنسية ستجابه في المستقبل المباشر و القريب بعقبات و تحديات كبيرة، قد لا تستطيع تجاوزها لأن المشاكل و الملفات العالقة بين البلدين و المتعددة و التي سبق و تمت الاشارة اليها في الفصل الثاني من الدراسة، و على الرغم من وضوح معالم هذه الملفات بالنسبة لكلا الطرفين و الا انه من غير الممكن تجاهلها او القفز عليها بحيث ان استمرارها بدون وجود حل لها، هذا ينعكس على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، الا ان فرنسا لاتزال تنتهج و الاسباب استراتيجية، سياسات تعمل على ابقائها عالقة من تمكن من استثمارها في الوقت الذي تراه مناسب و الذي يخدم مجالها.

2- عوامل اقتصادية : منذ حصول الجزائر عل استقلالها سنة 1962، استمرت فرنسا في ابداء رغبتها في قيام تعاون "نموذجي" تراعي فيه مصالح كلا الطرفين و يتضح من خلال هذا الاعلان انه كان يهدف في الاساس الى استقلال التوظيف المستمر للمتغيرات الجديدة، ليس لتطوير هذا التعاون كما هو معلن، و انما يسعى الى تحقيق علاقات متواصلة تهدف الى الحفاظ على الجزائر كمنطقة نفوذ تقليدية، و العمل على تطويرها كمنطقة عبور، و ذلك في اطار دولي تتسابق فيه الدول الكبرى للعمل من اجل استقلال و استحواذ ثروات الجزائر المشتركة و سوقها المتميزة.

و تفيد حركة العلاقات بين البلدين، انها بقيت اسيرة لعدة عوامل داخلية و كذا خارجية، و التي تفاعلت مع مجموعة من العوامل منها ما هو تاريخي و منها ما هو نفسي، هذه العوامل ادت الى ظهور العديد من المشاكل و الخلافات التي اثرت بدورها سلبا في تطوير العلاقات الثنائية ما بين البلدين، و هذا مالا يتماشى مع

[1] عبد الحكيم بلخوجة، مرجع سابق، ص ص 169-170.

مصالح الطرفين و مالا يتوافق مع هذا الاعلان قادة البلدين في كل مناسبة تقريبا ان لهما رؤية متطابقة لتطوير العلاقات بين البلدين، لأن تطبيق هذه التطورات كان يصطدم كل مرة لاختلاف في جهات النظر حول كيفية تنفيذها[1] .

ان هذا التباعد لم يؤثر في توجه العلاقات الدولية، و ذلك لأن الجزائر تحتوي على مخزون كبير من الثروات النفطية و المنجمية، الى جانب توفرها على مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة، التي تنتظر استثمارها، و في الوقت نفسه تمثل سوقا كبيرة للمنتوجات و الصناعات الاجنبية، خصوصا و ان سعيها لمحاولة تطوير و اعادة هيكلة اقتصادها قد دفعها الى المزيد من الاستيراد و التصدير و الاستهلاك خصوصا من فرنسا .

من الجانب الفرنسي فقد اكد على ان العلاقات التجارية ما بين البلدين مرشحة للتطور النوعي، لا سيما على الصعيد الانتاجي، و هنا يؤكد الطرف الفرنسي رغبته في استمرار العلاقة خاصة في المجال الاقتصادي مع نظيره الجزائري، و هذا ما عبر عنه كل رئيس يتولى السلطة في فرنسا، و هذا التوجه يعود الى تمسك الطرف الفرنسي باستراتيجية المحاصرة و الهيمنة و المبنية على مجموعة من الخطوات التي تهدف في جلها الى الحفاظ على مناطق نفوذها و حمايتها من القوى الكبرى التي تتربص بها[2] .

اما فيما يتعلق بالمنافسة الدولية لفرنسا حول الجزائر و ذلك في فترة ما بعد الحرب الباردة، و الذي تم حصرها في المنافسة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، الصين، و كذا روسيا، فمن الطبيعي لسياسة فرنسا ان تكثف وجودها اكثر و اكثر، و ذلك خصوصا بعد التخلي عن مبدأ التقييم لمناطق النفوذ[3]، و الذي سلب من فرنسا انكارها لهذه المناطق و التي اهمها الجزائر، و هذا الذي شكل حالة و نوع من الاشياء و عدم الرضى من طرف فرنسا، و لكن من المتوقع ان هذه القوى المنافسة لفرنسا في الجزائر خطرا كبيرا على مستقبلها في المنطقة، و ذلك راجع الى كون ان فرنسا تبقى في المركز الاول بالنسبة للجزائر في العديد من المجالات .

اذن و بتفاعل كل العوامل او التحديات المذكورة، سواء تلك المتعلقة بالعوامل الداخلية او البيئة الاقليمية او البيئة الدولية فإن الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية سوف يستمر حتى لو حدثت تعديلات طفيفة سواء كان وقعها ايجابي او سلبي على الطرفين الا انها لن تؤثر على اساس العلاقة التعاونية لكلا البلدين .

---

[1] مسعود صالح، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962 الى 1981**، مذكرة ماجيستير،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 1983 -1984)، ص ص 248-249.

[2] عبد الحكيم بلخوجة، مرجع سابق، ص 172.

[3] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 221.

المطلب الثاني : تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية (السناريو الاصلاحي)

في هذا المطلب سيتم وضع احتمالات و استشراف مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، و ذلك عبر تصور السيناريو الثاني و هو السيناريو الاصلاحي، الذي يفرض تحول او اصلاح في الظاهرة محل الدراسة و المتمثلة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، و يتوقع هذا الاتجاه حدوث تغييرات على مستوى محددات هذه العلاقة سواء الداخلية الجزائرية، و كذا الاوضاع الدولية، حيث يتوقع حدوث تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية اكثر مما عليه في الوقت الراهن، هذه العلاقات التي عرفت نوع من الاضطرابات بعض الاحيان خاصة بسبب التحديات التي تواجه فرنسا و التي تم التطرق اليها في المبحث الاول (المنافسة الدولية متمثلة في كل من الولايات المتحدة الامريكية و الصين و اوروبا) .

سيركز هذا المطلب على ركيزة محورية و هي تجاوز فرنسا لهذه التحديات و استقلالها، و تكثيف ترابطها بشكل كبير من الجزائر، و ذلك على كل المستويات، من خلال التركيز على تكثيف تبادل الزيارات، و هذا لخلق نوع من العلاقات الجديدة، في محاولة لتجاوز التحديات التي اثرت على العلاقة ما بين البلدين، و بداية مرحلة جديدة من التعاون و ذلك بعد عقود من العداء التاريخي، و بالتالي توثيق علاقاتها مع الجزائر، و ذلك يتضح خاصة مع مجيئ الرئيس الفرنسي "**فرانسوا هولاند** " و بعدها الرئيس الحالي "**ايمانويل ماكرون** "

بخصوص الاوضاع الداخلية الجزائرية، فيتوقع الملاحظين و المتتبعين للقضية الجزائرية، و الذين ينتمون من خلال افكارهم الى هذا الاتجاه او المشهد الذي يقوم على احتمال تقارب و توثيق العلاقات ما بين الجزائر و فرنسا، ان بعد تحسن ملحوظ و غير مسبوق في الاوضاع الداخلية للجزائر خصوصا في الجانب الامني و السياسي سيؤدي الى تزايد في النمو الاقتصادي و الاجتماعي و كذا الثقافي معا، و هذه التوقعات مبنية على احصائيات اوضحت تراجع عدد التوترات الداخلية و العنف في البلاد، و قد يحل الى حالة انعدامه في السنوات القليلة القادمة، و هذا ينعكس بدوره على العلاقات ما بين البلدين، بحيث يمكن ان يحل بين فرنسا و الجزائر مناخ جديد يسمح بإعادة الحوار السياسي الثنائي، كما تأكد ادارة تجديد العلاقات بين البلدين و الاتي ستمس جميع الميادين، الثقافية و التربوية و التقنية و العلمية، كما ستتطور و تكشف من نسبة المبادلات الاقتصادية و التجارية بينهما، و خاصة تطور الاستثمارات الفرنسية في الجزائر التي ظلت و تأثرت بشكل كبير بالأوضاع الامنية و السياسية السائدة[1]، و عليه فتضمن الاوضاع الداخلية للجزائر و ذلك بشكل كبير و ملحوظ قد يؤدي

[1] عبد الحكيم بلخوجة، مرجع سابق، ص ص 177-178.

الى اعادة تطبيع العلاقات ما بين البلدين و توثيقها و توسيعها اكثر فأكثر، و هذا في ضل ظروف دولية و اقليمية مشجعة عن هذا التقارب .

اعطت هذه التطورات للعلاقات الجزائرية الفرنسية وفقا جديدا تم التعبير عنه عبر الزيارات العديدة التي قام بها كل الطرفين خصوصا في عهد "فرانسوا هولاند " و اول هذه الزيارات، الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الفرنسية الى الجزائر العاصمة و ذلك في 15-16 جويلية 2012[1] .

كما اكد سفير فرنسا بالجزائر " **برنارد ايمي** " يوم السبت 18 اكتوبر 2014 بالجزائر، ان تعزيز الشراكة بين الجزائر و فرنسا يمثل اولوية استراتيجية، و ان تطوير العلاقات الاقتصادية يوجد في " صلب " مهمته بالجزائر، و اكد السفير الفرنسي في حديثه لوكالة الانباء الجزائرية ان الامر يتعلق ببناء الشراكة المبرمة بين الجزائر و فرنسا، و مواصلة استثمارها، مذكرا ان اتجاه العلاقات بين البلدين تحددت في ديسمبر 2012 خلال زيارة الدولة التي اجراها الرئيس الفرنسي " **فرانسوا هولاند** ".

كما اوضح " **برنار دايمي** " ان تعزيز الشراكة بين الطرفين هي اولوية استراتيجية بالنسبة لبلده مبرزا ان تطوير العلاقات الاقتصادية مسجل في صلب مهمته، و ذكر بهذا الخصوص بأن فرنسا هي الشريك الاقتصادي الاهم للجزائر و ذلك من خلال مبادلات بلغت 10 ملايير اورو سنة 2013.

كما اعتبر السفير الفرنسي " **برنار دايمي*** " ان اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة الجزائرية الفرنسية و المقرر في 10 نوفمبر 2014 اكد الطرفان (الفرنسي و الجزائري) على اهمية عمل صارم و مدعم لهذا، و ذلك لغرض توفير الامن من خلال القضاء و مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان من خلال هذا الاجتماع، تؤكد فرنسا و الجزائر رغبتها في التوثيق العلاقات ليس على المستوى الاقتصادي فقط و انما كذلك على المستوى الامني كذلك .

في اطار ملف الصداقة ما بين الطرفين في عهد " **فرانسوا هولاند** " قام هذا الاخير في تاريخ 19 و 20 ديسمبر 2012 و بدعوة من " **عبد العزيز بوتفليقة** " بزيارة دولة الى الجزائر و من خلال هذه الزيارة التي قام بها هولاند الى الجزائر، اصبح واضحا انه يتطلع الى ان تعتبر الشراكة الجزائرية الفرنسية مرجعا بين الشمال و

[1] لطفي باجوية، مرجع سابق، ص 34

الجنوب[1]، كما توضح هذه الزيارة التي قام بها " **فرانسوا هولاند**" الى الجزائر، من ان اولويات النظام الفرنسي ان يرسي و يقيم اسس علاقة متينة بين البلدين، لأنه يشعر حقا ان من الامكان التحول بحزم الى مستوى اعلى من علاقات التعاون التي تربط البلدين، كما شددت هذه الزيارة على ان العلاقات بين الجزائر و فرنسا الودية يجب ان تتطور في الثقة و ان تمتنها الصداقة، و خاصة بعد وصف الرئيس الفرنسي الاستعمار بأنه نظام هيمنة و نهب و اذلال و انه من الضروري ان تتواصل باريس و الجزائر الى صياغة مشتركة للتاريخ تأخذ في الاعتبار تاريخنا المشترك .

و اثناء هذه الزيارة تبادل رئيسا الدولتين وجهات النظر بشكل واسع حول عدد من القضايا المرتبة بوضع العلاقات الثنائية، و الافاق المفتوحة لتطورها و توثيقها اكثر مما كانت عليه و ذلك بغية رفع العلاقات الجزائرية الفرنسية الى مستوى امكانيات البلدين، و رغبات الشعبين الجزائري و الفرنسي، استعرض الرئيسان " ب**وتفليقة** و **هولاند** " القضايا الاقليمية و الدولية المتجددة حيث سجل تقارب واسع في وجهات النظر، كما اصدر الرئيسان تعليماتهما الى وزيري خارجيتهما لكي يكثفا اتصالاتهما و يعززا التشاور في ما بينهما للتمكن من تكثيف العلاقة الثنائية و توسيعها، و تحديد نقاط التقارب بقدر الامكان، و ذلك في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، و في ختام هذه الزيارة، و فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، حدد رئيسا جمهورية البلدين في اعلان حول الصداقة و التعاون بين فرنسا و الجزائر الاتجاه السياسي لعلاقة قوية و متجددة، و ذلك بعد مضي خمسين عاما على استقلال الجزائر[2]، و عليه و من خلال هذه الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للجزائر يؤكد رغبة فرنسا في توثيق العلاقات ما بين البلدين و توسيعها اكثر مما كانت عليه .

[1] لطفي باجوية، مرجع سابق، ص 32.

[2] لطفي باجوية، مرجع سابق، ص 31

و اكد الرئيس الفرنسي " **فرانسوا هولاند** " في العديد من المرات تمسكه بعلاقات الصداقة الجزائرية الفرنسية، كما عبر كذلك عن ارادته لتطوير العلاقات الموجودة بين الجزائر و فرنسا، و كذا تقوية الشراكة بين البلدين في جميع المجالات خاصة في القطاع الاقتصادي، هذه الشراكة التي تحدث عنها "**هولاند** "، يفترض ان تقوي التقارب و توثق العلاقات الثنائية ما بين البلدين، و قد عبر هولاند في العديد من المناسبات عن رغبته في تجاوز كل الازمات التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الذاكرة و غيرها من الملفات التي عرفت ركودا كبيرا في عهد الرئيس السابق " **ساركوزي** "[1]، اما في عهد الرئيس الفرنسي "**ايمانويل ماكرون**" فقد عبر في العديد من المناسبات رغبته في توثيق العلاقات ما بين البلدين، حيث قال اثناء زيارته للجزائر انه يرغب في بناء و تعزيز الروابط ما بين البلدين و ذلك خلال السنوات المقبلة، بهدف اثمار هذه العلاقات كما ان ماكرون اكد على ضرورة توسيع و تعميق مشاريع الشراكة الاقتصادية و التجارية بين الجزائر و فرنسا و البحث في سبل تطويرها، بحيث تسعى باريس بقيادة الرئيس" **ايمانويل ماكرون** " في تعزيز مكانتها في السوق الجزائرية، بينما تطالب الجزائر بالمزيد من الاستثمار الفرنسي في المشاريع المنتجة، و ذلك بهدف نقص في معدلات البطالة في البلاد و تعويض ما خسرته من تراجع النفط في الاسواق الدولية و من بين الخفايا الشائكة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، المسائل التاريخية التي لا تزال مطروحة بعد خمسين عام من انهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر، و في هذا الاطار صرح " **ايمانويل ماكرون** " بأن ما قام به الاستعمار جريمة حرب و ان 56% من الفرنسيين يريدون الاعتراف بهذه الجرائم .

و تعد هذه التصريحات اكثر تقدما بالنسبة للجزائريين، من مواقف رؤساء سابقين مثل " ساركوزي[2] " و هي تعد في نصف الوقت عن رغبة الاخير في توثيق العلاقات، كما اكد " ايمانويل ماكرون " استعداده للاستجابة لمطلب الاعتذار التاريخي للجزائر، و ذلك على الرغم من المعارضة الشديدة من اللوبيات* في فرنسا، و بذلك فالرئيس الفرنسي من خلال هذا التصريح يحاول الالتفاف قدر الامكان على هذا الجانب، و اعطاء الاولوية للاقتصاد فهي تأتي بعد وضع مصنع بيجو للسيارات قيد الخدمة، و ذلك بعد عراقيل كثيرة، اضافة الى

[1] فرانسوا هولاند يأكد تمسكه بعلاقات الصداقة الجزارية الفرنسية : انظر الرابط:

http://www.viatamire.dz.org

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل 2018 على الساعة 17:20 بالتوقيت المحلي الجزائري.

[2] ماكرون في الجزائر من اجل بناء علاقات ليست رهينة الماضي، انظر الرابط:

http://www.aldjazeera.net/news.

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل 2018 على الساعة 19:30، بالتوقيت المحلي الجزائري.

ان الجزائر تعتبر شريكا اقتصاديا مهما لفرنسا، فالجزائر تستورد منها ما قيمته 4.7 مليار دولار و تصدر اليها ما قيمته 3.2 مليار دولار، معظمها محروقات اي بفائض لصالح فرنسا بقيمة 1.5 مليار دولار و يرى الخبراء الاقتصاديين ان " **ايمانويل ماكرون** " يحاول من خلال الزيارات التي يقوم بها الى الجزائر الخروج بمكاسب اقتصادية[1]، و عليه فأن " ماكرون " وضع الجانب الاقتصادي على رأس اولوياته، و عبر عن رغبته في زيادة التعاون و الشراكة في هذا المجال خصوصا، و تجاوز كل التحديات و الملفات التي لا تزال تعيق مسار العلاقة الثنائية ما بين البلدين، و كل هذا قد يساعد في تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية و تعزيزها اكثر فأكثر، ان كل ما تم ذكره و الاستشهاد به يؤكد الطرح الذي ينطلق منه السيناريو الثاني (السيناريو الاصلاحي)، و الذي ينهي بتقارب و توثيق العلاقات الفرنسية المغاربية في المستقبل، و ذلك من خلال الزيارات التي قام بها رؤساء فرنسا، خاصة الرئيس "هولاند واخرهم ماكرون " الذين اكدوا في كل مرة، رغبتهم الملحة في استمرار و توثيق العلاقات الثنائية ما بين البلدين خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي، الذي يبقى المحور الاساسي في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

المطلب الثالث : تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الثوري)

بعد ان تم في المطلبين الاول و الثاني التطرق لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية من حيث استمرارها و احداث تغير فيها و اقامة اصلاحات توثق و تساهم في احداث التقارب ما بين البلدين، خصص هذا المطلب لدراسة المشهد او (السيناريو الثوري) الذي يتوقع حدوث تباعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

و ينطلق اصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبل على اسس الفكر الماركسي، بحيث يبنون تصوراتهم للمستقبل على اساس قناعتهم و بقيمة التقدم، و بالتالي على اساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة و مؤشرة او ظهور تنظيم اجتماعي الموجود في الحاضر، و الذي ينعكس على المستقبل بحيث يكون من شأنه

[1] عثمان لحياني، زيارة ماكرون الجزائرية، الاقتصاد في مواجهة التاريخ العصي ، انظر الرابط:

http://www.alarby.co.uk/politices

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل 2018 على الساعة 17:50 بالتوقيت المحلي الجزائري

* اللوبيات او جماعات المصالح، هي الجماعات التي تسعى الى الحفاظ على مصالحها و اهدافها و السعي الى عدم المساس بكل ما يتعلق بالمحظورات التي تضعها كل مجموعة لنفسها استنادا على الايديولوجيات و الافكار الخاصة بها .

احداث تغيير كيفي، و يرى اصحاب هذا الاتجاه انه لا يجب النظر الى المستقبل على انه مجرد امتداد للحاضر بل يجب ان يتم النظر اليه و تصوره على انه يمثل نقيضا للحاضر في كافة او بعض جوانبه[1] .

و يرى اصحاب هذا الاتجاه و المختصين في دراسة العلاقات الدولية، خاصة المختصين و المهتمين بدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية، انه سيحدث تحولا راديكالي لواقع هذه العلاقات اي انه سيحدث تقارب امريكي جزائري و ذلك على حساب تباعد فرنسي جزائري و ذلك راجع لما ستشهده بنية هذه العلاقات من تحولات راديكالية[2]، سواء على المستوى الداخلي او على المستوى الخارجي .

– ان التغيرات التي حصلت على المستوى الدولي خصوصا بعد احداث 11 سبتمبر 2001، و المتغيرات التي انعكست على منطقة الغرب العربي عامة و الجزائر خاصة و التي اصبحت منطقة جيوسياسية تدار فيها المصالح ما بين الدول الكبرى و تحدث فيها علاقات الشعوب و الجذب، مما قد ينتج عن هذه الظروف تساعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

هناك العديد من الطروف التي سوف تساهم مجتمعة في تحقيق السيناريو الثوري للعلاقات الجزائرية الفرنسية، و التي نتج عنها تكريس السيطرة الفرنسية على مختلف ابعاد هذه العلاقة، و ذلك سواء من حيث التوجه العام و اتخاذ القرارات، او من حيث طبيعة المبادلات المادية و المعنوية و هنا نجد ان دور الجزائر في هذه العلاقة ما هو الا دور ثانوي، بحيث من النادر ان تكون للجزائر المبادرة في اي تغيير او تجديد في تناول ملفاتها المتعددة، بينما تأتي معظم الاقتراحات سواء فيما يتعلق بصبغ التعاون او بأساليب العمل و التبادل من قبل فرنسا، لذلك لاحظ الحليين لأوضاع الجزائرية تنامي و تزايد تخوف الجزائريين من مصيرهم و مستقبلهم في ضل هذه العلاقات، و من هذه الاشكاليات التي تنير مخاوف الجزائريين ان فرنسا لم تلعب الدور المطلوب في مسألة تأهيل الاقتصاد الجزائري و باعتبارها دولة مركزية في مشروع الشراكة الاوروميتوسطية ساعدت على تغليب الشراكة الاقتصادية و المالية على حساب الشراكة السياسية و جاعلة من الاستحقاقات الديمقراطية و حقوق الانسان و حرية التعبير و التحديث السياسي و ورقات تستخدمها في اطار تكتيك و مناورات سياسية لا اكثر ولا اقل تقدم بالدرجة الاولى مصالحها

[1] جمال على طهران، مرجع سابق، ص ص 32-33 .
[2] المرجع نفسه، ص 35

الشيء الذي اضعف ثقة النخب السياسية في الجزائر فيها[1]، و هذا قد يكون احد العوامل الذي من شأنه ان يعكر مجرى العلاقات الثنائية ما بين البلدين .

– من الواضح ان المشاكل المادية قد تلعب هي الاخرى في حصول تباعد في العلاقة بين البلدين .

حيث ان المشاكل المادية التي عاشتها فرنسا في جراء الازمة الاقتصادية العالمية ستؤثر على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، و ذلك راجع الى تحويل اهتمامها على المشاكل الداخلية، و التي من اهمها زيادة حدة البطالة في المجتمع الفرنسي، و هذا قد ينعكس بدوره على جهود فرنسا لتوسيع علاقاتها مع الجزائر .

و لقد بدأت قضية وضع تصور حول احتمالية تباع العلاقة ما بين البلدين، تظهر و لو بقدر بسيط في السنوات الاخيرة و ذلك خاصة على المستوى الثقافي ففي الحقيقة ان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ فترة طويلة بدأت بالتراجع خاصة في المستوى الثقافي، و ذلك يظهر في العديد من المستويات لعل اهمها تقلص انتشار استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر، و ذلك على حساب اللغة الانجليزية الذي يرى فيها العالم اليوم انها لغة التواصل بين بلدتان العالم .

كذلك من ابرز العوامل التي قد تؤثر في العلاقات ما بين البلدين و التنافس الالماني الفرنسي داخل الاتحاد الاوروبي حول مناطق نفوذ كليهما، بحيث ان كل من فرنسا و المانيا تريد توجيه الاتحاد الاوروبي اكثر نحو منطقة نفوذها، فألمانيا تمهد منذ استقلال دول اوروبا الشرقية، للتقارب بين دول الاتحاد الاوروبي و هذه الدول، و هذا سيؤدي في المستقبل الى تعميق العلاقات شرق – غرب، على حساب العلاقات جنوب – غرب و هذا سيؤثر بشكل واضح في اولويات فرنسا التي تكون متجهة للعب دورا اقليمي، و بذلك تراجع اهتمامها بمناطق الجنوب من بينها الجزائر و هذا ما يجعلنا نتصور تباعد في العلاقات الثنائية ما بين فرنسا و الجزائر، و لعل اكثر ملف سيجعل هذه العلاقات يتصور لها التباعد في كل المستويات هو ملف الماضي[2]، حيث مازالت عقد الماضي تؤزم الحاضر و توحي بتباعد العلاقات الثنائية ما بين البلدين، حيث تحولت العلاقات الجزائرية الفرنسية الى حالة صعبة على المتابعين تفكيك الغازها، بحيث و بالرغم من تعبير المسؤولين الفرنسيين عن رغبتهم في تعزيز الشراكة و التعاون الثنائي ما بين البلدين، الا انهم و بمقابل ذلك يصرون على الاساءة للجزائريين بمناسبة او بدونها، و هذه الاساءة استمرت حتى في عهد الرئيس فرانسوا هولاند الذي في مرحلة ما عبر عن اهتمامه بتقارب العلاقات

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 230.

.

الا ان عقدة الماضي لا تزال تثير حفيظة الفرنسيين مهما اختلفت ايديولوجياتهم السياسية، و ذلك عندما يتعلق الامر بالجزائر، و بالرغم من ان الزيارات قد تعددت بين المسؤولين الفرنسيين و نظراتهم الجزائريين منذ تولي "هولاند" الحكم، غير ان هذه الزيارات لم تؤدي الى تجاوز عقدة الماضي الاستعماري لدى المسؤولين الفرنسيين، و لم تغير طريقة تعاملهم مع مستعمرتهم السابقة، فيما يفي التقارب سمته البارزة البعد الاقتصادي الذي لا يقدم سول الطرف الاخر، هذه الاستفزازات لم تتوقف بل تستمر حتى مع تولي الرئيس " **ايمانويل ماكرون** " السلطة و ذلك في ظل عدم وجود اي خطوة او مبادرة لتجريم الاستعمار الفرنسي او مواجهة فرنسا بجرائمها في حق الجزائريين[1]، و بعدما كان الرئيس الفرنسي " ايمانويل" استنكر الجرائم التي قامت بها فرنسا في الجزائر، الا انه تراجع عن هذا الموقف بحيث اوضح هذا الاخير عدم استعداده للخوض في مسائل الاعتذار عن الجريمة الاستعمارية[2]، و هذا قد يكون من اهم اسباب توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية و تأزمها في اطار التقلبات التي يظهر الجانب الفرنسي و عدم ثبات موقفه، و هذا سيؤدي بطبيعة الحال في المستقبل الى تباعد محتوم في العلاقات ما بين البلدين، الى جانب ذلك يعتبر التنافس كذلك الدولي لفرنسا عل مناطق نفوذها خاصة الجزائر من اهم المؤشرات التي تجعلنا نتصور السيناريو الاصلاحي في هذه العلاقة، بحيث دخول القوى الدولية في منطقة نفوذ فرنسا على رأسها الجزائر و ذلك بوتيرة متسارعة سيهدد بشكل كبير على مستقبل العلاقات بين البلدين من بينها كما سبق و تم الاشارة اليه كل من الولايات المتحدة الامريكية و الصين و كذا روسيا، بحيث شهدت الجزائر على اثر المنافسة حرب خفية ما بين فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية و التي انعكست بشكل واضح على طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، و هنا استطاعة امريكا ان تصنع لها مكان في هذه المنطقة التي اعتبرت فرنسا نفسها انها من صلاحياتها و حدها دون غيرها، و هذا التنافس تجسد خصوصا في المجال الاقتصادي، ففرنسا التي كانت تحتكر السوق الجزائرية باتت اليوم امام تحدي كبير و هو منافسة من قبل اكبر و اقوى الدول على المستوى الدولي، و تتشكل المؤشرات الى ان نيب فرنسا من هذه السوق في المستقبل قد لا يتعدى حصة صغيرة، و هذه المؤشرات تكمن في ارتفاع نسق الزيارات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين و كذا روسيا و الجزائر .

---

[1] محمد سليم، ماذا يريد الفرنسيون من الجزائر، انظر الرابط:

http://www.echouroukonline.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل 2018 على الساعة 21:00 بالتوقيت المحلي الجزائري

[2] التأشيرة و جريمة الاستعمار، ملفات شائكة امام زيارة ماكرون للجزائر، انظر الرابط:

http://www.lwasat.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل 2018 على الساعة 21:50 بالتوقيت المحلي الجزائري.

- تنامي المبادلات التجارية الصينية الجزائرية .

- تنامي الصفقات العسكرية ما بين روسيا و الجزائر .

- الزيادة في عقد اتفاقيات الشراكة ما بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية، و هنا يطرح التساؤل : اين فرنسا من كل هذا، فحتى الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز، في حين كانت الشركات الفرنسية مسيطرة عليها تنقيبا و تسويقا و احتكارا، الان اصبحت الشركات الامريكية الاكثر حضورا في موقع النفط و الغاز في الجزائر، و عليه فإن محاولات فرنسا الحقيقية في ابعاد التنافس الدولي لم يردع هذه الدول في محاولة اقامة تعاون مع الجزائر و تعزيز وجودها في هذا البلد الذي يمثل مورد قوة من كل الجوانب[1] .

ان كل المؤشرات التي تم التطرق اليها تؤكد احتمالية ثبوت المشهد الثوري الذي يتصور تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية، و ذلك باجتماع كل العوامل و التحديات، سواء تلك المتعلقة بالبنية الداخلية الفرنسية، او المتعلقة بالبنية الدولية، و التي توضح كلها احتمالية تراجع النفوذ الفرنسي في الجزائر، و ذلك لصالح القوى الدولية الاخرى على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و الصين و روسيا .

[1] امريكا تبحث عن متنفس لها في المغرب العربي، انظر الرابط:

http://alars.ws/index.cfm?fim?nothod:home.com

تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 افريل على الساعة 23:30 بالتوقيت المحلي الجزائري.

خلاصة الفصل

بعد ما تم التطرق في هذا الفصل لأهم التحديات التي تواجهها فرنسا في علاقاتها مع الطرف الجزائري، و التي تجسدت في المنافسة الدولية من قبل الولايات المتحدة الامريكية و الصين و روسيا على الجزائر، و بعد ما تم الحديث عن مستقبل هذه العلاقة بطرح ثلاث احتمالات لها، و الصورة التي تكون عليها في المستقبل هل ستكون علاقة ثابتة تستمر على ما هي عليه، ام انها ستشهد حدوث تحول راديكالي و اصلاحات تعزز توثقها و اكثر مما كانت عليه، ام انها ستشهد تباعد و تحول جذري في اسسها، و عليه فإن اقرب سيناريو للحدوث في المستقبل هو السيناريو الاصلاحي و الذي يرجع تقارب و توثيق للعلاقات الجزائرية الفرنسية و استمرار تفوق النفوذ الفرنسي في الجزائر، و الذي يقوم على تكريس استمرار التمركز في المعاملات الاقتصادية بين الجزائر و فرنسا، بحيث تبقى هذه الاخيرة المتعامل الدولي الاول و هذا المركز لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، و انما يتعداه الى بقية المجالات الاخرى (الثقافية و الامنية و كذا السياسية) .

بالرغم من ان المنافسة الدولية لفرنسا على الجزائر ستبقى قائمة و ربما ستتضاعف، و تدخل فيها فواعل اخرى، الا انه نتيجة للقرب الجغرافي و العلاقات المتميزة ما بين فرنسا و الجزائر و الاليات الجماعية و كذا الثنائية الفرنسية المبرمة مع الجزائر فإنها مرشحة للمزيد من التعاون و الشراكة مع الطرف الجزائري، كل هذا يجعل احتمالية حدوث السيناريو الثاني (الاصلاحي) القائم على توثيق و تقارب العلاقات الاكثر ترجيحا للحدوث.

الخاتمة

الخاتمة

في نهاية دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية يمكن القول ان العامل التاريخي قد لعب دورا كبيرا في صنع خارطة العلاقات ما بين البلدين ، بحيث كان لميراث الاستعمار الفرنسي الذي عمر لفترة كبيرة الأثر البارز على علاقات التعاون بعد الاستقلال ، بحيث أوجدت السياسة الاقتصادية و كدا السياسية للجزائر في فترة استقلالها تعارضا مع أهداف و مكتسبات السياسة الخارجية لفرنسا اتجاهها ، إلى جانب سياسة الاستقلال الوطني مع المصالح الفرنسية الموروثة عن فترة الاستعمار و التي تجسدت في اتفاقيات أيفيان ، كما تأثرت الاتفاقيات التي عقدت بين الجزائر و فرنسا ما بعد الاستقلال برواسب الاستعمار الفرنسي الذي قام على تكريس الهيمنة و التبعية كأساس للعلاقة ما بين البلدين ، فالاقتصاد و التجارة في فترة الاحتلال كان مربوطا و موجها بالأساس لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، و قد تطلب التحول من علاقات الهيمنة إلى علاقات قائمة على أساس التعاون و المصالح المشتركة بين البلدين تغييرات جذرية في التوجهات السياسية و الاقتصادية بين الطرفين.

تمثل الجزائر بنسبة لفرنسا هدفا ثابتا لا يتغير فهي تعتبر الجزائر منطقة نفوذ لها ، و هدا الإدراك دفع بها إلى إبقاء و تطوير علاقاتها معها و دالك في مختلف الميادين ، و هنا يبرز الخيار الاستراتيجي المؤكد لها و الذي هو خيار ثابت و يندرج ضمن الأوليات الإستراتيجية الفرنسية و هو الحفاظ على العلاقات مع الجزائر بغض النظر عن التحولات و التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية ، بالمقابل كانت الجزائر من خلال علاقاتها مع فرنسا تهدف إلى تحقيق شروط تطورها و نموها الذي يفتح مجالا واسعا للشراكة من جهة و من جهة ثانية الدفاع عن الاستقلال الوطني ، و هنا نجد اختلاف واضح في استراتيجيه البلدين يكمن في اختلاف توجهات كلا الطرفين و كدا اختلاف النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و هو نفسه التعارض الإيديولوجي الذي ميز التعاون ما بين الجزائر و فرنسا و هو الذي يفسر الاختلافات التي عرفتها و ما زالت تعرفها العلاقات ما بين البلدين في مختلف أبعادها .

في البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الفرنسية عملت فرنسا مند استقلال الجزائر على بلورة إستراتيجية جديدة اتجاه مستعمراتها السابقة بشكل عام ، و الجزائر بشكل خاص و استثنائي ، و كان الهدف من هذه الإستراتيجية هو الحفاظ على نفوذها و مصالحها الاقتصادية في هده المنطقة الذي تعتبرها فرنسا مركز قوة لها ، و ذلك من خلال تقديم المساعدات المالية بموجب اتفاقيات الاستقلال التي أبرمتها فرنسا مع الجزائر من جهة ، و من جهة أخرى حاولت فرنسا ربط اقتصادها باقتصاد الجزائر و دالك عن طريق الاستحواذ على حصص كبيرة

من اتفاقيات الاستثمار و التبادل التجاري ، و بالرغم من تراجع مكانتها بالنسبة للجزائر إلا أنها تضل شريك اقتصادي الأول لها سواء من حيث الصادرات أو الواردات و حتى الاستثمارات الأجنبية.

في إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين يأتي النفط في مقدمة المصالح الاقتصادية خاصة بالنسبة للطرف الفرنسي و دالك نظرا لما يحتله هدا المورد من مادة إستراتيجية و لما يقدمه من تحكم و السيطرة على منابعه من قوة لدى الأطراف المستحوذة عليه ، فمن جهة يمثل النفط ضرورة حيوية لتشغيل الة الصناعة العالمية ، من جهة أخرى يستطيع كل من يتحكم يهدا المورد الهام إن يستخدمه لزيادة قدرته على انتزاع مكاسب إضافية من الدول الأخرى التي تحتاج إليه ، و هدا ما أدركته فرنسا بحيث وضعت هدا المورد من استراتيجياتها الاقتصادية في إطار علاقاتها مع الجزائر و في إطار هده الإستراتيجية ظل الطرف الفرنسي و لفترة طويلة يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة في مقدمتها المكاسب الطاقوية باعتبار الجزائر تمثل مصدرا حيويا في مجال النفط و الغاز ، و عليه كانت الجزائر و ما زالت ضمن الاهتمامات السياسة الفرنسية الخارجية لامتلاكها احتياطي طاقوي كبير.

إلى جانب المصالح الاقتصادية التي تعتبر أهم محددات لعلاقة فرنسا بالجزائر ، هناك المصالح الأمنية حيث إن فرنسا في هدا الإطار تصنف الجزائر ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي و الاستقرار الإقليمي لها ، فبعد ظهور التهديدات الأمنية الجديدة التي لا تعترف بالحدود الوطنية و التي أصبح خطرها شاملا يهدد امن الدول كافة بدون استثناء كالإرهاب العابر للحدود و الهجرة الغير قانونية و كدا الجريمة المنظمة , قامت القوة الكبرى بوضع استراتيجيات أمنية جديدة مع حلفائها التقليديين و مستعمراتها السابقة و دالك لمواجهة هده الأخطار , لتتبنى فرنسا هي الأخرى نفس الإستراتيجية مع الجزائر باعتبارها منطقة نفوذها ، و تبني هده الإستراتيجية من قبل فرنسا راجع لاعتبارات عدة منها إن الاستقرار الأمني للجزائر ينعكس ايجابيا على امن فرنسا , إلى جانب إن التنسيق الأمني بين فرنسا و الجزائر ساهم في الحد من الظواهر التي تهدد الأمن القومي للطرفين ، بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي للجزائر يحافظ على مصالح فرنسا الاقتصادية بالدرجة الأولى ، و يخرجها من دوامة المنافسة الدولية على منطقة نفوذها و يضعها في موقع طرف مهيمن عليه.

بالرغم من إن هناك العديد من المصالح المشتركة بين الجزائر و فرنسا سواء على المستوى الاقتصادي او الأمني ، إلا أن هده العلاقة عرفت نوع من التوترات و الأزمات ، و دالك راجع إلى بروز العديد من الملفات و القضايا المتجدد ة التي عكرت صفو العلاقات ما بين البلدين ، منها قضايا الأرشيف و الاعتذار على جرائم الاستعمار و قضية الهجرة الغير قانونية و العديد من القضايا و الملفات التي وقفت حجر ة عثرة أمام العلاقات الجزائرية الفرنسية فإصرار الطرف الفرنسي على تمجيد الاستعمار و عدم الاعتراف بجرائمه قابلته السلطات الجزائرية

بقرارات اقتصادية مست المصالح الفرنسية ، و بموجبها خسرت فرنسا مكانتها كأول زبون لفائدة ايطاليا و كأول ممول لصالح الصين .

رغم أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و فرنسا تتأثر بشكل كبير للضر وف و المتغيرات السياسية إلى جانب تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية ، غير أن هدا التأثير غالبا ما يكون محدود و مؤقت و سرعان ما يجد سبيل للحل و بالتالي استمرار العلاقات و قد تصل إلى حد التوثيق و التقارب.

رغم اشتداد المنافسة الدولية و التي ألقت بضلالها على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، حيث ظهرت العديد من الفواعل الدولية كمنافس لفرنسا على الجزائر التي طالما اعتبرتها فرنسا منطقة نفوذ خاصة بها إلا أن هده الأخيرة عملت على خلق آليات و استراتيجيات جديدة بهدف الإبقاء على علاقاتها قائمة مع الجزائر و دالك بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة في المجالات الحيوية التي أصبحت مهددة أكثر من طرف هده الفواعل ، التي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و روسيا ، و عليه قامت فرنسا منفردة أو في إطار الاتحاد الأوربي بوضع الجزائر ضمن أولويات سياساتها الخارجية ، و دالك بهدف الحفاظ على مصالحها و حمايتها و احتواء المنطقة من اجل الحد من تنافس القوى الدولية عليها .

لقد كانت للتحولات التي طرأت على البيئة الدولية الأثر البالغ على طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية إلا أن مستقبل هده العلاقة في بعدها الاقتصادي مرشح للتقارب و للتطور و دالك بحكم علاقات الجوار الجغرافي إلى جانب العلاقات التاريخية و الثقافية التي تجمع ما بين البلدين , بحيث تظل الجزائر في حاجة إلى المعرفة الصناعية و التكنولوجية الفرنسية ، بالمقابل تظل فرنسا في حاجة إلى مصادر الطاقة و اليد العاملة الجزائرية المؤهلة بالإضافة إلى إن هده الأخيرة أثبتت رغبتها في كل مرة في توثيق و تقارب العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، و تجاوز كل الخلافات التي تعيقها ، و هدا تجسد خاصة في العهدتين الأخيرتين لكل فرانسوا هولاند و ايمانويل ماكرون اللذان عبرا عن رغبتهما في استمرار العلاقات الاقتصادية و تعزيز التعاون أكثر مما كان عليه ، و هدا نابع من إدراك فرنسا لمكانة الجزائر الدولية فحفاظها على علاقاتها معها و توسيعها و تعزيزها أكثر يعني الحفاظ على مصالحها في مختلف أبعادها.

من خلال دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في جانبها الاقتصادي ،تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

الخاتمة:

* ساهم البعد التاريخي بشكل كبير في رسم معالم العلاقات الجزائرية الفرنسية ،بحيث ان هذه العلاقات لم تنشا فجأة بل في حقيقة الأمر رسمت وحددت خطاها منذ فترة الحكم العثماني إلى يومنا هذا ،وكانت العلاقات مابين البلدين يغلب عليها تارة البرود ،وتارة أخرى التوترات والأزمات ، الأمر الذي يبرز مدى درجة التعقيد والغموض

الذي يغلب على هذه العلاقات ،لذلك نستنتج انا العامل التاريخي لعب دورا بارزا و مهما في بلورة وصياغة العلاقات مابين البلدين .

* نظرا للطبيعة المعقدة التي تميزت بها العلاقات الجزائرية الفرنسية ،لايمكن حصر دوافع هذه العلاقة و المحددات التي تتحكم فيه في البعد الاقتصادي فقط ، وإنما يتطلب ذلك الإحاطة بجميع الإبعاد ،السياسة ، الاجتماعية، الثقافية ،كما ان هناك أبعاد أخرى ترتبط أساسا بالتطلعات العالمية للطرف الفرنسي .

* ان المصلحة الرئيسة التي تحدد علاقة فرنسا بالجزائر ذات طبيعة إستراتيجية اقتصادية ،فالإستراتيجيون الفرنسيون يصنفون الجزائر من أهم المناطق التي تحتل موقع استراتيجي ،وذا ماجعل الجزائر من ضمن الأولويات الإستراتيجية لفرنسا ،ويتجسد ذلك في رغبتها الدائمة في توسيع وتوثيق علاقاتها معها خاصة في المجال الاقتصادي الذي أصبح من أهم المحددات التي من خلالها تبنى الدول استراتيجياتها .

* ان حركية العلاقات الاقتصادية مابين الجزائر وفرنسا تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الداخلية لكلا البلدين ،إلى جانب تأثرها بالمتغيرات على المستوى الدولي،بحيث نجد ان حجم المبادلات التجارية والاقتصادية مابين الجزائر وفرنسا قد شهدت تراجعا كبيرا ،متأثرة بالتوترات السياسية المتعلقة بملفات الماضي الاستعماري ،إلى جانب تأثرها الكبير بالمتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية ومافرزته من منافسة مابين القوى التجارية والصناعية الصاعدة ،من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية،الصين وكذا روسيا ،بحيث مثلت هذه الفواعل تحدي كبير بالنسبة لفرنسا ،وعلى مكانتها في المنطقة ،وهذا بدوره انعكس على طبيعة العلاقات الاقتصادية مابين الجزائر وفرنسا .

* بالرغم من التوترات السياسية والتاريخية التي ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية ،إلا ان العلاقات الاقتصادية مابين البلدين مرشحة لتطور والتقارب ،ذلك راجع إلى ان البعد الاقتصادي في هذه العلاقة يعتبر المتغير الثابت الوحيد ،فرغم كل الأزمات والخلافات التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية في مختلف أبعادها ،بقية العلاقات الاقتصادية تشهد نوع من التطور أكثر مما كانت عليه ، وهذا يعود لإدراك كلا الطرفين لأهمية البعد الاقتصادي في ظل عالم تحركه المصالح بالدرجة الأولى .

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

أ ـ الكتب

1- ابراهيم سعد الدين واخرون ، **صورة المستقبل العربي** ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،**1989-**

2- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954**،بيروت:دار الغرب الاسلامي،ط4،

3- القاسم سعد الله ،**اراء في تاريخ الجزائر،ج2،الجزائر :**دار البصائر،دـن،1996-

4- الباز امين ،**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ،الاسكندرية: دار الوفاء القانونية،دـن،2010-

5- العسالي بسام ،**الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية** ،بيروت:دار النقاش،دـن،1982-

6- الهنداوي محمود احسان ،**الحوليات الجزائرية، دمشق:** العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع،دـن،1997-

7- براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة، 1996-

8- بريجنسكي زيغنيو، **رقعة الشطرنج ،ترجمة امل الشرفي** ،عمان: الاهلية للنشر والتوزيع،دـن،1998-

9 ـ بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة1992-1997**،الاردن:دار الراية للنشر والتوزيع،دـط،2012-

10ـبلقزيز عبد الاله ، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي ،من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي** ،بيروت: مركز الوحدة العربية،د.ن،2004-

11- اشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح، الجزائر :**الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ،د ـ ت ـ ن ـ

12- جامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال** ،ترجمة صباح ممدوح كعدان ،دمشق :منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،دـن،2012-

13-قرعة خليفة، **الجزائر الصديق اللدود :اراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية**،الجزائر :ب ـ د ـ ن،2007.

14-بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962** ،الجزائر: دار الغرب الاسلامي ،د ن،1997-

15ـ بوعزيز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك اوروبا 1500-1830**،الجزائر:ديوان

المطبوعات الجامعية، د ـ ط، 1980-

16– بوقنطار حسان، **السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي**، بيروت:،مركز دراسات الوحدة

بالعربية،دن،1987-

17- جندلي عبدالناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية ، د ـ ن،2007-

18- دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد و المجتمع و السياسة**، القاهرة :دار الفجر،ط1 2004.

19 - ززاقي عبد العالي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، الجزائر دار الامة، د ـ ن،2013-

20– زكروم هادي، **توازن الرعب، القوى العسكرية العالمية** ،بيروت .شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،د

ـن،2013

21- شكري محمد عزيز، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت:عالم المعرفة، د.ط،1978-

22- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والادوات** ،الجزائر:

دار هومة ،د.ط،1997-

23 - صالح مسعود، **السياسة الخارجية حيال الجزائر للفترة1881الى الان دراسة مستقبلية**، الجزائر:

طاكسيج كوم ،د ـ ط،2009-

24 - عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار الريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002 -

25 - عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر :اوروبا والحلف الاطلسي**، الجزائر: المكتبة

العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، د ـ ط، 2005

26 - قاسم نايت بلقاسم مولود، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، قبل سنة1830** ،ج1،الجزائر:دار الامة،ط2, 2007.

27 - مصعب جميل، **تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا**، عمان: دار مجد لاوي ،د ط،2016.-

28 - منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة** ،بيروت: المؤسسة الجامعية

لدراسات و النشر و التوزيع، د.ط، 2007

ب:الرسائل العلمية

1- باجوية لطفي، **تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر- المقاربة الامنية والاقتصادية 1999-2014**،رسالة ماستر، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير،2007-2008-

2 - بشلاغم جيلاني، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسة اليمين المتطرف -2002-2010** .

رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011

3 - بطاطاش نذير، **التعاون الاوروبي الافريقي بين الشراكة والتبعية:** الجزائر نموذجا ،رسالة ماجستير

،المركز الجامعي اعلي محند ولحاج -البويرة :مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي والعلوم السياسية،2009-2010

4- بلخوجة حكيم ،**التحديات الامنية في حوض البحر الابيض المتوسط واثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية -1995-2010**، رسالة ماجستير، جامعة وهران: كلية العلوم والعلوم السياسية، قسم

العلاقات الدولية، - 2010-2011

5- بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر -1992-2002**،رسالة ماجستير،

جامعة منتوري -قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2004-2005

6 - بوعلي هشام، **الشراكة الاورو-متوسطية –تجربة الجزائر-** ،رسالة ماجستير ،جامعة تلمسان: كلية

العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، 2007-2008

7- بيرم فاطمة، **ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر -باتنة ،قسم العلوم السياسة،2009-2010.

8- حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الامريكية - 1992-2004**،رسالة ماجستير ،جامعة منتوري -

قسنطينة: كلية الحقوق العلوم السياسية،2004-200 -

9- ساعو حورية ،**العلاقات الجزائرية الفرنسية(دراسة مقارنة بين فترة جاك شراك ونكولا ساركوزي)،اطروحة دكتوراه**، جامعة حبيبة بن بوعلي - شلف،:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-

2018

10-سعودصالح،**السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1981-1992**،رسالة

- ماجستير، جامعة، وهران: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم العلاقات الدولية، 2010-2011.

11 -سليني ياسين، **العلاقات الجزائرية الصينية: دعم متبادل**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية

العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011.

12 - زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية** ،رسالة ماجستير ،جامعة تلمسان: كلية

الحقوق و العلوم السياسية،2010-2011.

13 - عميروش فتحي، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة:

كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

14- هنون نصر الدين ،**التنافس الفرنسي الامريكي في المنطقة المغاربية(مقاربة امنية)**،رسالة ماستر،

جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

ج: المجلات

1- بسيم وفاء، **التعاون الاورو-متوسطية ، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138** ،الجزائر، اكتوبر 1999 -

2- بهلولي فيصل ، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو-متوسطية و الانضمام الى**

منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012.

3- بوكشة محمد ، **نحو دعم الترسانات العسكرية ، مجلة الجيش ، العدد 631** ، الجزائر ، فيفري .

4- خضر عطوان عباس ، **سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي ، المجلة العربية في العلوم**

السياسة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 20 ، القاهرة ، 2008.

5- د وبدار حنان ، **الولايات المتحدة الامريكية و المؤسسات المالية الدولية ، العدد 127** ، الجزائر،

جانفي 1997 .

6- رمزاني اركي ، **الشراكة الاورو-متوسطية. اطار برشلونة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية**

دراسات عالمية، العدد 22، دبي، 1998.

7- زهران جمال علي ، **الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة الدولية** ، مركز.

الدراسات الجزائرية الاستراتيجية ، العدد 153 ، القاهرة ، جويلية 2003

8- صخري سفيان ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية ، جريدة اليوم الجزائرية ، العدد 277** ،

الجزائر في25 مارس 2007.

9- عوني مالك ، **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط ، السياسة الدولية ، السياسة**

الاستراتيجية ، سنة 30 ، العدد 118 ، مصر ، اكتوبر 1994.

10- قط سمير ، **المغرب العربي للسياسة الخارجية الامريكية منذ منتصف التسعينات ، ابعاد. فرص.**

قيود ، مجلة الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 9 ، الجزائر ، جوان 2017

11-كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 8** ،

الجزائر ، جانفي 2005.

د: المواقع الالكترونية

1- احمد اميمة , اهم الاستثمارات الفرنسية بالجزار شراكة غير متكافئة, متاح على الموقع :

www.masralarabia.com/.../979356

2- اربع ملفات تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية, متاح على الموقع :

www.aljazeera.net

3 - امريكا تبحث عن متنفس في المغرب العربي, متاح على الموقع :

http//www.ulars.s/index.cfm,fin?Methode.home.com

4- التأشيرة و جريمة الاستعمار - ملفات شائكة امام زيارة ماكرون للجزائر, متاح على الموقع :

http://www.aawasat.com

5- التعاون الجزائري الفرنسي لمكافحة الارهاب و القضايا الامنية, متاح على الموقع :

https://www.djazairess.com/elbilad/1004997

6- التعاون الفرنسي الجزائري يتقدم بخطى ثابتة, متاح على الموقع :

https://www.eldjazair.online

7- الجزائر تثير ملفات الماضي لحصر علاقاتها مع فرنسا, متاح على الموقع :

http//www.eljaune.houria.dz. l'article php ? today =03.01.2018

8 - الجزائر توقع اتفاقية تعاون امني مع فرنسا, متاح على الموقع :

www.assawt.net

9- الحياني عثمان , زيارة ماكرون الجزائرية – الاقتصاد في مواجهة التاريخ, متاح على الموقع :

http://www.alaraby.co.uk/politics/db1a1efc-6ded-4dc4-abc3-

10- الرئيس ماكرون يدعو الى شراكة الند للند مع الجزائر, متاح على الموقع :

www.aps.dz/ar/algerie/50729-2017-12-06-15-29-29

11- بن عنتر عبد النور , فرنسا و الجزائر و الذاكرة, متاح على الموقع :

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/6/19/

12- بوحنية قوي , استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الامنية و الساحل الافريقي, متاح على الموقع :

studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.htm

13 - حوبشة حسان, توتال تقاضي سوناطراك على ارباح البترول و الغاز, متاح على الموقع :

https://www.echoroukonline.com

14- حقائق مرعبة عن جرائم الاستعمار الفرنسي, متاح على الموقع :

https:///liby10.wordpress.com/2010/11/05

15- فرنسا تسلم الجزائر 22 مجلد خاص بالأرشيف, متاح على الموقع :

https://www.djazairess.com/echchaab/82594

16- كحال حمزة, توتال و سوناطراك. الخلاف بين الجزائر و فرنسا يتجاوز ساحات التحكيم الدولي, متاح على الموقع :

https://www.alaraby.co.uk/economy/5d0c5ace-b0a3-43ff-9895-

17- ماكرون في الجزائر من اجل بناء العلاقات ليست رهينة الماضي, متاح على الموقع :

http://ww.aljazeera.net/news..16

18– مسلم محمد , ماذا يريد الفرنسيون من الجزائر, متاح على الموقع :

http://www.echoroukonline.com

19-هدنة مسعود , احزاب سياسية توقع على لائحة تطالب فرنسا بالاعتذار عن جرائم الاستعمار, متاح على الموقع :

http://www.alarabiya.net

المراجع باللغة الفرنسية

a- livres

1- mouhoubi salah **, la politique de coopération Algéro-francaise (Bilan et perspectives)**.Alger ; OPU , 1986.

b- Rapports

1- Rapport CIAN 2000**, les entreprises Française et l'Afrique.** (Paris: le moniteur du commerce international, MOCI, 2000). P. 29.

c- sites électroniques

1- Ambassade de France Algérie mission économique commerce bilatéral France Algérie en 2018 :

http://www.fia-pavillonfrance.com/pdf/me1-fiche-pays-algerie.pdf

2- Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008",dans **http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf**

3- les relations économique françaises algériennes **:**

https://dz.ambafrance.org/Les-relations-economiques-2462

4- L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" , dans : **http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles**

فهرس الجداول و الاشكال

الرقم	عنوان الجدول او الشكل	الصفحة
01	جدول يوضح المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية من 1970 الى 1980 .	
02	جدول يوضح المساعدات الفرنسية للاستثمار في الجزائر من 1961 اى 1970 .	
03	جدول يوضح المساعدات الفرنسية للجزائر من 1963 الى 1969 .	
04	اعمدة بيانية يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر من 1996 الى 2008 .	
05	منحنى بياني يوضح تطور عدد السيارات الجديدة في الجزائر من 1990 الى 2004 .	
06	جدول يوضح عدد المهاجرين الجزائريين ال فرنسا من 1957 الى 1990 .	
07	جدول يوضح عدد المبادلات التجارية الامريكية الجزائرية من 1992 الى 2006 .	
08	منحنى بياني يوضح عدد عقود البناء الصينية بالجزائر من 1998 الى 2015.	
09	منحى بياني يوضح المعاملات التجارية مابين الجزائر والصين من 1992 الى 2016.	